مجلة جامعة البعث

سلسلة الآداب و العلوم الانسانية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 30

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
مفهوم الأصل ومظاهره في بناءِ الجملة العربية نحوياً ودلالياً	ياسر منون أ. د. إبراهيم البب أ. م. د. مصطفى نمر	60-11
العَامِلُ النَّحْويُّ عندَ المَرزُوقِي ت *421* هـ	عبد الله اليونس أ.د. سمير معلوف أ.د عصام الكوسى	88- 61
المعنى المعجميّ وأثره في توجيه المعنى النّحويّ عند سيبويه والجرجانيّ وابن هشام	د. فاطمة حسن بلّة	114-89
أثر التَّداعي في بناء الحُقول الدَّلاليَّة في معجم "فقه اللُّغة وأسرار العربية" للثعالبي(*429* هـ)	الدكتورة وصال الحميد	132-115

الصّورة الفنّيّة في شِعْر عَمْرو بن قَمِينَة	وسام تركماني د.منار العيسى د.أمينة الأيوبي	152-119

مفهوم الأصل ومظاهره في بناءِ الجملة العربية نحوياً ودلالياً

ياسر وليد منون* أ. د. إبراهيم البب** أ. م. د. مصطفى نمر***

الملخص

لمَّا كانت الأغراضُ تُستفادُ من الجملة لا اللفظِ اتجهتْ عيونُ النُّحاةِ إلى الجملة بوصفها عنصراً مُهماً في الدلالة على المعنى، وانكبوا عليها بالدراسة والاعتناء.

وقد لاحظَ النّحاةُ من خلالِ تتبُّعِهم بناءَ الجملةِ في الكلام العربي أنَّها لا تستقرُّ على حالٍ فهي دائمةُ التغيُّر، فحاولوا أنْ يستقروا على بنية واحدةٍ للجملة العربية تُعدُّ أصلَ تلك الحالات المتغيرة في الكلام العربي، فكانَ لهم ما أرادوا، وذلك من خلال إعادة كلِّ مجموعةٍ من التراكيب إلى بنيةٍ واحدةٍ سواءٌ أكانَتْ مفترضةً أم واقعيةً.

[*] طالب دكتوراه في قسم اللُّغة العربيَّة بكلّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة بجامعة تشرين، اللَّاذقيَّة، سورية.

[**] أستاذ في قسم اللُّغة العربيَّة بكليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة بجامعة تشرين، اللَّاذقيَّة، سورية.

[***] أستاذ مساعد في قسم اللُّغة العربيَّة بكليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة بجامعة تشرين، اللَّاذقيَّة، سورية.

وكانَ لهذا الفعل الذي قامَ به النّحاةُ أثرٌ عظيمٌ في الدراسات اللغوية، فهو ساعدَهم على إنشاء نظرية نحويةٍ تعليميةٍ وفكرية وتفسيرية قائمة على أساسٍ علميٍّ منضبطٍ.

وَمِنْ هُنَا سَعَى هَذَا البحثُ إِلَى بيانِ مصطلحِ الأصلِ لغةً، واصطلاحاً، وَتَوْضِيحِ مفهومِهِ عِنْدَ العلماءِ العرب القدامى والباحثين المحدثين، وبيانِ أهمّيّته في الدّراسات اللُّغوية، كَمَا يعمَلُ البحثُ على مُلاحَقةِ مَظاهرِ الأصلِ فِي الدرس اللُّغويِّ، إذ تجلَّى مفهوم الأصل في الدرس اللغوي بما يُعرف بالتلازمِ التركيبي الذي يتَّخذ الإسنادَ أساساً له، وكانَت لنظرية النظم أهميةٌ كَبِيْرةٌ في تأصيل هذا المفهوم من خلالِ المستوى العادي الذي أقرَّه عبد القاهر الجرجاني، وَتَجَلّى ثالثُ مظاهر الأصل بما يعرف بالقيودِ الدلالية التي تتعلق بالمعنى الحقيقي المعجمي القائم بين الكلماتِ.

الكلمات المفتاحية: الأصل، الإسناد، نظرية النظم، الدلالية.

The Concept of Origin in building the sentence Semantically and Syntactically

*** Prof. * Yaser Walid Manoon ** Prof. Ibrahim Al-beb A. Mustafa Nemr

The Abstract

Since the purposes were used from the sentence, not the word, the grammarians' eyes turned to the sentence as the basis that carries the meaning, and they devoted themselves to it with study and care.

The grammarians noticed, by following the sentence in Arabic speech, that it does not remain stable, as it is constantly changing; they tried to settle on a single structure of the Arabic sentence, which is the origin of these changing states in Arabic speech. So, they had what they wanted by returning each group of structures to a single structure, whether it was assumed or real. This act of grammarians had a great impact on linguistic studies,
as it helped them create an educational, grammatical and explanatory theory, listed on a disciplined scientific basis.

Hence, this research sought to clarify the term "Origin" as a language and idiomatically, and to clarify its concept with the ancient Arab scholars and modern researchers, and to show its importance in linguistic studies. The research also works on pursuing the aspects of the origin in the linguistic lesson, as the concept of the origin was manifested in the linguistic lesson with what is known as the syntactic conjunction for which the attribution is based. The theory of systems was of great importance in rooting this concept through the ordinary level

shown by Abdul Qaher Al-Jurjani. The three manifestations of the origin were manifested in what is known as the semantic constraints that relate to the real lexical meaning existing between words.

Key words: Origin - Attribution - Systems Theory – Semantic.

(*) PhD Student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.
(**) Professor in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.
(***) Assistant professor in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

عاشَتِ اللُّغةُ الْعربيَّةُ فَتْرَتَها الذَّهبيَّةَ التي كانَ فيها العرب ينطقون لغةً سليمةً إلى أن انتشر الإسلام، ودخلتْ إليه أُممٌ وخلائقُ، فأقْبَلوا على القرآن وليس معَهم رصيدٌ مِنَ العربيَّة يُذكَرُ، ولا فَهْمٌ للقرآن يحْسنُ، ولا لسانٌ مُستقيمٌ يُصِيبُ، فَاحتاجَ الصَّحَّابةُ والتَّابعونَ إلى تعلِيمِ هؤلاء المسلمين الجُدُدِ دِينَهم وقراءةَ كتابِهم، فَتطلَّبَ ذاك مِنهم أنْ يَضَعوا القواعدَ والأُصولَ الَّتي تُمهِّدُ لهؤلاء المسلمِين الجُدُدِ أنْ يَطَّلِعُوا على هذا الكِتابِ الكرِيمِ ويَفْهَمُوا الإسلامَ الفَهْمَ الصَّحِيحَ السَّليمَ، ومِمَّا يَدلُّكَ على ذلك قولُ أبي حاتم: "إذ كانَ الإسلامُ قد ظهر بِحَمْد الله في جميع أَقْطار الأرض، وأَكْثَرُ أهلِ الإسلام مِنَ الأُمَمِ هُم عَجمٌ، وقد دعَتْهم الضَّرورةُ إلى تعلُّمِ لُغةِ العرب إذ كانَت الأحكام والسُّننُ مُبَيَّنةً بلسانِ العربِ"[1].

وهذا تَطَلَّبَ منهم جَمْعَ الكلامِ العَرَبِيِّ واستنباطِ القواعدِ التي بُني عليها، وقد استطاعوا بِفكرِهم اللُّغَوِيِّ الثَّاقِبِ أنْ يصلوا إلى أنَّ هناكَ تركيباً ثاوياً وراءَ التراكيبِ النحويَّةِ المختلفةِ، فأخذوا يفسرونَ تلكَ التراكيبَ النَّحْويَّةَ المُخْتلِفةَ بِالرُّجُوعِ بها إِلَى ذلك التَّركيبِ الأصليِّ، حتَّى استقامَ لهم الكلامُ العربي وفقاً لهذه النظرية، وَصَارت مقولةُ الأصلِ إِحدى أَكْثَرِ المَقولاتِ أهمِّيَّةً فِي الدِّراساتِ اللغويَّةِ.

أهمية البحث وأسئلتُه:

(1): أبو حاتم، أحمد بن حمدان الرازي، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تح: حسين فيض الله الهمداني، ط1، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1415هـ_ 1994م، ص123.

يهدف البحثُ إِلَى قراءَةِ إحدى المنهجياتِ التي تتعلّق بالنظرية النحوية، وهي مفهومُ الأصل في الجملة العربية، مُحاولاً تجليةَ مفهومِ الأصل لغة واصطلاحاً، كاشفاً اللثامَ عن ماهيةِ هذا المفهومِ عند علماءِ العربِ القُدَامى، ذَاكراً تعريفاتٍ مختلفةً لمفهوم الأصل عند الباحثين العرب المحدثين، ملقياً الضوءَ على أهمية هذا المفهومِ في الدراساتِ اللُّغَوِيَّةِ، مُتَحَدِّثاً عَنْ مَظَاْهِرِهِ الَّتِي تَجَلَّتْ فِي الْبَحْثِ اللُّغَوِيِّ.

أمّا الأسئلة التي يحاولُ البحثُ الإجابةَ عنها فتتمثَّلُ في الآتي:

أ- ما دلالةُ مَفهومِ الأصْلِ في بناء الجُملَةِ العَرَبِيَّةِ ؟

ب- مَا أَهَمِّيَّةُ مَفهومِ الأصْلِ في الدِّراسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ؟

ج- مَا مَظَاهِرُ الأَصلِ في الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ؟

حدود البحث:

يقفُ البحثُ عندَ مفهومِ الأصلِ فِي الجُملَةِ العربيةِ نحوياً ودلالياً مشيراً إلى دلالتِهِ عِنْدَ عُلَمَاْءِ العرب القدامى والباحثين المحدثين، والأهميةِ الَّتِي تعودُ على البحثِ اللُّغَوِيِّ مِنْ تَطْبِيْقِ هذا المَفهومِ، مُتَحَدِّثاً عَنْ مظاهرِهِ المُختلفةِ التي تجلّت في الدراسات اللغوية من دُون أَنْ ينسى البحثُ ما وصل إليه علمُ اللُّغَةِ الْحَدِيْثِ فِي هَذَا الشَّأْنِ.

منهجية البحث:

يعتمدُ هذا البحثُ المنهجَ الوصفيَّ الذي يعمل على ملاحظة الظاهرة واستقرائها ووصفها وتحليلها واستخلاص النتائجِ المرجوة، وهو يتيح تتبّعَ فكرة الأصل في بناءِ الجملة العربية نحوياً ودلالياً، واستنطاقَ معناها عند بعضِ علماء اللغة العربية القدامى والباحثين العرب المحدثين، وبيانَ أهميتها ومظاهرها في الدراسات اللغوية.

- **مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:**

الأصل لغة واصطلاحاً:

الأصل لغةً

لعل من أقدم المعاجم التي يمكنُ أنْ تُبيِّن معنى الأصل لغةً معجمَ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أعاد هذا المصطلحَ إلى معانٍ مختلفة، يقولُ: "واستَأْصَلَتْ هذه الشَّجَرةُ أي ثَبَتَ أصلُها، واستَأْصَلَ اللهُ فلاناً أي لم يَدَعْ له أصلاً، ويقال: إنَّ النَّخْلَ بأرضنا أصيلٌ أي هو بها لا يَفْنَى ولا يَزول، وفلانٌ أصيلُ الرأيِ، وقد أَصُلَ رأيُه أَصالةً، وإنَّه لأصيلُ الرأيِ والعَقْل، والأصلُ أسفَلُ كُلِّ شيءٍ، والأصيلُ : العَشِيُّ وهو الأُصُل وتَصغيره أُصَيْلال، ولَقِيتُه مُؤْصِلاً أي بأصيلٍ، والأصَلَةُ : حَيَّةٌ قصيرةٌ... والأصيلُ: الهَلاكُ... والأصيل : الأصيل ورجلٌ أَصيلٌ له أصْلٌ[1]".

واكتفى أحمد بن فارس (395هـ) في معجمِ مقاييس اللغة بذكرِ ثلاثة معانٍ، إذ يقول: "الْهمزةُ وَالصَّاد وَاللَّامُ ثلاثة أُصولٍ مُتَباعدٍ بَعْضُها مِنْ بعض، أَحدُها:

([1]): الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي– إبراهيم السامرائي، ج7، ط2، مؤسّسة دار الهجرة، 1409هـ. مادة (أصل)

أساسُ الشَّيء، والثَّاني: الحيَّةُ، والثَّالثُ: ما كان منَ النَّهار بعد الْعَشِيِّ، فأمَّا الأوَّلُ فالأصْلُ أصلُ الشَّيء، قالَ الكِسائيّ في قَولهم: "لا أصلَ لهُ ولا فَصْلَ له": إنَّ الأصلَ الحَسَبُ، والفصلَ اللِّسانُ، ويُقال: مَجدٌ أصيلٌ، وأمَّا الأَصَلَةُ فالحَيَّةُ العَظيمةُ، وفي الحديث في ذِكر الدَّجَّالِ: "كأنَّ رأسَه أَصَلَةٌ"[1]، وَأَمَّا الزَّمان فالأصيلُ بعْد العَشِيِّ، وجَمعُه أُصُلٌ وَآصَالٌ، ويُقال: أصيلٌ وأصيلةٌ، والجَمع أصائلُ[2]".

يعودُ الأصل لغةً إلى دلالاتٍ عدَّة وأكثرها أهميَّةً في هذا البحث هي تلكَ الدلالة التي تشيرُ إلى أساس الشيء وقاعدته الأولى التي نشأَ منها، وهذه الدلالة تتقاطع مع المفهوم بمعناه الاصطلاحي.

الأصل اصطلاحاً:

يعرِّفُ الجرجاني في كتابه التعريفات الأصلَ بأنَّه "ما يبنى عليه غيره[3]"، ويرى التَّهانوي أنَّ الأصلَ "الحالةُ التي تكونُ للشيءِ قبلَ عروض العوارض عليه[4]"، فالأصل هو المعيار الذي يُعدُّ النموذجَ المشخَّصَ أو المقياسَ المُجَّردَ لما ينبغي أنْ يكونَ عليه الشيءُ[5].

([1]): انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج، غريب الحديث، تح: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ص29.

([2]): ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، د. ط، دار الفكر، 1399هـ – 1979م، مادة (أصل)

([3]): الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ، ص45

([4]): التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، ج1، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م، مادة (أصل).

([5]): انظر: صَليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي، ج2، د. ط، دار الكتاب اللبناني– مكتبة المدرسة، بيروت– لبنان، 1982م، ص399.

- **الإطار النظري:**

مفهوم الأصل عند علماء العرب القدامى:

أغفل علماؤُنا القدامى تعريفَ الأصلِ على الرغمِ من كثرةِ استخدامه، ويمكنُ أنْ يذهبَ المُتتبِّعُ لهذا المصطلح في كتبهم إلى أنَّ هناكَ صلةً بين المعنى المعجمي الذي يدل على أسفل الشيء وأساسه ومنشئِه والمعنى الاصطلاحي الذي استخدموه، ولكنَّ هذا المصطلح عندهم أخذ مفهوماً عاماً ولهذا قد يختلف معناه بحسب ما يُضافُ إليه، وليس المقالُ في صددِ الحديث عن مفهوم الأصل الخاصِّ في كل علم من علوم العربية[1]، وما يخصُّ المقالَ هو الحديثُ عن أصل الوضع في بناء الجملة.

فالنحاة بعدَ استقراء كلام العربِ الفصحاءِ، وصلوا إلى نتيجةٍ، مفادها أنَّ هناكَ تراكيبَ عديدةً يمكنُ الجمعُ بينها من خلالِ أصلٍ واحدٍ، فَعَدُّوا تركيباً واحداً ذا بنيةٍ بسيطةٍ هو الأصلَ، وباقي التراكيبِ المختلفةِ المتعددة القريبة من الأصل والبعيدةِ عنه قليلاً أو كثيراً فروعاً لذلكَ الأصلِ.

وهذا التركيب ذو البنية البسيطةِ يشكِّلُ البنيةَ الرئيسةَ، وتلك التراكيب المختلفة تشكِّلُ بنى متحولةً عن البنية الرئيسة بعدَ أنْ عرضت بعضُ العوارضِ عليها من حذف أو تغييرٍ أو ما شابَهَ ذلك[2].

([1]): انظر: حَسَّان، د. تمام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ–2000م، ص107 وما بعدها. وانظر: الملخ، د. حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمّان، 2001م، ص17 وما بعدها.

([2]): انظر: حَسَّان، د. تمام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص108–121–122.

وقد أكَّد الدُّكتور عبد الحكيم راضي أنَّ النَّحاةَ حاولوا أنْ يُقدِّموا صورة مثالية كاملة عن اللغة، فإذا لم يسعفْهم ظاهر العبارة عملوا على تقدير هذه الصورة المثالية التي يمكنُ أنْ يطلق عليها الأصلُ المفترض، وذلك عن طريق التقدير الذي يُعدُّ نوعاً من ردِّ العبارة إلى أصلها وعودةً بها إلى صورتها المثالية[1].

ومن الأمثلة التي يمكنُ أنْ تذكرَ هنا حرصُ سيبويه على الترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به، في قوله: " فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّراً ما أردت به مقدَّمًا ولم تُرِد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ فَمن ثَمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً[2]".

إنَّ الوقوف عند العبارة الأخيرة التي ذكرها سيبويه، وهي "كان حدُّ اللفظِ أنْ يكون فيه مُقدَّما" يدل بوضوحٍ على أنَّه يشير إلى أصل العبارة، فأصل عبارة "ضربَ زيداً عبدُ الله" أنْ يكونَ الفاعل أوّلاً والمفعول ثانياً، وعلى هذا يكونُ تقدير الأصل في الجملة السابقة ضربَ عبدُ اللهِ زيداً.

وقد حاول أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن أنْ يفسِّر عبارات القرآن بردِّها إلى أصلها، يَقُوْلُ في تفسيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: **{وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى}**[3] مشيراً إلى تقدير جواب الشرط المحذوف: "مَجازُه

([1]): انظر: راضي، د. عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م، ص193 وما بعدها.

([2]): سِيبَوَيهِ، عَمْرو بنُ عُثْمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، د. ط، دار الجبل، بيروت، د. ت، ص34

([3]): الرعد: 31/13.

مَجازُ المَكفوف عَن خبَرِه ثُمَّ اسْتُؤْنِفَتْ، فقال {**بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**}[1] مَجازُه: لو سيِّرتْ بِه الجِبالُ لَسارَتْ أَوْ قُطِّعَتْ بِه الأرضُ لَتَقَطَّعَتْ وَلو كلّم بِه المَوْتى لَنشرت"[2].

وقد أعادَ الفراءُ قولَه تعالى: {**فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ**}[3] إلى أصله عندما حكمَ على (ما) بالزيادة، فقالَ "المعنى: فبنقضِهم[4]".

وقد ذكر ابن جني مسألة الاعتراض في قول القائل: "إنه –المسكينُ– أحمق"، وأرجعَ الكلامَ إلى أصله، يقول: "ألا ترى أن تقديره: إنه أحمق، وَقوله المسكين، أي: هو المسكين، وذلك اعتراض بين اسم إنّ وخبرِها[5]".

ويبدو مما سبقَ أنّ النّحاة عملوا على تفسير الجملِ التي خرجت عن أصلها بردِّها إلى الأصل، فإذا ما وُجدَ في العبارةِ تقديم وتأخير أو حذف أو زيادةٌ أو اعتراض سارعوا إلى تقدير البنية الأساسية لتلك الجملة كما فعل سيبويه في المثالِ الأوَّل (ضرب زيداً عبد الله) إذ ذكر أنَّ الأصل أنْ يكونَ الفاعل قبل المفعول، وعندما رأى أبو عبيدة أنَّ أسلوب الشرطِ جاء بلا جواب حاول أنْ يقدِّرَ الجواب ويعيدَ الجملة إلى أصلها، وفي المثال الثالثِ أعادَ الفراء الجملة إلى أصلها وقدّرها من دون أنْ يذكر حرف الزيادة، وكذلك فعل ابن جني في المثال الرابع "إنه

([1]): الرعد: 31/13.

([2]): أبو عُبيدة، مَعْمَر بن المُثَنَّى، مجاز القرآنِ، تح: محمَّد فؤاد سزكين، ج1، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1401هـ–1981م ص331.

([3]): النساء: 155/4– المائدة: 13/5.

([4]): الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي– محمد علي نجار– عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج1، ط3، دار الكتب المصرية، مصر،1422هـ_ 2001م، ص244.

([5]): ابن جِنِّي، أبو الفَتح عُثمان، الخصائص، تح: محمَّد عليّ النّجار، ج1، ط2، عَالَم الْكُتُبِ، بيروت، د.ت، ص 338.

المسكين أحمق" عندما قدَّرَ الكلامَ بِإِعَادَتِهِ إلى أصله وألغى الاعتراض بين المتلازمين، وهذا ما حاول أنْ يفعله النحاة عندما تمسَّكوا بالصورة المثالية للتركيب النحوي[1].

مفهوم الأَصل عند الباحثين العرب المحدثين:

عرَّف الدكتور مصطفى جمال الدين الأصولَ بأنَّها "مثلٌ عليا افترضها النّحاة للكلمةِ والجملة العربيّة؛ ليسهلَ عليهم عملية التصنيف والتبويب[2]" والملاحظُ على التعريف السابق أنَّه لم يحدِّد من أين استمدَّ النحاةُ هذه المثلَ العليا، ولو قيَّد التعريف بأنَّ النحاة افترضوا ذلك من كلامِ العرب لكانَ أفضل.

وذهبت الدكتورة منى إلياس إلى أنَّ الأصلَ "يكادُ أنْ يكونَ المعنى الذي تؤولُ إليه كل صورة، هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته[3]"، ورأَتْ أنَّ هذا التركيبَ ذا البنية البسيطةِ المُسمَّى بالأصل وإن كان يُعدُّ فكرة مجرّدة أو صورة ذهنية استوحاه النّحاة بعد استقراء كلامِ العربِ، وليس من قبيل الخيالِ أو تسليط الاعتباراتِ العقلية على أوضاع اللغةِ، والدليلُ على ذلكَ "أنَّ هذه الأشياء التي سمّوها أصولاً تُقدِّم لنا تفسيراً بيِّناً للظواهر التي نلمحها في واقع اللغةِ وهو تفسير تتقبّله البداهة[4]".

([1]): كانَ الزمخشري يردُّ العبارة إلى أصلها الذي خَرجَتْ عَنه، وَيَربطُ ذَلك بالمعنى. انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، تح: عبد الرزاق المهدي، ج2، د. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص696.

([2]): جمال الدين، د. مصطفى، أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، العدد الأول، 1979م، ص42–43.

([3]): إلياس، د. منى، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1405هـ–1985م، ص32.

([4]): المصدر السابق، ص46.

ورأى الدكتور أحمد سليمان ياقوت أنَّ الأصلَ هو "القالب المعياري المفترض أو المتصوَّر في ذهن النّحاة[1]"، ويبدو أنَّ الدكتور ياقوت جعل الأصل مفترضاً في ذهن النَّحاة، ولا ذنب للنحاةِ إلا الاستقراء العام ومحاولة الخروجِ بنتائجَ تناسب اللغة.

وقد تأثَّر بعض العلماء المحدثين بأفكارِ النظريةِ التوليدية التحويلية التي ظهرت على يد تشومسكي الذي اعتمدَ على البنية العميقة في تفسير البنية السطحية التي تمَّ تحويلها بالترتيب أو الحذف أو الزيادةِ أو الاستبدال، ومن العلماء المحدثين الذين تأثروا بهذه النظرية الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي أصَّل لها في كتابه "من الأنماط التحويلية في النحو العربي"، وأكَّد على استخدامِ النحاةِ الجملةَ الأصلَ (البنية العميقة) في تفسير البنية السطحية[2]، وفي كتابه "بناء الجملة العربية" أطلق على الأصل البنيةَ الأساسية، ورأى أنَّها "النظامَ اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملةِ في الحالة الأولى من حالاته التي يُعدُّ بناء الجملة تنفيذاً حياً وواقعيّاً له[3]".

وقد اهتمَّ الدكتور عبد السلام المسدي بالأصل من اعتنائه بالأسلوب الذي يُعدّ انزياحاً، وأطلق على الأصل مصطلح الاستعمال النفعي، وعلل ذلك بأنّ هذه التسمية ترتبطُ بوظيفة المصطلح العملية وغائيَّتِه الواعية، وأوردَ بعضَ

(1): ياقوت، د. أحمد سليمان، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة – الإسكندرية، 1989م، ص64.

(2): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ص13.

(3): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، د. ط، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص237.

المصطلحات الغربية التي تدل على الأصل المفترض، ذاكراً أسماء أصحابها، ومنها[1]:

الاستعمال الدارج والاستعمال المألوف والتعبير البسيط والتعبير الشائع لـ فونتانياي

الوضع الحيادي والدرجة الصفر لـ ماروزو

النمط العام والاستعمال العادي لـ سبيتزر

الخطاب الساذج لـ جماعة مو

النمط لـ ريفاتير

وممَّا سبق يبدو أنَّ مفهومَ الأصل لم يختلف عند الباحثين المحدثين عمَّا هو عند العلماء القدامى، ولكنَّ الباحثين المحدثين عملوا على توضيحه وتخصيصه وبيانه، وتعريفه بعباراتٍ واضحة، علماً أنَّ بعضهم استفادَ مما وصل إليه علم اللغة الحديث في الغرب.

أهمية مفهوم الأصل في الدراسات اللغوية:

أكثرُ الانتقاداتِ التي وُجِّهَت إلى النظرية النحويَّة كانت تنصبُّ في بوتقةِ مفهوم الأصل وما يتفرَّعُ عنه وكيفيَّةِ إرجاعِ الأشكالِ الفرعيّة إلى البنية الأساسيَّةِ[2]،

([1]): انظر: المسدي، د. عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، ط3، الدار العربية للكتاب، د. ت، ص98-99-100.

([2]): انظر: إهوين، د. رياض عبود وغيره، تقدير الأصل في التراكيب الإسنادية عند النحويين أسبابه وضوابطه ابن الحاجب أنموذجاً، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العراق- بغداد، العدد السابع والعشرون، 2018م، ص130.

وهذا يملي عليَّ أنْ أذكرَ أهميَّةَ هذه النظريّة ومكانتها في الدراسات اللغويَّة، ومن الأشياء التي تُبرزُ أهميةَ هذهِ النظريةِ:

أوّلاً: أنَّ هذه النظريَّةَ تُعدُّ نظريّةً تعليميّة، وذلكَ أنَّ المسلمينَ لمَّا احتاجوا إلى تعليمِ أولئكَ الأعاجمِ الذين دخلوا الإسلامَ اللغةَ العربيّةَ عَملوا على بناء نظرية علميّةٍ محكمةٍ تقوم على المنطق العام من جهةٍ، ومستنبطةٍ من كلامِ العرب من جهةٍ أخرى، فقاموا بردِّ الأشكالِ المختلفةِ المتناسقةِ فيما بينها إلى شكلٍ أساسٍ، فإذا ما أرادَ هذا الأعجمي تعلُّمَ اللغةِ العربيةِ تعلَّمَ أوّلاً الشكلَ الأساسَ ثم ما يخرج إليه من أشكالٍ مختلفة، وبذلك يسهلُ عليه تعلُّمُ هذه اللغة عن طريق التدرُّجِ من الأصل إلى الأشكال المختلفة التي تعود إليه، إذ إنَّ هدف النحاةِ الأوَّلَ كما يرى الدكتور حسين الملخ "تقديمُ مجموعةٍ متجانسةٍ من القواعدِ والقوانين تنحو بالمتعلِّمِ نحو الصواب في الأداء اللغوي[1]".

ثانياً: أنَّ هذه النظرية تُعدُّ نظريَّةً علميَّةً تفسيريَّةً، إذ إنَّها تساعدُ على تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ في النصوصِ اللغوية المختلفةِ، ممّا يسهِّلُ إدراكَ معناها وفَهمَها فَهماً صحيحاً، وعلى هذا "لا تُعدُّ ملاحظةُ الشَّكْلِ وحدَه أو التركيبَ الواقعيَّ وحدَه كافيةً في إعطاء كل شيءٍ عن العلاقاتِ النَّحْويَّةِ، بل لا بُد في سبيل الوصولِ إلى العلاقاتِ النَّحويَّةِ الكاملةِ من إدراك البنية الأساسية التجريدية لهذا التركيب، والتركيبُ الواقعيُّ غيرُ ثابتٍ ومتغيِّرٌ في ظاهره ولكنْ يَظَلُّ انتماءُ هذه الصورِ

(1): الملخ، د. حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص11.

المتعددةِ للبنيـة الأساسيةِ مساعداً علـى تحليلها تحليلاً نحويّاً يكشف عن علاقاتها الدقيقة[1]".

ثالثاً: أنَّ هذه النظريّـةَ تساعدُ علـى تأصـيل الإطـار العـام للغـة، فـ"من شـأنِ المؤصِّلِ الانطلاقُ من النَّظْرَةِ الكُلِّيَّةِ التي يقتضيها التقعيدُ للغةِ (اللسان) لا الجزئية التـي يقتضـيها الكـلام (الاسـتعمال) بحيـث يُصْـبِحُ مـا يُرْسِـيه مـن ضـوابطَ فـي اللغـةِ قاعدةً وأصلاً لما يأتي به الاستعمال. مِن هنا كانَ عملُ النحاةِ تنظيراً محضاً لنظامِ اللغـةِ وبنيـة اللسـانِ فـي العربيـة، ممـا يمكـنُ مـن خلالـه ضـبطُ الاسـتعمالاتِ المختلفةِ[2]"، وهذا الفصل بين نظام اللغة والاستعمال له ما يبرِّره فقد مكَّنَ النَّحاةَ من حصرِ مجال دراستِهم وجمعِ معطياتٍ متجانسةٍ، وهذا لا يعني أنَّ النَّحاةَ قصرُوا دراستَهم في بنية النظام بل كثيراً ما نراهم يتناولون الأساليب المختلفة التي تنتمي إلى مجال الاستعمال.

رابعاً: أنّ هذه النظريّةَ تُعَدُّ إحدى المقولاتِ التي قامَت عليها النظريةُ النَّحْوِيَّةُ، فقد ساعدت علـى لَمْلَمَةِ شتات الظاهرةِ اللغويةِ والسيطرةِ علـى كثيرٍ من مظاهرِها، وذلك عن طريق الجَمْعِ بَيْن الأشياءِ والنَّظَائِرِ وإلحاقِ بعضِها بِبَعْضٍ والتّحَكُّمِ فـي تنـوُّعِ الوجـوهِ وتَشَـعُّبِهَا، ولهـذا كـانَ لهـا أثـر كبيـر فـي جعـل النحـوِ نظريـةً وعلمـاً منضبطاً في كثيرٍ من أحكامه[3].

([1]): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص247–248.

([2]): الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ط1، دار البصائر، القاهرة، 2006م، ص178

([3]): انظر: المصدر السابق، ج2، ص321.

خامساً: أنّ هذه النظريّةَ ولَّدت التأويلَ النحويَّ الذي تَحْكمُ مظاهرَه مقولاتٌ مختلفةٌ في الدرس النحوي من نحو التقديم والتأخير والحذف وغيرها، فهذه الوسائلُ تُعدُّ روابطَ تربطُ الأصلَ بما عُدل عنه، وفي هذا يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "وليس التأويلُ في النحو إلا محاولةً للتوفيقِ بين البناءِ الظاهريِّ والبنيةِ الأساسيةِ يَردُّ البناءَ المنطوقَ إلى قوانينِ البنيةِ التي يحدِّدُها النظامُ لتركيبِ الجملةِ[1]"، وبذلكَ "يربطُ بينَ الأصل وما عُدل به عنه في الاستعمال حتَّى صار أداةً مهمةً في بناءِ الفكرِ النّحويِّ، ومَن لم يَنْتَبِه إلى هذا وجَّهَ النَّقْدَ للنحْوِ القديمِ في بَحْثِه عن المُستوى الأصليِّ للتراكيب وبيانِ ما يحدث فيها من خروجٍ عن النَّمَطِ النَّظَرِيِّ لِبِنَائِهَا؛ لِأَمْرٍ يَقْتَضِيْهِ المَعنى وملابساتُ التَّعْبِيْرِ[2]".

سادساً: أنَّ هذه النظريةَ عملتْ على التَّقليل مِنَ القواعدِ اللُّغويّة، فلا ندرسُ كلَّ حالةٍ على حدةٍ بل ندرسُها ضمْنَ أصلٍ واحدٍ، ونبيِّنُ سببَ خُروج بعضِها عن الأصلِ وكيفيَّةَ الخروجِ، "وبذلك يمكنُ بناءُ قواعدَ لغويةٍ محكمةٍ على أُصُوْلٍ مُوحّدةٍ، لا على أمثلةٍ مُشَتَّتَةٍ، وفي ذلك ضَبطٌ للنَّظريَّةِ النَّحْويَّة يَمْنَعُها مِنْ أَنْ تَتَضَخَّمَ أُصُولُها، وَيَجْعَلُ النَّحْوِيَّ أَقْدَرَ عَلى تَعليلِ الفُرُوعِ بِرَدِّها إلى الأُصُولِ المَقِيْسَةِ عليها[3]".

سابعاً: أنَّ هذه النظريةَ تُعدّ نظريةً ضروريةً في البلاغة فقد اعتمدَ البلاغيون على الأصل الذي وَضَعَ قواعدَه النّحاةُ في تعيينِ العدول[4]، فالأصل يمثِّلُ مقياساً

(1): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص244.

(2): الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص179.

(3): انظر: المصدر السابق، ج2، ص322.

(4): انظر: راضي، د. عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد، ص215. وانظر: عبد المطلب، د. محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، ط2، لونجمان، القاهرة، 2007م، ص91-94-95.

أو معياراً تقاسُ بوساطته فرادةُ الظَّواهرِ اللُّغويةِ بمقدار ما فيها من عدول أو خروج عن الأصلِ، وبه يُتوصَّلُ إلى إبرازِ الفروق الدّلاليّةِ بين الأصل وما خرج عنه إذ كلّما اهتدى المتكلِّمُ إلى ضروب العدول عن العلاقاتِ النَّحْوِيَّةِ المألوفةِ دون إخلالٍ بها كان ذلك لِحسابِ جماليَّة التَّركيب[1].

ثامناً: أنّ فكرةَ الأصْلِ والعدولِ عَنها تُتيح للمتكلِّم حريَّةَ الإبداعِ والابتكار، فـ "لولا أنَّ هناكَ بنيةً أساسيةً ثابتةً لَمَا أَمْكنَ التَّحرُّك والتَّغيير مِن فَوقِها، فالتحرُّكُ الخارجيُّ الظَّاهريُّ لا يكون إلَّا بالاعتمادِ على الأساسِ الثابتِ[2]".

- **عرض البحث والمناقشة والتحليل:**

مظاهر الأصل في الدرس اللغوي:

أولاً: التلازم النحوي:

تُعدُّ قضيّةُ التّلازُمِ النّحْويِّ في الإسنادِ[3] إحدى منهجياتِ التفكيرِ النحويِّ التي تنتمي إلى مجال الأَصْل فِي بِنَاْءِ الجُملةِ، وقد توصَّلَ إليها النّحاةُ من خلال النَّظَرِ في كَلَامِ العرب، ومحاولةِ تفسيرِ التَّرَابُطِ بين الألفاظِ وتعلُّقِ بَعضِها ببعضٍ، فقد وجدَ النّحاةُ أنّ بينَ الألفاظ في الجمل انسجاماً وترابُطاً يؤدِّيان المعنى المطلوبَ، فأقرُّوا بعدَ استقرائِهم أنَّ هناكَ تلازماً بين الألفاظ في بناء الجملة، ولا يمكن الاستغناءُ عنها في حصول الفائدة الَّتِي يَرُوْمُ الْمُتَكَلِّمُ وُصُوْلَهَاْ إِلَى الْمُخَاْطَبِ.

([1]): الودرني، د. أحمد، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب، دار الغرب الإسلامي، د. ط، بيروت، 2004م، ص568.

([2]): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص138 (الهامش).

([3]): هناكَ أنواع مختلفة من التلازم، ومنها التلازم بين الصفة والموصوف، والجار والمجرور، والموصول وصلته وغير ذلك، ولكنَّ البحثَ اقتصر على ذكر التلازمِ في الإسناد؛ لأنَّه يدرس عناصر تكوين الجملة العربية في بنيتها الأصلية.

ولذلك اعتنَى النحاةُ به اعتناء كبيراً، فهو عِندهم يَتكوَّن مِنَ الْمُسند وَالْمُسندِ إِلَيهِ، والعلاقةُ بينَهما علاقةُ تلازُمٍ، فلا يُمكن أنْ تتألَّف الجُملةُ مِنْ غَيْرِهِمَا، فَهُما كما يقولُ سِيبَوَيهِ "ما لا يَسْتَغنِي واحدٌ مِنهما عنِ الآخرِ ولا يجدُ المتكلِّمُ مِنه بُدّاً، فَمِنْ ذلك الاسمُ المُبتدأُ وَالْمَبني عليهِ وهو قولُكَ: عبدُ اللهِ أَخوكَ، وهذا أخوكَ، وَمِثْل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ فلا بُدَّ لِلفعل مِنَ الاسم كما لم يَكُنْ لِلاسمِ الأوَّلِ بُدٌّ مِنَ الْآخِرِ في الابتداء، ومِمَّا يكونُ بمنزلة الابتداء قولُكَ: كان عبدُ الله منطلقاً، وليتَ زيداً مُنطلِقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بَعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[1]".

يحدِّدُ سيبويهِ في النص السابقِ بنيةَ الجملة العربيّةِ الرئيسةَ، وليس الأشكالَ التي تبدو في النَّصِّ بعدَ إنجازِه، ولهذا لا يصحُّ اعتراضُ الدكتور محمد عيد بأنَّ الدراساتِ اللغويةَ الحديثةَ لا تَعْتَرِفُ بوجود البُدِّيَّة في فَهْم الجملة[2]، فضلاً عن أنَّ فَهم الجملة في نص منجَزٍ يحتاجُ إلى إرجاعِها إلى بنيتِها العميقةِ، بالإضافة إلى ذلكَ يَدُلُّ قول سيبويه السابق على فَهمه المبكِّرِ لهذا القانون اللغوي؛ لأنَّ الذي يُبنى على الشيء لا بُدَّ أنْ يكونَ هذا الشيءُ أساساً له[3].

وقد علَّقَ الدكتور كريم الخالدي على نصِّ سيبويهِ موضِّحاً ما يَعْنِيه بِالتَّلازُم في بناء الجملة قائلاً: "وهذا النص يظهر بجلاءٍ رُكْنَي الجملةِ الرئيسَيْن (المسند والمسند إليه) يَرتَبِطُ أحدُهُما بالآخرِ إِلَى حَدِّ التَّلازُمِ والافتقارِ، أَي أنَّ المبتدأ لا يتمُّ

(1): سيبويه، عَمْرو بنُ عُثْمانَ، الكتاب، ص23.

(2): انظر: عيد، د. محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، 1978م، ص211.

(3): انظر: الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، د. ط، دار النهضة، بيروت، 1980م، الهامش (32)

معناه إلّا بِالخبر ولا يُؤَلِّفُ جُملةً إلّا بِاجتماعِه معَه... وكذلكَ الحَالُ في الفعلِ والفاعل لَا يتمُّ الكلامُ إلَّا بِاجتماعِهما[1]".

فالإسنادُ عند سيبويه علاقة نحوية دلالية مجرّدةٌ، ينتفي المعنى دونها؛ لأنَّها هي المعنى، كما ينتفي الكلام بعدِّه بنية نحوية منجزة، وانعكاساً مجسماً لانعقاد المعنى بمقتضى التركيب، فسيبويه أسس بمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة يُنشِئُها المتكلِّمُ استناداً إلى مسندٍ ومسندٍ إليه، وهو أمر لا يخرج في الحقيقة على جهة اعتقادِ المتكلم وإرادته[2].

ونَفهم مِمَّا سبقَ أَنَّ ضمَّ الكلمة إلى الكلمة ليس خبْطَ عَشْواء، وإنَّما بهيئةٍ مُعَيَّنةٍ تَحْصلُ مِنْها فائدةٌ، يقول ابنُ يعيش: "وتركيْبُ الإسنادِ أنْ تُرَكَّبَ كلمةٌ معَ كلمةٍ تُنْسَبُ إِحْداهما إلى الأُخرى فَعَرَّفَكَ بقولِه "أسندت إحداهما إلى الأخرى" أنَّه لم يَرِدْ مُطْلَقَ التَّركيبِ بل تَرْكِيْب الكلمةِ معَ الكلمة إذا كان لِأَحَدِهما تَعَلُّقٌ بالْأُخْرَى على السَّبيل الَّذي بِه يَحْسُنُ موقعُ الْخبرِ وتمام الفائدة[3]".

وقد مازَ النّحاةُ العناصرَ الرئيسة التي لا يتمُّ بناءُ الجملة دونها من العناصر غير الرئيسة التي يمكنُ الاستغناءُ عنها، وأطلقوا على ما هو رئيسٌ اسمَ العمدة، وعلى ما هو غير رئيسٍ اسم الفضلة، ولكن لا ينبغي أنْ يُفْهَمَ من ذلك أنَّ الفضلةَ يُمْكنُ الاستغناءُ عنها من حيثُ كَوْنُها لا تُضِيْفُ شَيئاً إلى المعنى، وإنَّما يُفهمُ مِنْ

([1]): الخالدي، د. كريم، نظرات في الجملة العربية، ط1، دار صفاء، عمّان، 1425هـ–2005م، ص29.

([2]): انظر: ميلاد، د. خالد، الإنشاء في العربيَّة بين التَّركيب والدِّلالة: دراسة نحْويَّةٌ تداوليَّةٌ، ط1، المؤسَّسة العربيّة للتوزيع، تونس، 1421هـ–2001م، ص54.

([3]): ابن يعيش، يعيش، شرح المفصّل، تح: إميل يعقوب، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ–2001م، ص72.

ذلك أنّ الكلامَ لا يَتَأَلَّفُ مِن دون عُمدةٍ مذكورة أو مُقدَّرة، في حين أَنَّه يُمْكِنُ أنْ يَتَأَلَّفَ مِنْ دون فضلةٍ، يقول ابنُ عقيل في المُساعد: "العُمدة في الاصطلاح ما عدَمُ الاستغناء عنه أصلٌ لا عارضٌ كالْمبتدأ، والفضلةُ ما جوازُ الاستغناء عنه أصلٌ لا عارضٌ كالحالِ، وعُرُوضُ جَوَازِ الاستغناء عن العُمدة لا يُخْرِجها عن كونها عُمدةً كما في قولِكَ: صَحِيْحٌ، في جواب: كيف زيدٌ؟ وَعُرُوضُ امتِناعِ الاستغناءِ عنِ الفَضلةِ لا يُخْرِجها عن كونها فَضلةً كما في هذه الحال، وكما في قوله تعالى: {وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ}[1] وقوله: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}[2]"[3].

ويوضِّح الدكتورُ محمد حماسة عبد اللطيف ذلك بقوله: "النظامُ النَّحْويّ يقول: إنَّ أقلَّ قَدرٍ مِن الكلام المُفيد يتمُّ بعُنصُرِ الإسنادِ، وما سواهما زيادة قد تَكونُ ضرُوريَّةً، وقد يُسْتَغْنَى عَنْها، وَلَكِنَّها لا تبني جُملةً في الأَساس من حيث هي، فإذا كانَ الكلامُ مفيداً فإنَّ العنصرَين الأساسيَّين لا بُد أنْ يكونَا موجودَين لفظاً وتقديراً، وأمَّا الحَدَث اللغويُّ –وهو المجال الذي يَنْطَلِقُ منه النِّظامُ النَّحْوِيُّ– فإنَّه قَد يَهتمُّ ببعض الفضلاتِ بحيثُ تَكُونُ في بعضِ الأَحيانِ هي الغايةَ وَالْقصدَ[4]".

وفِكرةُ الإسناد ليستْ حِكراً على اللُّغةِ الْعربيَّة، بل توجدُ في بقية اللغاتِ الأخرى، يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "إنّ علمَ النحوِ في أيةِ لغةٍ عالميةٍ لا يستهدِفُ غيرَ تحْليلِ التَّرْكِيْبِ وفي اللُّغات المشهورةِ ورُبَّما في غيْرها أيضاً يُلاحظُ

([1]): الشعراء: 130/26.

([2]): الأنبياء: 16/21.

([3]): ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، المُساعد على تسهيلِ الفوائدِ، تح: محمَّد كامل بركات، ج2، ط1، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْق،1402هـ–1982م، ص6.

([4]): عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص35.

نمطٌ واحدٌ من نظامِ الجملِ، ففي كلٍّ منها لفظانِ تُمَثّلُ العلاقةُ بينهما أساس التَّركيبِ ومحورَه ثمَّ تَأتي الألفاظُ الأُخْرى لِتُوَضِّحَ جُزءاً من أجزاء هذه العلاقة، وقد سمّى العرب هذين اللَّفظين مسنداً ومُسنداً إليه، وَسَمَّوا ما يفضُلُ عليهما في التَّركيبِ فضلات[1]".

وبذلكَ تكونُ فكرةُ التلازُمِ بين المسند والمسند إليه قد ساعدَت على "تجاوُز ظاهرِ الأُمورِ وواقع الاستعمالِ بحثاً عن اندراجِها في نظامٍ متكامل رغمَ اختلافِ مُعطياته، مُتماسك رغم تنوُّع مُكوّناته، أو محاولةً لوضْعِ جهازٍ تفسيريٍّ يُعَقْلِنُ ما قد يبدُو فوضويّاً، يُرْجِعُ ما هو في واقعه استعمالاتٌ فرديّةٌ فِي مقاماتٍ مُتباينةٍ ولأغراضٍ مُختلفةٍ إلى نَمَطٍ مُوحَّدٍ يَفِي بِكُلِّ كلامٍ مهما كانتْ دواعيْه وغاياته ومهما كان مَجال تَصرُّفِ المتكلِّمِ فيه[2]".

استطاعَ النُّحاة بِفِطنتِهم وَبَعدَ استِقراءِ كلامِ العربِ أنْ يُقِرُّوا أَنَّ الظَّواهرَ التَّركيبيَّةَ اللُّغويَّةَ يَحكمُها نِظامٌ سُلوكيٌّ داخِليٌّ، يَقومُ على وجودِ علاقاتِ تلازُمٍ بين الكلمات في التَّركيبِ النَّحويِّ، لَا يتمُّ التواصلُ إلّا بها، سواءٌ أكانَت ظاهرةً أم مقدّرةً.

هذه النَّظرة التَّأصيليَّةُ الَّتي تنتمي إليها قضيَّةُ التَّلازُمِ بين الْمُسندِ والمُسندِ إليهِ كانت أداةً طيِّعةً بين يدَي النّحاةِ في تَحليلِهم البنَى الشَّكلِيَّة الْمُختلِفة الَّتِي تَظْهَرُ على مُستوى النَّصِّ، وكانت الجدارَ العَقليّ المنطقيَّ الذي يُقاوِمُ عواملَ الهَدمِ التِي استهدفتِ النَّحْوَ على مدارِ سنين طويلة مِنْ جِهةٍ أُخْرَى وَمِنْ جِهةٍ ثالثةٍ كانتْ فكرةً تغَنَّى بها عِلْمُ اللُّغةِ الحديث عندما أعلنَ ولادةَ النَّظريَّةِ التَّوليديَّة التَّحويليّةِ، وفكرةً

([1]): الحلواني، د. خير الدين، أصول النحو العربي، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983م، ص181.

([2]): المهيَري، د. عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان–بيروت، 1993م، ص131.

تجلَّتْ في اللِّسانيَّات البنيويَّة وَالأُسلوبيَّة تحتَ ما يُسَمَّى الْعَلَاْقَاتِ الرُّكنيةَ أو محْورَ التَّركيبِ[1].

ثانياً: نظرية النظم:

إنَّ عمل النَّحاة الذي يفيد بأنَّ هناك تركيباً يُعدُّ الأصل بالنسبة إلى غيره استهوى عبد القاهر الجرجاني، فَاسْتَغَلَّه أحسنَ استغلالٍ في بناءِ نظريّةِ النّظمِ التي تُعنى بالتراكيب التي عُدل بها عن أصلها وبيانِ معناها وَمَا تُعطِيْه النَّصَّ من جَمالٍ ورقيٍّ فنِّيَّين، فَأَيْقنَ بأنَّ الكلامَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخرُجَ عن القوانينِ المِعْيَاْريَّةِ التي أصَّلَها النّحاة، ولكنَّه رأى أنَّ الكلامَ قَد يُعدلُ به إلى أساليبَ يَكْمُنُ بها إذا حَسُنَ مَوْضِعُها روعةُ الكلام وسموُّه الفنيُّ، يقولُ: " الكَلام لَا يستقيمُ ولا تَحْصُلُ منافعُه التي هي الدلالات على المقاصد، إلاّ بمراعاةِ أَحكامِ النَّحْوِ فيه، مِنَ الإعرابِ وَالتَّرتيبِ الخاصّ... وذلك أنه لا يُتَصَوَّرُ الزّيادةُ والنّقصانُ في جريان أحكامِ النّحْوِ فِي الكلامِ [2]"، وَيَقُولُ: "إِذَا ثَبَتَ أَنَّ سَبَبَ فَسَاْدِ النَّظْمِ وَاخْتِلَاْلِه أَلَّا يُعْمَلَ بِقَوَاْنِيْنِ هَذَا الشأنِ، ثَبَتَ أَنَّ سَبَبَ صِحَّتِهِ أَنْ يُعْمَلَ عَلَيْهَاْ ثم إذا ثَبَتَ أَنَّ مستَنْبَطَ صِحَّتِهِ وفسادِه من هذا العلمِ، ثَبَتَ أَنَّ الحكْم كذلك في مزيَّتِه والفضيلةِ التي تعرضُ فيه[3]"، ويقول: "لا فضيلَةَ حتّى ترى في الأمرِ مَصْنَعاً وحتى تجدَ إِلى التخيُّرِ سبيلاً، وحتى تكونَ قد

([1]): انظر: عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، 1994م، ص58. وانظر: قفي، مراد، المعنى الإسنادي في الجملة العربية بين التأصيل والفنية (رسالة ماجستير)، إشراف الدكتور محمد بنبري، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 1428هـ–2007م، ص26.

([2]): الجُرجانيّ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تَح: مَحْمود محمّد شاكر ، د. ط، مطبعة المدني، القاهرة– دار المدني، جدة، د. ت، ص71–72

([3]): الجُرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمَّد التّنجي، ط1، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1995م، ص79.

استدركتَ صواباً. فإنْ قلتَ: أفليسَ هو كلاماً قد اطَّرد على الصَّواب وسَلِمَ من العيب أَفما يكونُ في كثرةِ الصَّواب فضيلةٌ؟ قيلَ: أمّا والصوابُ كما تَرى فلا؛ لأنَّا لسْنا في ذكرِ تقويمِ اللسان والتحرُّزِ منَ اللحنِ وزَيغِ الإعراب، فنعتدُّ بمثْلِ هذا الصَّواب، وإنما نحن في أمورٍ تدركُ بالفِكَرِ اللطيفةِ ودقائقَ يوصلُ إليها بثَاقبِ الفهم... حتى إذا وازنتَ بينَ كلامٍ وكلامٍ ودريتَ كيفَ تصنعُ فضممتَ إلى كلِّ شكلٍ شكلَه وقابلتَه بما هو نظيرٌ له وميَّزتَ ما الصَّنعةُ منه في لفظهِ ممَّا هي منه في نظمهِ[1]".

يَتَّضِحُ مِنَ النصوص السابقة أَنَّ عَبْدَ القاهر الجرجانِيّ استطاعَ أنْ يُبيِّنَ مُستوَيَيْنِ مِنْ مُستَوَيَاتِ النَّظْم، هما[2]:

الأوَّل: النظمُ النمطيُّ المجرَّد، وهو صورةٌ بسيطةٌ للتركيب النَّحويِّ الصحيحِ، فالنَّحْوُ هنا "يسعى إلى بَيانِ الأُسلوبِ الصَّحيحِ في الْكتابة الَّذِي يُطابقُ أوضاعَ القواعد النَّحويَّةِ، فَيَعْرِفُ الدَّارس لِلنَّحْو الكيفيَّةَ الَّتي تَتَساوَقُ فيها الكلماتُ حتَّى تُؤَدِّي مَعنى يَصِلُ إلى عقلِ المُتلقِّي[3]"، وفي ذلك يقولُ الدُّكتور محمَّد عبد الْمُطَّلب: "الْمستوى الأوَّلُ، وهو مستوى الصَّوابِ يَأتي بعدَ عَمليَّةِ اختيارِ الْمُتكلِّم مِنْ رَصيدهِ الْمعجميِّ، وهو يخضعُ لِقانونِ التَّجاوُرِ ودلالاتُه رَهِيْنَةٌ بسلامة التَّركيب حسْب قوانينِ النَّحو[4]".

([1]): المصدر السابق، ص90.

([2]): انظر: طبل، د. حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ-1998م، ص88.

([3]): حمدان، د. ابتسام، أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الثالث، 1389هـ- 2010م، ص23.

([4]): عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، ص58.

الثاني: نظمٌ فنِّيٌّ، وهو نظمٌ يسمو إلى مجالِ المزِيَّةِ والإبْداعِ والحُسْنِ، و "هو في نظرِ الجرجاني إضافةٌ تُضاف إلى مُستوى الصِّحَّةِ النَّحويَّةِ، فَعِباراتُ عبد القاهر تدُلُّ على أَنّ النُّظومَ أَو الأساليبَ الفَنِّيَّةَ لَاْ تَرْتَقِي مُحلِّقَةً فِي أجواء الفنِّ إلّا إِذَا استقامَتْ حَرَكَتُهَا أوّلاً فِي أَرْضِ النَّحْوِ[1]".

وعلى الرغم من أنَّ عبد القاهر الجرجاني تَجاوَزَ مُسْتَوى البحث في مستوى الصَّوابِ والخطأ إلى الْمستوى الفَنِّيِّ إِلَّا أَنَّه أَعطى النَّحْوَ مكانةً كبيرةً في نظريته، وجعله أساس وجوْدِ النَّظمِ والإطارَ الْمرجعيّ الَّذي يتحرَّكُ النَّظمُ بِالاستنادِ إليهِ وبتوجيهٍ منْه، يقولُ: "واعلمْ أنْ ليسَ النَّظم إلّا أنْ تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النّحو وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه وتعرفَ مناهجَهُ التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها وتحفَظ الرُّسومَ التي رُسمتْ لكَ فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها [2]".

وقد ربَطَ الجُرجانيّ المواضعةَ النَّحْويَّةَ بالفكر، فالفكرُ لا يتعلَّقُ بالكلِمِ المفردةِ، وإنّما يتعلَّقُ بالنِّظامِ النَّحْوِيِّ فِي تأليفِ الجُملةِ، يقولُ: " وممّا ينبغي أنْ يعلمَه الإنسانُ ويجعلَه على ذِكرِ أنّه لا يُتَصَوَّر أنْ يتعلَّق الفكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومَجرَّدة من معاني النحو؛ فَلا يقوم في وهمٍ ولا يصحُّ في عَقْل أن يتفكرَ متفكِّر في معنى فعلٍ من غيرِ أن يريدَ إعمالَه في اسمٍ، ولا أن يتفكَّر في معنى اسم من غير أن يريدَ إعمال فعلٍ فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريدَ منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مِثْل أَن يريدَ جعلَه مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك [3]".

([1]): طبل، د. حسن، المعنى في البلاغة العربية، ص88.

([2]): الجُرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص77.

([3]): المصدر السابق، ص303.

وَيُؤكِّدُ الجُرجانيّ أهمِّيَّةَ المُواضعَةِ النَّحويَّةِ في تساوُقِ الكلماتِ داخلَ الجُملةِ بقوله: "إنْ أردْتَ أنْ تَرى ذلك عِياناً فاعمِدْ إلى أيِّ كلامٍ شئْتَ، وأزِلْ أجزاءَهُ عن مواضِعها، وضَعْها وضْعاً يَمْتَنِعُ معه دخولُ شيءٍ من معاني النحو بها، فقل في "قِفَا نَبْك مِنْ ذِكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ": مِنْ نَبْك قِفَا حبيبٍ ذكرى منزِلِ"، ثم انظرْ هل يتعلَّقُ منكَ فكْرٌ بمعنى كلمة منها؟[1]"

وهكذا يُبَيِّنُ عبدُ القاهرِ أثرَ مُستوى الصَّوابِ فِي تَشكيلِ البنيةِ التَّركيبيَّةِ وسلامتِها؛ لِأنَّ اختلالهُ يؤدِّي إلى فسادِ التَّركيبِ وعدمِ أدائِه وظيفةً في الإفصاحِ عَنِ المعنى المطلوبِ، فعدمُ تعلُّقِ الفِكْرِ بِمعنى كلمةٍ في البيت يعودُ إلى غياب قواعدِ الوضعِ التَّركيبيَّةِ الَّتي عنيَ بها النُّحاةُ، وهذه القواعدُ تَمْنَعُ دخولَ الحرفِ على الفعلِ، وإضافةَ الفعلِ للاسمِ، واستعمالَ حرفِ الجرِّ عُنصراً غيرَ رابطٍ بين حدثٍ واسمٍ، ولهذا عرَّفَ السّكّاكِيّ النَّحوَ بقوله: معرفة كيفيَّةِ التَّركيبِ فيما بينَ الكلمِ لتأديةِ أصلِ المعنى مُطلقاً[2]".

وبذلكَ تكونُ معاني النَّحو عندَ الجرجاني معاييرَ يرْجِعُ إليها الحكْمُ على صِحَّةِ الكلامِ وَسقمِهِ واطِّرادِه وَشُذُوذِهِ[3]، يَقُول: "فلسْت بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه إنْ كان صواباً وخطؤه إن كانَ خطأً إلى النَّظم ويدخلُ تحتَ هذا الاسم إلّا وَهُوَ مَعْنَى مِن مَعَانِي النَّحْوِ... فَلَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يُخَالِفُ فِي نَحْوِ قَوْلِ الفرزدق:

([1]): المصدر السابق، ص303.

([2]): السَّكَّاكيّ، يُوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1407هـ–1987م، ص75.

([3]): انظر: عبد البديع، د. لطفي، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستيطيقا، الشركة الصرية العالمية، لونجمان، ط1، 1997م، ص11.

وما مثلُهُ في النّاسِ إلا مُمَلَّكاً أبُو أمَّهِ حَيٌّ أبوهُ يقاربُهْ

وفي نظائِر ذلك ممَّا وصفوه بفساد النّظم وعابُوه مِنْ جِهة سُوءِ التَّأليفِ أَنّ الفسادَ والخللَ كانا مِنْ أَنْ تَعاطَى الشَّاعرُ ما تعاطاهُ مِنْ هذا الشأنِ على غيرِ الصَّواب وَصَنَعَ في تقديم أو تأخيرٍ أو حذفٍ وإضمارٍ أو غيرِ ذلك ما ليس له أَنْ يَصنعَه وما لا يَسوغُ ولا يصحُّ على أُصولِ هذا العلم[1]".

وقد تفطَّن الجرجانيّ إِلَى أهمِّيَّةِ مصطلحِ التَّعليقِ وهو مصطلحٌ يُقْصَدُ بِه شبكةُ العلاقاتِ اللُّغويَّةِ الَّتي مِن خلالها يُمْكِنُ خَلْقُ البنى التَّحويليَّةِ، وهذا يعني أنَّ الجُرجانيَّ اهتمَّ بالمستوى الأوّلِ للتَّرْكيب بعدِّه أصلاً وأساساً لِلصِّحَّةِ النَّحْويَّةِ الَّتي يقومُ عليها المستوى الثَّاني وهو الْمستوى الخاصُّ بِالإبداعِ.

وعمل على المقارنة بين المستوى الأول العادي والمستوى الثاني الإبداعي، وظهر ذلك جلياً في الوقوف عند قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ}[2]، يقول: "ليس بخاف أنَّ لتقديمِ الشركاءِ حُسْناً وروعةً ومأخذاً من القلوبِ أنتَ لا تجدُ شيئاً منه إِنْ أنتَ أَخَّرتَ فقلتَ: "وجَعَلوا الجنَّ شركاءَ لله"، وأنك ترى حالكَ حالَ مَن نُقِلَ عن الصورةِ المبهجة والمنظرِ الرائقِ والحُسْنِ الباهرِ إلى الشيءِ الغُفْلِ الذي لا تَحْلَى منه بكثير طائلٍ، ولا تصيرُ النفسُ به إلى حاصلٍ، والسببُ في أنْ كانَ ذلك كذلكَ هو أنّ للتقديم فائدةً شريفةً ومعنى جليلاً لا سبيلَ إليه مع التأخيرِ. بيانه أنّا وإِنْ كنّا نرى جملةَ المعنى ومحصولَه أنَّهم جعلوا الجنَّ شركاءَ وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصُل مع التأخيرِ حصولَه مع التقديمِ، فإنَّ تقديمَ

(1): الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص78–79.

(2): الأنعام: 100/6.

الشركاءِ يفيدُ هذا المعنى ويفيدُ معه معنى آخر، وهو أنه ما كانَ ينبغي أن يكونَ لله شريكٌ لا مِنَ الجن ولا غيرِ الجن[1]".

وَلكنْ ما السِّرُّ في الإصرارِ على وجودِ أصلٍ للمستوى الفنِّيِّ الجماليِّ؟

لعلَّ الْجُرجانيَّ يريدُ أنْ يقولَ: إنَّ الْمتكلِّمَ قد يصل بكلامهِ إلى مستوى فنِّيٍّ عالٍ من التفرُّدِ ولكنَّ هذا الكلامَ في الوقتِ نفسه ينتمي إلى كلامِ العربِ، وهذا الفهمُ لِطبيعةِ النَّظمِ يحتلُّ حَجَرَ الزَّاويةِ في كلِّ المُحاولاتِ البلاغيَّةِ الَّتي تعملُ على إثباتِ إعجازِ القرآنِ، فالقرآنُ بِلُغته يَتَّصِفُ بصفتَينِ الصِّفَة الأُولى انْتماؤه في أصلِ تراكيبهِ إلى لُغَةِ العربِ، والصِّفَة الثَّانية أنَّهُ وصل إِلَى حدٍّ مِنَ التَّفرُّدِ خارقٍ للعادةِ لَاْ يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إليهِ أيُّ أحدٍ.

ثالثاً: القيود الدلالية:

لم يكنْ همُّ النُّحاةِ الوصولَ إلى أنماطٍ تركيبيَّةٍ شكليَّةٍ بِقَدَرِ ما كان همُّهُم الوصولَ إلى قواعد كلاميَّةٍ تُجَسِّدُ إيمانهُم بأنَّ اللُّغةَ نشأتْ بهدفِ التَّواصل، فَقَرَّرُوا أنَّ الجملةَ يَجِبُ أنْ تحملَ معنىً دلاليّاً معيَّناً يُراد إيصالُه إلى المخاطَبِ، وعلى هذا المعنى أنْ يُوَافِقَ العقلَ البشريَّ، فالأصلُ في علاقة معانِي الكلماتِ فيما بينها أنْ تكونَ قائمةً على الحقيقةِ، وبرَزَ ذلك حينَ قسَّمَ سِيْبَوَيْهِ الكلامَ على خمْسةِ أقسامٍ، يقولُ: "فَمِنه مُستقيمٌ حَسَنٌ وَمُحالٌ وَمُستقيمٌ كذبٌ وَمُستقيمٌ قبيحٌ وَمَا هو مُحالٌ كَذِب، فَأَمّا المستقيمُ الحَسَنُ فَقَولُكَ: أتيتُك أمْسِ، وَسآتيك غداً، وَأَمَّا المُحال فَأَنْ تَنقُضَ أوَّلَ كلامِكَ بِآخِره، فَتَقولَ: أَتَيتُكَ غداً، وَسآتيك أَمْسِ، وَأَمَّا المستقيمُ الكذب فَقُولُكَ: حَمَلتُ الجبلَ، وشربْتُ مَاءَ البَحْرِ، وَنَحْوَه، وأَمَّا المستقيمُ القبيحُ فَأَنْ تَضعَ اللَّفظَ في

(1): الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص78–79.

غَيرِ مَوضِعِه نَحْو قَوْلِكَ: قَد زيداً رأيْتُ، وكي زَيدٌ يَأْتِيكَ، وأشباه هذا، وأمَّا المُحالُ الكذب فَأَن تَقُولَ: سوف أشربُ مَاءَ البَحْرِ أَمْس [1]".

يدل النص السابق على أهمِّيَّةِ انتقاءِ الكلماتِ بِحَسبِ دلالتها المُعجميَّةِ لملْء التَّرْكِيْبِ النَّحْوِيِّ، فالأمر يحتاجُ إلى تَفكير ودراية في استخدام مَعاني الكلماتِ وتوافُقِها بَعْضها مع بعض بِحَسبِ ما استقرَّ في العقلِ البشريِّ مِنْ علاقاتِ الارتباطِ المَنطِقيِّ بينَ الأشياءِ فِي الكونِ، فالقَضِيَّةُ قَضِيَّةُ علاقاتٍ بينَ مَعاني الكلماتِ وتنافُرٍ وتجاذُبٍ بينَها، قَضِيَّةٌ تَخْلُقُ الانسجامَ أو انعِدامَهُ بين تلكَ المعاني، وهذه القضيّةُ تُعدُّ شرطاً رئيساً في الجملة المقبولة دلاليّاً[2].

وقد ألمَحَ ابنُ جِنِّيّ إلى مِثْل هَذِهِ العلاقاتِ بين الألفاظِ عندَما ذَكَرَ أنَّ الفعلَ ضَرَبَ بِدلالتِهِ على الحَدَثِ والزَّمنِ الماضي يَحتاجُ إلى فاعلٍ مُذَكَّرٍ، وفي ذلكَ يقولُ: "أَلا تَراكَ حين تَسمَعُ (ضَرَب) قد عرَفْتَ حَدَثَه وَزمانَه ثُمَّ تنتظرُ فيما بَعْدُ فَتَقُول: هَذا فِعْلٌ وَلا بدّ له مِنْ فَاعلٍ، فليتَ شِعْري مَنْ هو ومَا هُو فَتَبْحَثُ حينَئِذٍ إلى أَنْ تَعلمَ الفاعلَ مَنْ هُوَ وَمَا حَالُه مِن مَوْضعٍ آخرَ لا مِن مَسمُوعِ (ضرب) أَلَا تَرى أَنَّه يصْلحُ أنْ يكونَ فاعلُه كلُّ مُذكّرٍ يصِحّ منه الفعلُ مُجملاً غيرَ مُفصَّلٍ، فَقَولُكَ: ضَرَبَ زيدٌ وضربَ عَمْرو وَضربَ جَعفَر وَنَحْو ذلك شَرَعٌ سواء، وليس لِـ (ضَرَبَ) بأحدِ الفاعلين هؤلاء ولا غيرِهم خُصوصٌ ليس لَه بِصاحبِهِ كَمَا يَخُصّ بالضّربِ دُونَ غيره من الأحداثِ وَبالماضِي دونَ غَيرِه مِنَ الأبنيةِ[3]".

([1]): سِيبَوَيهِ، عَمْرو بنُ عُثْمان، الكتاب، ج1، ص25–26.

([2]): انظر: حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباطِ والرَّبطِ فِي تَركيبِ الجُملةِ العربيَّةِ، ط1، الشَّركة المصْريَّة العلميَّة، لونجمان، مِصْر، 1997م، ص77.

([3]): ابن جِنِّي، أبو الفَتح عُثمان، الخصائص، ص98– 99.

وما ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّيٍّ "جُزءٌ منَ المعنى يَتَعَلَّقُ بِفاعلٍ، يَصِحُّ مِنه الضَّرْبُ، وهذا جُزْءٌ آخَرُ مِنَ المعنى؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنْ يكونَ شخصاً قادراً على الضَّرْبِ إلى آخِرِهِ، ومعنى هذا أَنَّ كلَّ كلمةٍ تَختارُ وتَطْلُبُ ما يدخُلُ مَعَها في علاقةٍ نَحْوِيَّةٍ[1]".

وقد أكَّد الجُرجانيّ أهمِّيَّةَ تَناسُبِ المَعاني المُعْجَمِيَّةِ الَّتِي تَشْغَلُ الوظائفَ النَّحْوِيَّةَ[2]، فليسَ الغرَضُ بِنظْمِ الكَلِمِ عنده "أَنْ توالَتْ ألفاظُها في النُّطق بل أنْ تناسَقتْ دلالتُها وتلاقتْ مَعانيها على الوجهِ الذي اقتضاهُ العقلُ... ولو فرضْنا أنْ تنخلعَ من هذهِ الألفاظ التي هيَ لغاتٌ دلالتُها لَما كان شيءٌ منها أحقَّ بالتَّقديم من شيءٍ، ولا يُتَصَوَّر أنْ يجبَ فيها ترتيبٌ [3]"، وهذا ما دفَعَ الجرجانيّ إلى عَدِّ أَنَّ الألفاظَ "لَوْ خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ وأنْ يجبَ النُّطقُ بهذه قبل النطق بذلك"[4].

وبذلك يكونُ عبدُ القاهر الْجُرجاني قد أَلَحَّ في نظريَّتِهِ على صفةِ التَّوفيقِ في الاختيارِ بين المفرداتِ ووظائِفِها النَّحْوِيَّةِ على الهيئةِ المُرادَةِ، ويرى أنَّ التلاحُمَ بينَ المفرداتِ ووظائِفِها النَّحْوِيَّةِ تفاعُلٌ عقليٌّ صوتيٌّ في وقتٍ واحدٍ، وبعبارةٍ أخرى هو تفاعُلٌ دلاليٌّ نَحْوِيٌّ معاً لا يمكنُ فصلُ أَحَدِهِمَا عن الآخر[5]، يقول الدكتور

([1]): عَبْد اللَّطيف، د. محمَّد حماسة، النَّحْو والدَّلالة: مدخل لدراسَةِ المعنى النَّحْوِيِّ الدِّلاليِّ، ط1، دَارُ الشُّرُوْقِ، 1420هـ_2000م، ص95–96.

([2]): انظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د. ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994م، ص81 وما بعدها.

([3]): الجُرجانيّ، عَبْد القاهر، دلائل الإعجاز، ص56.

([4]): المصدر السابق، ص60.

([5]): انظر: عَبْد اللَّطيف، د. محمَّد حماسة، النَّحْو والدَّلالة: مدخل لدراسَةِ المعنى النَّحْوِيِّ الدِّلاليِّ، ص105–162 –162.

مصطفى حميدة: "ويبدو لي أنّ عبد القاهر يَقْصِدُ بقوله: "الوجه الذي اقتضاه العقلُ" علاقاتِ الارتباط المنطقيِّ بين المعاني، فالتناسُق بين دلالات الألفاظِ والتلاقي والتفاعُل بينَ معانيها كلُّها أمورٌ لا بُدّ أنْ تقومَ على تلك العلاقاتِ[1]".

إنَّ ما يطرَحُهُ عُلماءُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ القُدامى في هذا المجالِ يُشْبِهُ إلى حَدٍّ كبيرٍ ما يطرَحُهُ عُلماءُ الغَرْبِ والعَرَبِ المُحْدَثونَ خاصَّةً فيما يتَعلَّقُ بِالقيود الانتقائية أو بما يُسمَّى قُيودَ الاختيارِ على يدِ تشومسكي الَّذِي صنَّفَ دلالاتِ الألفاظِ في حقولٍ معجميَّةٍ دلاليَّةٍ، ورأى أَنّ التَّركيبَ النَّحْوِيَّ يَجِبُ أنْ تَتَوَاْفَقَ مَعاني ألفاظِهِ المُختارَة بِأنْ يكونَ الحقلُ المعجميُّ للكلمةِ يَتَوَاْفَقُ معَ الحقلِ المُعجميِّ للكلمةِ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا، ولذلكَ عَدَّ الجملةَ الآتِيَةَ (الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة) غَيرَ مَقْبُوْلَةٍ[2]، وذلك لأنَّ تشومسكي لم يفصل بين النحو والدِّلالة، وعدَّ الخطأ الدلالي خطأً نحويّاً، غير أنَّ أصحابَ الدلالة التوليدية الذين جاؤوا بعده رأَوا أنَّ الخطأَ الدلالي الذي يقبل التفسير نوعٌ من المجاز الذي يمكنُ تصحيحه من خلالِ المعنى الثاني.

ويشرَحُ الدُّكتور صلاح الدِّين حسنين في كتابِه الدِّلالة وَالنَّحْوِ النَّظريَّةَ الدِّلاليَّةَ لِلقيودِ الانتقائيَّةِ الَّتِي اعْتَمدها تشومسكي قائلاً: "لقد دافعَ عن نَحْوٍ يَعْتمدُ على قواعدَ مُحدَّدةٍ، وَيُنْتجُ كُلَّ الجُمَلِ الصَّحيحةِ نَحْوِيّاً فِي اللُّغة، وما يُلائمُ الدِّلالةِ في مِثْل هذا النَّحْوِ المنشُودِ هو أَنْ يَهْتَمَّ بِالقيودِ الَّتِي يَفْرِضُهَا اقترانُ الكلماتِ أو مُصاحبَتُهَا في

([1]): حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباط والربط فِي تَرْكِيْبِ الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص82.

([2]): انظر: تشومسكي، البنى التركيبية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م، ص19. وانظر: خضير، د. محمد أحمد محمد، دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2002م، ص123 وما بعدها.

الجُملةِ لذلكَ لن يَسْمَحَ هذا النَّحْوُ بإنتاجِ جُمَلٍ مِثْل الفِكرةُ قطعَتِ الشَّجرةَ وأنا شرِبْتُ الخبزَ، خافَ بِأنْ هو سيأتي وانقضى هو الرَّجلَ[1]".

وقام بِتَحليلِ الأخطاءِ في الجُمَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وجعلَ هذه الأخطاءَ تعودُ إلى عدمِ اختيارِ وحْدَةٍ مُلائمةٍ لِلفعلِ على المُستوى النَّحْوِيِّ فلا يُوجدُ في جُملةِ (خاف بأن هو سيأتي) تتابُعٌ صحِيْحٌ بينَ الوحْداتِ المعجميَّةِ، وعلى المُستَوى الصَّرفيِّ فرأى أَنَّ الفعلَ (انقضى) فِعْلٌ مُطاوِعٌ لا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ بِه، وعلى المستوى المُعجميِّ الدِّلاليِّ فيحتاج الفعلُ (قَطَع) إلى فاعلٍ مَلموسٍ وكائنٍ حيٍّ وعلى هذا فالفاعلُ (فكرة) لا يَصْلُحُ لهذا الفعلِ، ويحتاجُ الفعلُ (شرب) إلى مفعولٍ بِه سائلٍ والخبزُ ليسَ مِنْ حقولِ السَّوائلِ.

ومعَ وجودِ فرقٍ في تحديدِ الخطأِ فِي الأمثلةِ السَّابقة نجد تشومسكي يُعامِلُهَا بشكلٍ واحد، ثُمَّ يَخْتِمُ الدّكتور صلاح الدين قَائِلاً: "إنّ الفضلَ في تحديدِ الأخطاء في مثلِ هذه الأمثلةِ يَرجعُ إلى نظريَّةِ المكوِّناتِ، فهذه النَّظَرِيَّةُ هي الَّتِي أوضحتْ لنَا متى يكونُ الفاعلُ أو المفعولُ مُلائماً لِمُصاحبَتِهِمَا فِعلاً مُعَيَّناً، وهذا هو ما يُعْرَفُ باسمِ قيودِ الاختيارِ، وأيُّ جُمْلَةٍ لَا تَخْضَعُ لِقيودِ الاختيارِ ستُسْتَبعدُ ولن يُوَلِّدَهَا النَّحْوُ[2]".

وسار الدُّكتور تَمَّام حسَّان على طريقِ أصحاب النظرية التوليدية في تفسير القُيُودِ الانتقائيَّةِ، وتحدَّثَ عنها في كُتُبِه مُعْظَمِهَا إنْ لم يكنْ كلّهَا وسَمَّاها المُناسَبةَ المُعجَميَّة، وأحياناً التَّوارُدَ المُعْجَمِيَّ، وأحياناً أُخْرَى الاختصاصَ المُعْجَمِيَّ، ويَقصِدُ

([1]): حسنين، د. صلاح الدين، الدلالة والنحو، ط1، مكتبة الآداب، د. ت، ص118.

([2]): حسنين، د. صلاح الدين، الدلالة والنحو، ص119.

بهذه الظَّاهرة أَنَّ "بعضَ الكلماتِ يَرِدُ مَعَ بَعْضِهَا الآخَرِ ولا يَرِدُ مع بَعْضٍ ثالثٍ[1]" ويقولُ: "يَرْجِعُ ذَلكَ إلى أنّ مفرداتِ المُعْجَمِ تَنْتَظِمُ في طوائفَ يتواردُ بَعْضُها مع بَعْضٍ وَيَتَنَافَرُ معَ بَعْضٍ آخَرَ، فالأفعالُ طوائفُ تَتَوارَدُ كلُّ طائفةٍ منها معَ طائفةٍ منَ الأسماءِ وَتَتَنافَرُ معَ الأسماءِ الأُخْرَى، وهذا هو معنى قولِ البَلَاغِيِّينَ إسنادُ الفعلِ إلى مَنْ هو له أو إلى غَيرِ مَنْ هو له...[2]".

ومن الأمثلةِ التي ذكرَها تمّام حسان في هذا المجالِ أنَّ الفعل (سَعِدَ) لا يمكنُ إسنادُه في الحقيقةِ إلّا إلى مَن يَصِحُّ وَصْفُهُ بِالسَّعَادَةِ، وَهُم الأحياءُ العُقلاءُ، فإذا قلْتَ: سَعِدَ الْحَجَرُ فإنّ الجُملةَ في هذه الحال تُرْفَضُ وتُنسَبُ إلى الإحالةِ، ولكنْ إذا أسندْتَ الفعلَ (سَعِد) إلَى فاعل أَقَلّ تَعَارُضاً مع طبيعةِ الفعل تَخْرُجُ الجُملةُ مِنَ الإحالة إلى نطاقِ المَجازِ فتقول مثلاً سَعِدَ نَهَارُنا بوجودِكَ، وفي كلتا الحالتَين الإحالة والمجاز تجاهلٌ للاختصاصِ المُعْجَمِيِّ، ولكنَّ الحالةَ الأولى مَرْفوضَةٌ وللحالةِ الثَّانيةِ مُبَرِّراتُها الأَدَبِيَّةُ الَّتِي يكونُ لِلاستِعمالِ العُدُوْلِيِّ؛ لأَنّ المَجازَ عُدُولٌ عَنِ المَعنَى الأصليِّ إِلَى المعنى الفَنِّيِّ[3].

وفي بناء النظريةِ النحْوِيَّةِ الدِّلاليَّةِ أكَّد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنَّ التفاعُلَ بين الوظائفِ النَّحْوِيَّةِ والمفرداتِ التي تَشْغَلُهَا مَحْكومٌ بِقَواعِدِ الاختيارِ، وَهذه

([1]): حَسَّان، د. تمام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ–2000م، ص301.

([2]): حسان، د. تمام، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1413هـ–1993م، ص155–156. وانظر: حسان، د. تمام، اجتهادات لغوية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1428هـ– 2007م، ص73–240.

([3]): حسان، د. تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. ط، جامعة أم القرى، مكة، 1984م ص145.

الْقَواعِدُ هي الَّتِي تَتَحَكَّمُ فِي دَرَجَةِ الصِّحَّةِ النَّحْوِيَّةِ والدِّلاليّةِ، وَكَسْرُ قَاْعِدَةِ الاختيارِ تكونُ على ثلاثة أنواعٍ بِحَسب الدكتور حماسة، هي:

1- انتهاك التصنيف المعجمي.

2- تصادم مع الخصائص الاختيارية.

3- تصادم مع خاصية التصنيف الدقيق.

ولفَهْمِ المُستوياتِ المُتعلِّقَةِ بِانكِسارِ قَواعدِ الاختيارِ يُمكنُ الاستعانَةُ بِالأمثلةِ الآتِيَةِ:

طَـارَ الطَّـائِرُ - طَـارَ الْقَلْـبُ - حنكـف المسـتعص بسقّاحته في الكمظ

وقد وضّـحَ الدكتور حماسة أنّ جملةَ (طار الطائر) جُملةٌ صَحيحةٌ نَحْوِياً ودلاليّاً؛ لأنّ الفعلَ (طار) من خصائص الطائر، فهو من الأفعال التي تدخل ضمن مجموعِ المفردات التي تَخصُّ حَقْلَ الطَّائِرِ وتَستَجيبُ مَعَهُ استِجابَةً عُرفيَّةً وَضْعِيَّةً، فَالفعلُ طارَ يُمكنُ أَنْ يَصدُرَ مِنَ الفاعِل (الطائر) على وجه الحقيقة، وكسرُ دلالةِ المُفرداتِ فِي الجُملةِ الثَّانيةِ والثَّالثةِ جَعَلَ الثَّانيةَ تَدْخُلُ فِي حَيِّزِ المجازِ مِنْ خلالِ عَقْدِ المُشابهةِ بين القلب والطائر مِنْ حيثُ إمكانُ أنْ يَطيرَ كلٌّ مِنْهُما وذلك مِنْ جِهَةِ التَّخَيُّلِ والتَّصَوُّرِ، وأمَّا الجُملةُ الثَّالِثَةُ فَغيرُ صَحيحةٍ دلاليّاً؛ لِأَنَّها فَقَدَتِ الدِّلالةَ الأوَّليَّةَ لِلمُفرداتِ، وقد يكونُ بَينَ معاني المفرداتِ تَعارُضٌ لا يُمكنُ مِنْ خلاله إقامةُ المُشابَهةِ بين معانِي الكلماتِ[1].

([1]): انظر: عَبْد اللَّطيف، د. محمَّد حماسة، النَّحْو والدَّلالة: مدخل لدراسَةِ المعنى النَّحْوِيِّ الدِّلاليِّ، ص50-51-58-88-89-97.

وتَناوَلَ الدكتور مصطفى حميدة هذه الظَّاهرةِ، وذهبَ إلى أنَّ الارتباطَ المَنْطِقِيَّ بينَ المعانِي سِمَةُ لُغاتِ البشرِ، وإن اختلفَتْ فيما بينها طَرِيقةُ التَّأليفِ، وأَوْضَحَ ذلك من خلالِ الأمثلةِ الآتِيَةِ:

(أ) 1- شَرِبْتُ الماءَ

2- شَمَّ الجَمَلُ قطعةَ الشكولاتة ثمَّ أَكَلَها.

3- يظلُّ البِلاتِبُوس[1] على قيد الحياة مُدة ساعة كاملة بعد أنْ يُصيبَهُ الصياد.

(ب) 1- شربْتُ الشمسَ

2- ابتلعَ الجَمَلُ قطعةَ الشكولاتة ثم أَكَلَها.

3- يظلُّ البِلاتِبُوس على قيد الحياة مُدة ساعة كاملة بعد أنْ يَقْتُلَه الصياد.

فالجُمَلُ السِّتَّةُ الأُولى مَقْبُوْلَةٌ نَحْوِيّاً، ولكنَّ المُتَلَقِّيَ يُلاحظُ أَنَّ هناك تَناقُضَاً في جُمَلِ المَجموعةِ (ب) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالدِّلالةُ، فهذه الجُمَلُ تُنَاقِضُ مَا استقرَّ في عَقْلِ الإنسانَ مِنْ عَلاقاتِ الارتباطِ بَيْنَ المعاني في الكونِ، فيكونُ فيها شُذُوْذٌ دِلالِيٌّ[2].

ووصَلَ إِلَى أَنَّ "فِي العَقلِ عَلاقة ارتباطٍ تَلاؤُمِيَّةٍ دِلاليَّةٍ بين (يَعَضّ) و(أسنان)، وبينَ (يَنْبَح) و(كلب)، وبينَ (أَشْقَر) و(شَعر)، ولذلك لا يَصِحُّ أَنْ نقولَ:

(1): حيوان مائي ثديٌّ من حيوانات أستراليا منقاره كمنقار البَطّة.

(2): انظر: حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباط والربط، ص75-76.

الأسد يَنْبَح؛ لأنّهُ لا تلاؤُمَ بين المعنَيَيْن، وإنما يَصِحُّ القولُ: الأسد يَزْأَرُ؛ لأنّ التَّلاؤُمَ قائِمٌ بين المَعْنَيَيْن[1]".

وأُنَبِّهُ على أمْرٍ مُهِمٍّ هنا وهو أَنَّ الفَصْلَ بينَ الاستقامةِ النَّحْوِيَّةِ أو ما يُسَمَّى المُواضَعَةَ النَّحْوِيَّةَ والاستقامةِ الدِّلاليَّةِ أو ما يُسَمَّى الارتباطَ المَنْطِقِيَّ بينَ معاني الكلماتِ مِن قَبيلِ الدَّرسِ المَنْهَجِيِّ لا مِنْ قَبِيْلِ الوَاْقِعِ إذ لا يمكنُ أَنْ يقومَ أَحَدُهُمَا بِمَعْزِلٍ عَنِ الآخَرِ، فَالتَّركيبُ النَّحْوِيُّ يَحتاجُ إلى دلالةٍ، والدِّلالةُ تَحتاجُ إِلَى تَركيبٍ.

نتائج البحث:

استطاعَ البحثُ أنْ يلقي نظرةً على مفهوم الأصل ومظاهره في بناءِ الجملة العربية نحويّاً ودلاليّاً، مشفوعةً بأقوال العلماء العرب القدامى، والعرب المحدثين ويمكنُ في النهاية أنْ يذكر البحث أكثر النتائجِ أهميّةً، ومنها:

1- يؤدي مفهومُ الأصلِ لغةً معانيَ عديدةً، يمكنُ في هذا البحث الاكتفاء بمدلول واحد وهو أصلُ الشيءِ وأساسُه، وهذا المعنى اللغوي يتقاطعُ مع المعنى الاصطلاحي الذي يدل على أنّ الأصل هو ما يبنى عليه غيره أو هو الحالةُ التي تكونُ للشيءِ قبلَ عروض العوارض عليه، فالأصل هو المعيار الذي يُعدُّ النموذجَ المشخَّصَ أو المقياسَ المُجَّردَ لما ينبغي أنْ يكونَ عليه الشيءُ.

2- يعودُ مفهوم الأصل في التركيب عند العلماء العرب القدامى إلى أنَّ هناكَ مجموعةً من التراكيب النّحوية المختلفة تعودُ إلى تركيبٍ واحدٍ يرتبطُ مع تلك التراكيب ويُعَدُّ أصلاً لها.

(1): انظر: المصدر السابق، ص107.

3- لم يختلف مفهوم الأصل عند الباحثين المحدثين عما هو عند علماء العرب القدامى، ولكنَّ الباحثين زادوه توضيحاً وبياناً، فهو عندهم القواعد التجريدية التي استوحاها العلماء العرب القدامى من كلام العرب.

4- لنظرية الأصل أهمية كبيرةٌ، فهي نظريةٌ تعليمية يسهلُ على الإنسانِ تعلُّمَ هذه اللغة عن طريق التدرُّجِ من الأصل إلى الأشكال المختلفة التي تعود إليه، وهي نظرية تفسيرية تساعدُ على تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ في النصوصِ اللغوية المختلفةِ، ممّا يسهِّلُ إدراكَ معناها وفَهمَها فَهماً صحيحاً، وهي نظرية ساعدت على تأصيل الإطار العام للغة، ولملمة شتات الظاهرة اللغوية، وعملتْ هذه النظرية على التَّقْلِيْلِ مِنَ القواعدِ اللغويّةِ، فلا ندرسُ كُلَّ حالةٍ على حدةٍ بل ندرسُهَا ضمْنَ أَصْلٍ واحدٍ، ونبيِّنُ سببَ خُرُوْج بَعْضِها عن الأصْلِ وَكَيْفِيَّةَ الخروجِ.

5- هذه النظريةَ تُعدُّ نظريةً ضروريةً في البلاغة فقد اعتمدَ البلاغيون على الأصل الذي وَضَعَ قواعدَه النّحاةُ في تعيينِ العدول، فالأصل يمثِّلُ مقياساً أو معياراً تقاسُ بوساطته فرادةُ الظَّواهرِ اللغويةِ بمقدار ما فيها من عدول أو خروجٍ عن الأصلِ، وبه يُتوصَّلُ إلى إبرازِ الفروق الدّلاليّةِ بين الأصل وما خرج عنه، ففكرةَ الأصْلِ والعدولِ عَنها تُتِيْحُ للمتكلِّمِ حريَّةَ الإبداعِ والابتكار.

6- تُعدُّ قضيّةُ التّلازُمِ النّحْويِّ في الإسنادِ إحدى منهجياتِ التفكيرِ النحويِّ التي تنتمي إلى مجال الأَصْل فِي بِناء الجُملة، وهذه النَّظرةُ التَّأصيليَّةُ الَّتي تَنْتَمِي إليها قضيَّةُ التَّلازُمِ بين المُسندِ والمُسندِ إليه كانتْ أداةً طيِّعةً بينَ يدَي النّحَاةِ فِي تَحلِيلِهم البنَى الشَّكلِيَّة المُختَلِفَة الَّتِي تَظهرُ على مُستوى النَّصِّ، وكانَت الجِدارَ العَقْلِيّ المَنطِقِيَّ الَّذي يُقاوِمُ عواملَ الهَدْمِ الَّتِي استَهدفَتِ النَّحْوَ على مدارِ سِنِيْن

طويلة مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ومِنْ جِهَةٍ ثالثةٍ كانَتْ فكرةً تغَنَّى بها عِلْمُ اللُّغةِ الحَديث عندما أَعْلَنَ وِلادةَ النَّظَرِيَّةِ التَّوليدِيَّة التَّحْويليّةِ، وفكرةً تَجَلَّتْ فِي اللِّسانيَّاتِ البنيويَّةِ وَالأُسلُوبيَّةِ تَحْتَ ما يُسَمَّى العلاقاتِ الرّكيْنَةَ أَو محْوَرَ التَّركيبِ.

7- كانت نظرية النظمِ أحدَ أكثر العوامل أهمية في تأصيل نظرية الأصل، فقد استغل الجرجاني مفهوم الأصل في بناءِ نظريّةِ النّظمِ التي تُعنى بالتراكيب التي عُدل بها عن أصلها وبيانِ معناها وَمَا تُعطِيْه النَّصَّ من جَمالٍ ورقيٍّ فنِّيَّين، فأيقنَ بأنَّ الكلامَ لا يُمكنُ أَنْ يَخرُجَ عن القوانينِ المِعياريَّةِ التي أصَّلَها النّحاة، ولكنَّه رأى أنَّ الكلامَ قَد يُعدلُ به إلى أساليبَ يَكمُنُ بها إذا حَسُنَ مَوْضِعُها روعةُ الكلام وسموُّه الفنيُّ، وقد تَفَطَّنَ إِلَى أهمِّيَّةِ مُصطلحِ التَّعْلِيْقِ وهو مُصطلحٌ يُقْصَدُ بِهِ شَبَكَةُ العلاقاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي مِن خلالِها يُمكِنُ خَلْقُ البنَى التَّحْوِيْلِيَّةِ، وهذا يَعْنِي أنَّ الجُرجانِيَّ اهتمَّ بِالمُسْتَوى الأوّلِ لِلتَّركيبِ بعدِّه أصلاً وأساساً لِلصِّحَّةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يقوم عليها المُستوى الثَّانِي وهو المُستوى الخَاصُّ بِالإبداعِ.

8- اهتمّ علماء العرب القدامى بالمعاني التي تحكمُ الألفاظَ في الجملة وعلاقة تلك المعاني مع بعضها، فَقَرَّرُوا أَنَّ الجُملةَ يَجِبُ أَنْ تَحملَ معنىً دلاليّاً مُعَيَّناً يُرادُ إِيصالُه إلى المُخَاطَبِ، وعلى هذا المعنى أَنْ يُوافِقَ العَقلَ البشريَّ، فالأصلُ في علاقةِ معانِي الكلماتِ فيما بينها أَنْ تكونَ قائمةً على الحقيقةِ، وهذه الفكرة أكَّدها الباحثون الغربيون والعرب المحدثون.

9- السرُّ فِي الإصرارِ على وجودِ أصلٍ لِلمُستوى الفَنِّيِّ الجمالِيِّ يعودُ إلى أَنَّ المُتكلِّمَ قد يصلُ بكلامِه إلى مُستوى فَنِّيٍّ عالٍ من التفرُّدِ ويَنْتَمِي إِلَى كَلامِ العَرَبِ في الوقت نفسه، وهذا الفَهْمُ لِطبيعةِ النَّظْمِ يَحْتَلُّ حَجَرَ الزَّاوِيَةِ فِي كُلِّ

المُحاولاتِ البَلاغيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ على إثباتِ إعجازِ القُرآنِ، فَالقُرآنُ بِلُغَتِهِ يَتَّصِفُ بِصِفَتَيْنِ الصِّفَة الأُولى انتماؤه فِي أَصْلِ تَراكيبِهِ إلى لُغَةِ العَرَبِ، وَالصِّفَة الثَّانِيَة أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَدٍّ مِنَ التَّفَرُّدِ خارقٍ للعادةِ لاْ يُمْكِنُ أن يَصِلَ إِلَيهِ أَيُّ أَحَدٍ.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- الأَستَرَاباذيّ، رضيّ الدِّينِ، شرح الرَّضيِّ على الكافيةِ، تعليق: يُوسف حَسن عُمَر، ط2، منشورات قاريونس، بنغازي، 1996م.البكاء، د. محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.

2- إلياس، د. منى، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1405هـ- 1985م.

3- تشومسكي، البنى التركيبية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

4- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.

5- الْجُرجانيّ، عبد القاهر:

أسرار البلاغة، تَح: مَحْمود محمّد شاكر، د. ط، مطبعة المدني، القاهرة- دار المدني، جدة، د. ت.

دلائل الإعجاز، تح: محمَّد التّنجي، ط1، دار الكتابِ العربيّ، بيروت، 1995م.

6- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.

7- ابن جِنِّي، أبو الفتحِ عُثمان، الخصائص، تح: محمَّد عليّ النّجار، ط2، عالم الكُتبِ، بيروت، د.ت.

8- ابن الجوزي، أبو الفرج، غريب الحديث، تح: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

9- أبو حاتم، أحمد بن حمدان الرَّازي، كتاب الزِّينة فِي الكلمات الإسلاميَّةِ العربيَّةِ، تح: حسين فيض الله الهمداني، ط1، مركز الدِّراسات والبحوث اليَمني، 1415هـ_ 1994م.

10- حسان، د. تمام:

اجتهادات لغوية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1428هـ- 2007م.

الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م.

البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1413هـ-1993م.

التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. ط، جامعة أم القرى، مكة، 1984م.

11- حسن، عباس، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، د. ت.

12- حسنين، د. صلاح الدين، الدلالة والنحو، ط1، مكتبة الآداب، د. ت.

13- الحلواني، د. خير الدين، أصول النحو العربي، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983م.

14- حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباطِ والرَّبطِ فِي تَركيبِ الجُملةِ العربيَّةِ، ط1، الشَّركة المصريَّة العلميَّة، لونجمان، مِصْر، 1997م.

15- الخالدي، د. كريم، نظرات في الجملة العربية، ط1، دار صفاء، عمّان، 1425هـ-2005م.

16- الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، ط1، دار البصائر، القاهرة، 2006م.

17- الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، د. ط، دار النهضة، بيروت، 1980م.

18- راضي، د. عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م.

19- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، تح: عبد الرزاق المهدي، د. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

20- السَّكَّاكيّ، يُوسف بن أبي بكرٍ، مفتاح العلومِ، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1407هـ-1987م.

21- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، د. ط، دار الجبل، بيروت، د. ت.

22- صَليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي، د. ط، دار الكتاب اللبناني- مكتبة المدرسة، بيروت-لبنان، 1982م.

23- طبل، د. حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ1998م.

24- عبد البديع، د. لطفي، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستيطيقا، الشركة الصرية العالمية، لونجمان، ط1، 1997م.

25- عَبْد اللَّطِيْفِ، د. مُحَمَّد حَمَاْسَة:

بناء الجملة العربية، د. ط، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص237.

النَّحْو والدَّلالة: مدخل لدراسَةِ المعنى النَّحْوِيِّ الدِّلاليِّ، ط1، دار الشُّروق، 1420هـ_2000.

من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

26- عبد المطلب، د. محمد:

البلاغة العربية قراءة أخرى، ط2، لونجمان، القاهرة، 2007م.

البلاغة والأسلوبية، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، 1994م.

27- أبو عُبيدة، مَعْمَر بن المُثَنَّى، مجاز القرآنِ، تح: محمَّد فؤاد سزكين، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1401هـ-1981م.

28- ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، المُساعد على تسهيلِ الفوائدِ، تح: محمَّد كامل بركات، ط1، دار الفكرِ، دمشق، 1402هـ-1982م.

29- عيد، د. محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.

30- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د. ط، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

31- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي نجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط3، دار الكتب المصرية، مصر،1422هـ_ 2001م

32- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرائيُّ، ط2، مؤسّسة دار الهجرة، 1409هـ.

33- قفي، مراد، المعنى الإسنادي في الجملة العربية بين التأصيل والفنية (رسالة ماجستير)، إشراف الدكتور محمد بنبري، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 1428هـ-2007م.

34- المسدي، د. عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، ط3، الدار العربية للكتاب، د. ت.

35- الملخ، د. حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمّان، 2001م.

36- المهَيري، د. عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان-بيروت، 1993م.

37- ميلاد، د. خالد، الإنشاء في العربيَّة بين التَّركيب والدِّلالة: دراسة نحْويَّةٌ تداوليَّةٌ، ط1، المؤسَّسة العربيَّة للتوزيع، تونس، 1421هـ-2001م.

38- الودرني، د. أحمد، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب، دار الغرب الإسلامي، د. ط، بيروت، 2004م.

39- ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د. ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994م.

40- ياقوت، د. أحمد سليمان، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة - الإسكندرية، 1989م.

41- ابن يعيش، يعيش، شرح المفصّل، تح: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ-2001م.

المجلات والدوريات:

1- إهوين، د. رياض عبود وغيره، تقدير الأصل في التراكيب الإسنادية عند النحويين أسبابه وضوابطه ابن الحاجب أنموذجاً، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العراق- بغداد، العدد السابع والعشرون، 2018م.

2- جمال الدين، د. مصطفى، أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية، العدد الأول، 1979م،

3- حمدان، د. ابتسام، أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الثالث، 1389هـ- 2010م.

4- خضير، د. محمد أحمد محمد، دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2002م.

Sources and References

The Holy Qur'an.

1-Al'iistir'abadhi, Radhi al-Din, Explaining al-Radhi on the cafs Comment: Youssef Hassan Omar, Ed 2, Qarbouns Publications, Benghazi, 1996 AD, Dr. Muhammad Kazem, Sibawayh's Method in Grammar, Ed 1, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1989 AD.
2-Elias Prof. Mona, Al-Qiyas in Grammar, Ed 1, Dar Al-Fikr, Damascus, 1405 A.H. - 1985 A.D.
3-Chomsky, Synthetic Structures, Trans: Yael Yousef Aziz, Rev: Majeed Al-Mashata, Ed 1, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1987 AD.
4-Al-Thanawy, Art and Science Conventions Index, ed Prof. Ali Dahrouj, ed 1, Library of Lebanon Publishers, Beirut, 1996 AD.
5-Al-Jurjani, Abd al-Qaher, Asrar al-Balaghah, Ed. Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press Cairo, Dar Al-Madani, Jedda, D, T.
6-Al-Jurjani, Abd al-Qaher, Dala'il al-Ijaz, ed. Muhammad al-Tanji, ed 1, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1995 CE, pg. 79.
7-Al-Jurjani, Ali bin Muhammad, Definitions, Ed. Ibrahim Al-Abyari, Ed 1, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1405 AH.
8-Ibn Jani, Abu Al-Fath Othma,n Al-Khasais, Ed. Muhammad Ali Al-Najjar, Ed 2, The World of Books, Beirut, D. T.
9-Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj, Gharib al-Hadith, ed. Prof. Abd al-Muti Amin Qalaji, ed 1, Dar al- Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1985 AD.
10-Abu Hatim, Ahmed bin Hamdan Al-Razi, The Book of Decorations in Arabic and Islamic Words, ed. Hussein Faydullah

Al-Hamdani, Ed 1, Yemeni Studies and Research Center, 1415 A.H. - 1994 A.D., p. 123.
11-Hassan, Prof. Tammam, Linguistic Jurisprudence, Ed 1, Alam Al-Kutub, Cairo, 1428 A.H – 2007 A.D.
12- Hassan, Prof. Tammam, Origins: An epistemological study of linguistic thought among the Arabs, Alam Al-Kutub, Cairo, 1420 A.H. - 2000 A.D.
13-Hassan, Prof. Tammam, Al-Bayan in Rawae' the Qur'an, Ed 1, Alam Al-Kutub, Cairo, 1413 AH - 1993 AD.
14-Hassan, Prof. Tammam, the full introduction to the acquisition of the Arabic language for non- native speakers, Umm Al-Qura University, Makkah, 1984 AD.
15-Hassan, Abbas, Adequate Grammar, Ed 15, Dar Al Maaref, D. T.
16-Hassansen, Salah al-Din, Significance and Grammar, Ed 1, Library of Arts, D.T.
17-Al-Halwani, Prof. Khair Al-Din, Origins of Arabic Grammar, 2nd Edition, The Atlantic Publisher, Rabat, 1983 AD.
18-Hamida, Prof. Mustafa, The System of Conjunction and Linking in the Structure of the Arabic Sentence, Ed 1, The Egyptian Scientific Company, Longman, Egypt, 1997 AD.
19-Al-Khalidi, Prof. Karim, Looks at the Arabic Sentence, Ed 1, Dar Safaa, Amman, 1425 A.H. – 2005 A.D.
20-Al-Khatib, Pro. Muhammad Abdel-Fattah, Controls of Grammatical Thought, Ed 1, Books of Insights, Cairo 2006.
21-Al-Rajhi, Abdoh, Lessons in Grammatical Doctrines, Dar Al-Nahda House, Beirut, 1980 AD.
22-Radi, Prof Abdel Hakim, Theory of Language in Criticism, Ed 1, The Supreme Council of Culture, Cairo, 2003.
23-Al-Sakaki, Yusuf bin Abi Bakr, Miftah al-Ulum, was recorded and commented on by, Naim Zarzour, printed 2 by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1407 A.H. - 1987 A.D.

24-Sibawayh, The book, edited by Abd al-Salam Haroun, part 1, Dar al-Jeel, Beirut, d-T.
25-Saliba, Prof Jamil, The Philosophical Dictionary, The Lebanese Book House, The School Library, Beirut, Lebanon, 1982.
26-Tabl, Prof. Hassan, The Meaning in Arabic Rhetoric, Ed 1, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1418 A.H. - 1998 A.D
27-Abdel-Badi', Prof. Lutfi, the Linguistic structure of literature, research in the philosophy of language and Aesthetics, The Egyptian International Longman Company, Ed 1, 1997 AD.
28-Abdul Latif, Prof. Muhammad Hamasah, Arabic syntax, Dar Gharib, Cairo 2003 AD, page 237.
29-Abdul Latif, Prof. Muhammad Hamasah, Grammar and Semantics, An Introduction to the Study of Grammatical and Semantic Meaning, Ed 1, Dar Al-Shorouk, 1420 A.H - 2000 A.D.
30-Abdul Muttalib, Prof. Muhammad, Rhetoric Arabic, Another Reading, Ed 2, Longman, Cairo, 2007 AD.
31-Abdul Muttalib, Muhammad, Al-Balaghah and Stylistics, Ed 1, The Egyptian International Publishing Company, Longman, Cairo, 1994 AD.
32-Abu Obeida, Muammar bin Al-Muthanna, Metaphor of the Qur'an, Edited by Muhammad Fua'd Sarkin, Part 1, Edition 2, Dar Al-Fikr, Damascus, 1402 AH - 1982 AD.
33-Ibn Aqil, Bahaa al-Din, the Assistant to ease al-Fawad, edited by Muhammad Kamel Barakat, 1st edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1402 AH - 1982 AD.
34-Eid, Pro. Muhammad: The Origins of Arabic Grammar in the Grammar's View and the Opinion of Ibn Madi'a and the Light of Modern Linguistics, The World of Books, Cairo, 1978 AD.
35-Ibn Faris Ahmad, Dictionary of Language Standards, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD.

36-Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, Al-Ain, edited by Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al- Samarraii, part 7, ed 2, Dar Al-Hijrah Institution, 1409 AH.
37-Qufi, Murad, the Predicate meaning in the Arabic sentence between rooting and art, (Master's thesis) supervised by Prof. Mohamed Benbari, University of Hajj Lakhdar, Algeria, 1428 AH – 2007 AD.
38-Al-Massadi, Prof. Abdulsalam, stylistics and style, ed 3, The Arabic house of Book, D.T.
39-Al-Malkh, Prof. Hassan Khamis, Theory of Origin and Branch in Arabic Grammar, Ed 1, Dar Al-Shorouk, Amman, 2001 AD.
40-Al-Muhairi, Prof. Abdul Qadir, Views in the Arabic Linguistic Heritage, Ed 1, Dar Al-Gharb Al-Islami, Lebanon, Beirut, 1993 AD.
41-Milad, Prof. Khalid, Al-Insha' in Arabic between structure and significance: a pragmatic grammatical study, Ed 1, The Arab Distribution Corporation, Tunisia, 1421 A.H. - 2001 A.D.
42-Al-Wardni, Prof. Ahmed, The issue of pronunciation, meaning and poetic theory among the Arabs, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 2004 AD.
43-Yakut, Prof. Ahmed Suleiman, the Phenomenon of syntax in Arabic grammar, University Knowledge House, Egypt, 1994 AD.
44-Yakut, Prof. Ahmed Suleiman, the Book between normative and descriptive, ed 1, Dar al- Maarifa al-jami'ia, Cairo, Alexandria 1989 CE.
45-Ibn Ya'ish, Ya'ish, Sharh al-Mufassal, Edited by Emile Yaqoub, International Book House, Beirut, 1422 AH - 2001 CE.

Magazines and periodicals:

1-Ihween, Prof. Riad Abboud and Others, Estimating the origin in the predicate structures of grammarians, its causes and controls, Ibn Al-Hajeb as a model Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology, Iraq, Baghdad, Iss 27, 2018 AD.

2-Jamal Al-Din, Prof. Mustafa, Osoul Al-Nahw and its Relationship with Usul Al-Fiqh, Journal of the College of Jurisprudence, Al-Mustansiriya University, 1st issue, 1979 AD.
3-Hamdan, Prof. Ibtissam, Grammatical and Linguistic Foundations in the Rhetorical Thinking of Abd al-Qaher al-Jurjani, Journal of Studies in the Arabic Language and Literature, Iss Three, Volume Five, 1389 A.H. - 2010 A.D.
4-Khudair, Prof. Muhammad Ahmad Muhammad, The Role of the Transformational School in Analyzing Structures, Semantics Journal of Language Sciences, Egypt, Volume Five, Num 3, 2002 AD.

العَامِلُ النَّحْويُّ عندَ المَرزُوقِي ت 421هـ

إعدَادُ: عبد الله صالح اليونس

كُليَّةُ الآدابِ – قسمُ اللُّغةِ العربيَّة – جامعةُ البَعث

إشراف: أ.د. سمير معلوف – أ.د عصام الكوسى مشاركاً

ملخَّص البحث

استقرَّت نظريةُ العامل في الفكرِ النحوي منذُ سيبويه، وتوسَّع النحاةُ فيها توسُّعاً كبيراً، فتحدَّثوا عن العاملِ اللفظي والعاملِ المعنوي، والعاملِ القوي والعاملِ الضعيف، وتوصَّلُوا من خلالِ هذه النظرية إلى قواعدَ كثيرة رائدة في الفكر النحوي، ولم تسلَم هذه النظريةُ من النقدِ قديماً وحديثاً، لكنَّها ظلَّت مسيطرةً على التحليل النحوي حتى يومنا هذا.

وقد كان المرزوقي (ت421هـ) من النحاة الذين تأثَّروا بالعامل النحوي في مؤلَّفاتِه، ويسعَى هذا البحثُ إلى بيانِ موقفِهِ من العوامل والمعمولات التي يقفُ عليها في شروحه الشعرية واللغوية، ومدَى فاعليتها في تحليلِ النصِّ نحوياً، وعرضِ الأحكامِ النحوية الناجمة عنها على آراءِ النحاةِ ما أمكن ذلك.

الكلمات المفتاحية: العامل، النحوي، المرزوقي.

Research Summary

The factor theory has been settled in grammatical thought since Sibawayh, and the grammarians have greatly expanded in it, so they talked about the verbal factor and the moral factor, the strong factor and the weak factor, and through this theory they reached many pioneering rules in grammatical thought, and this theory did not escape criticism, ancient and modern. It has dominated grammatical analysis to this day.

Al-Marzouki (d. 421 AH) was one of the grammarians who were affected by the grammatical factor in his writings, and this research seeks to clarify his position on the factors and actions that he stands on in his poetic and linguistic explanations, and the extent of their effectiveness in analyzing the text grammatically, and presenting the grammatical rulings resulting from them to the opinions of that grammarians as possible. .

Keywords: worker, grammarian, Marzouki

مقدِّمة:

لا يخفى على المطَّلع على تراثنا النحويّ ما لنظرية العامل من أهميّةٍ وحضورٍ لافتٍ في الدرس النحويّ العربي قديمِه وحديثِه، فهي نظريةٌ تحكَّمت إلى حدٍّ بعيدٍ ببنيان النحو وتحليلاته الإعرابية، وهي عمودٌ راسخٌ في بنيان النحو العربي، فقد رأى النحاة أنَّ فكرةَ العامل مرتبطةٌ بطبيعة اللغة العربية، فهي لغةٌ معربةٌ، إذ يتغيّر إعراب آخر الكلمة فيها تِبعاً لاختلاف موقعها في الجملة، وتِبعاً للمعنى النحوي الذي تؤدّيه، وقد قاد هذا التغييرُ النحويينَ إلى ملاحظة التغيير الذي ينشأ من ارتباط الكلام بعضَه ببعض، فبعض الكلمات يؤثِّرُ في بعضها الآخر، فسمُّوا المؤثِّر الذي تتغيَّر بسببه حركةُ آخر الكلمة المتأثِّرةِ عاملاً، وسمُّوا الكلمة المتأثرة معمولاً.

وقد توالى اهتمام النحاة بفكرة العامل من لدن سيبويه، حتى أصبحت شغلَهم الشاغل والأساسَ الذي يبنون عليه أحكامهم، ونتجَت عن هذه النظرية قواعدُ منها ما هو مستقىً من طبيعة اللغة وفطرتها كتقسيم العوامل إلى ظاهرة ومقدّرة، وكأن يكونَ الإعراب حادثاً عن عامل، ومنها ما هو مُقحم عليها من منطق العقل، كتنازع عاملين في عامل واحد، وما نجده في باب الاشتغال، وذلك جعل الباب مفتوحاً أمام النحاة في تناول هذه النظرية وتطبيقها على نصوص اللغة العربية، بل إنَّ بعضهم ألَّف كتباً خاصةً في تناول العوامل وتبيين أنواعها وتقسيماتها، منها ما لم يصل إلينا ككتاب أبي علي الفارسي[1]، ومنها ما وصل إلينا وهو أهمها وهو كتاب عبد القاهر الجرجاني (العوامل المئة) وقد كثُرت الشروح عليه.

[1] انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1/309.

أهميةُ البحث:

إنَّ أهمية البحث تنبعُ من دراسته لقضيةٍ يعدُّها النحاة عمودَ النحو الرئيس الذي بُني عليه هيكله وبناؤه، وهي قضية العامل، ثمَّ من حيث إنّه يحاول الكشف عن هذه النظرية وما لها من تأثير في شروح الشعر واللغة عند عالِمنا المرزوقي[1]، فيحاول تتبع ملاحظاته عن العوامل والمعمولات وتعليقاته عليها.

منهجُ البحث:

يتبع البحث في تقديمه للعامل النحوي عند المرزوقي المنهجَ الوصفي الذي لا يخلو من التقويم، وقد التزمَ البحثُ في أثناء العرض خطواتٍ، منها تعريفُ مصطلح البحث تعريفاً إجرائياً، وتخريجُ الأبيات موضع الشاهد، وعرض تعليقات المرزوقي على العوامل والمعمولات على آراء العلماء ما أمكن ذلك.

حدودُ البحث:

يدرسُ البحث العامل النحوي في المسائل النحوية التي عرضها المؤلف في مصنّفاته، فنطاقُ البحث الأوّل يشمل مؤلّفات المرزوقي المطبوعة والمخطوطة وهي (الأزمنة والأمكنة، وشرح الفصيح، وأمالي المرزوقي، وشرح ديوان الحماسة، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام، وشرح المفضليات "خ")، أما نطاق البحث الثاني فيشمل الكتب النحوية ذات الصلة بقضية العامل النحوي.

---

[1] هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني، من أعلام القرنين الرابع والخامس الهجريين، نشأ في أصبهان وترعرع فيها. شَهِدَت له كتب التراجم بتفوّقه العلمي وعلوّ منزلته وثقافته الواسعة. مؤلّفاتُه: 1- شرح ديوان الحماسة، وهو أهمّ مؤلفاته، 2- الأزمنة والأمكنة، 3- أمالي المرزوقي، 4- شرح المفضليات وما زال مخطوطاً، 5- شرح الفصيح، 6- شرح مشكلات ديوان أبي تمام، 7- شرح أشعار هذيل وهو مفقود. 8- كتاب شرح النحو وهو مفقود أيضاً، كانت وفاته في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة للهجرة.

هدفُ البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن نظرة المرزوقي إلى العوامل النحوية وإظهارها في شروحه وكتبه من خلال شرح النصوص الشعرية التي يسعى المرزوقي من خلالها إلى إبراز العلاقة بين العامل والمعمول في سبك البيت الشعري وتوضيح المعنى، ثم النظر إلى هذه التعليقات وما ينجم عنها من أحكام نحوية.

تعريف العامل:

مدلول العمل لغةً: "حَرَكَةُ البدَنِ بكُلِّه أَو بَعضِه، وربّما أطلِقَ على حَرَكَةِ النَّفسِ، فَهو إحداثُ أمرٍ قَولاً كانَ أَو فِعلاً، بالجارِحَةِ، أَو القَلب...عمل فلان العمل..فهو عامل"[1].

أما تعريفه اصطلاحاً فقد عرَّفه الجرجاني بقوله: "العامل: ما أوجب كونَ آخرِ الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب.

العامل القياسي: هو ما صحَّ أن يُقال فيه: كلُّ ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر.

العامل السماعي: هو ما صحَّ أن يُقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن "الباء" تجر، و"لم" تجزم، وغيرهما.

العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظٌّ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[2].

وقد عرّفه ابن الحاجب بقوله: "العامل هو الذي به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة، خيفة التباسها، ولا يتقوَّم كلٌّ واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً"[3].

وأغلب التعريفات التي يطلقها النحاة على العامل تشير إلى "وجود نظامٍ للحركات الإعرابية يربط بينها وبين الدلالة، دون تفصيلٍ لهذا النظام أو تحديدٍ لهذا الربط"[4]، فهي تقوم على وجود أثرٍ ومؤثِّر، فالأثر هو الإعراب، والمؤثِّر هو لفظٌ أو معنى في الجملة، يقتضي ذلك الأثر.

---

[1] تاج العروس: الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، 1971، مادة (عمل).

[2] التعريفات: الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983، 145-146.

[3] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1997م، ص242

[4] الحذف والتقدير في النحو العربي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 24.

وقد حظيت نظرية العامل باهتمامٍ كبيرٍ من النحاة منذ نشأة النحو، فالتعبير عن العامل وإن كان غيرَ صريحٍ عند أوائل النحاة مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي تـ117هـ، وتلميذه عيسى بن عمر (تـ149هـ)، بدا جلياً في أقوال خالفيهم (أعني الخليل تـ170هـ، وسيبويه تـ180هـ)، فأوّل إشارةٍ تدلنا على مصطلح العامل ظهرت في كتاب سيبويه في حديثه عن تغيُّر مجاري أواخر الكلم في العربية، قال سيبويه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجار لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[1].

وقد ميَّزَ سيبويه بين نوعين من العوامل في الكلم، لفظي ومعنوي، قال: "وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبدُ الله هل لقيته، وعمروٌ هلاَّ لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت أرأيت زيداً هل لقيته، كان (أرأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمت زيداً كم لقيته، كان (علمت) هو العامل، فكذلك هذا"[2].

فبيَّن أن العامل الموجود في اللفظ مثل (أرأيت، وعلمت) هو الذي يُحدث الأثر فيما بعده، وكما أنّ هذا العامل اللفظي الظاهر يحدث أثراً في لفظ تابع له هو معموله، فهنالك عامل معنوي يُفهم في القلب هو عامل الابتداء، ولا يقلُّ أثره عن أثر العامل اللفظي الظاهر.

ولم يقف سيبويه عند هذا التمييز لأنواع العوامل، بل إنّه وضَّح أثر العوامل وحدودها في المعمول، فالفعل لا يعمل فيما قبله إذا فصل بينهما بفاصل له أوّلية الكلام وحقّه، قال سيبويه: "ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت إلا أن تريد معنى الهاء، مع ضعفه، فترفع لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل فصار الاسم مبتدأً والفعل بعد حرف الاستفهام"[3]، فلم يُجِز سيبويه نصب (زيداً)

[1] الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988. 1/13.

[2] الكتاب: سيبويه، 1/127.

[3] الكتاب: سيبويه، 1/127.

على أن يكون مفعولاً به للفعل رأيت، لأنَّ العامل (الفعل رأيت) لا يصل أثره للمعمول (زيد) لِمَا بينهما من فاصلٍ وهو حرف الاستفهام الذي له حقُّ الصدارة في الكلام، فـ"سيبويه يرى أنَّ العمل الإعرابي إنما يتمُّ نتيجةً للاقتران بين عامل ومعمول، وليست العلاقة بينهما آلية مجرّدة، وإنَّما هي علاقةٌ يقتضيها منطق اللغة، وتمليها طبيعة الحسّ، وتفرضها طبيعة تركيب اللغة"[1].

وسار النحاة بعد سيبويه على هذا المنهج في تعاملهم مع العامل الذي أضحى له أصوله وفروعه وخضع لعلم المنطق والكلام، وكان اختلاف العلماء فيه نتيجةً طبيعيةً لاختلاف مذاهبهم، ومن أبرز أوجه الخلاف في العامل ما اختلفت فيه مدرستا البصرة والكوفة في مسألة تنازع العاملين العمل في معمول واحد[2]، ولكنهم مع هذا الاختلاف لم يغفلوا قضية العامل، بل كانت مرتكَزَهم الرئيس في تقعيد النحو وتفسير قضاياه.

وقد تفاوت نظر النحاة القدماء والمحدثين في نظرية العامل واختلفت مواقفهم منها بين تنظير أو تفسير أو رفض أو تسويغ أو ترشيح، فمن القدماء من اعترض على كثير من أصول نظرية العامل كابن مضاء القرطبي الذي اشتُهر بكتابه (الردّ على النحاة)، وكان موقفه من نظرية العامل أنّه ليس هناك عامل لفظي ولا معنوي، فالمتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم، كما رأى أنَّ تقدير كثير من العوامل المحذوفة فيه تعنُّت يخرج الكلام عما كان عليه قبل التقدير[3]، كما تابع عددٌ من العلماء المحدثين رأيَ ابن مضاء في موقفه من بعض جزئيات نظرية العامل فرأوا أنَّ النحاة "يولِّدون من القاعدة العامة في العوامل قواعدَ كلها عجبٌ يجافي الطبع، ويخالف طبيعة الكلام، ومن ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد، أنهم لا يتحملون أن يكون المعمول إلا خاضعاً لتأثير أحدهما، أما الآخر فلا بدَّ له من معمول آخر، وفي فروع

---

[1] ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1997، ص 547.

[2] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ص1/71.

[3] انظر: الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979، ص 69-72.

هذه المسألة ما يكدُّ فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل، ولا سيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد، كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر"[1].

وقد وقف بعض النحاة موقفاً وسطاً من نظرية العامل انطلاقاً من أنَّ العمل النحوي حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، وأنَّ المعارضين لنظرية العامل لم يُوجِدوا بديلاً من نظرية العامل في تفسير ظواهر اللغة، يقول د. محمد عبدو فلفل: "فما تراءَى لي في مسيرتي التعليمية المديدة أنه لا غنى لنا عن هذه النظرية في تعليم النحو وهيكلته وتبويبه، ولا نفتأ نتكئ عليها في تعليم النحو حتى يومنا هذا، ولكن ذلك لا يمنعني من القول أيضاً بأن ما تصوره النحاة لها على مر الأيام من القواعد والأحكام جعلها مصدر إرباك في التحليل النحوي للتركيب اللغوي، وكأني بالأستاذ الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي إلى ذلك رمى بقوله في حديث خاص عن هذه النظرية :إن لنظرية العامل قدر ما عليها"[2].

العامل عند المرزوقي:

لم تغب فكرة العامل عن ذهن المرزوقي بل نجده يشير إليها في غير ما موضع، فينصّ على أنَّ أثر الرفع في كذا إنّما هو بسبب العامل كذا، وأنّ كذا يعمل النصب في كذا، لكنّه لم يشر إلى قسمة العوامل إلى لفظية أو معنوية، ولم يقسم العوامل اللفظية إلى ظاهرة أو مقدرة، فهذه التقسيمات للعامل كانت لمَّا تظهر بعدُ زمن المرزوقي، وأول ظهور لها فيما أحسب ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) في كتابه (العوامل المئة)، لكنّ عبارة المرزوقي كانت توحي بهذه القسمة دون تصريح.

أ- العوامل الظاهرة والمقدرة:

[1] نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984، ص 43-44.

[2] مراجعات في النحو العربي: د.محمد عبدو فلفل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2018، ص 196.

فمن إشارته إلى العوامل اللفظية الظاهرة قوله في شرح بيت عنترة بن الأخرس[1]:

أَطِـلْ حَمـلَ الشَّـناءَةِ لـي ويُغْضِـي وعِش مـا شيتَ فـانظُر مـن تَضِـيرُ

"وانتصب موضع ما شيت على أنّه ظرف، و(من) مفعول (تضير)؛ لأنّه استفهامٌ فلا يعمل فيه ما قبله، أي: انظر تضيرُ من"[2].

فالمرزوقي يحدّد العامل في اسم الاستفهام وهو الفعل (تضير) ويحدّد المعمول وهو اسم الاستفهام (من)، ويحدّد العمل الذي أثره العامل في المعمول وهو النصب على المفعولية، بل إنّه أضافَ تعليلاً فيه احترازٌ من الوقوع في الخطأ من المتلقي، ذلك أن ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام، لأن الاستفهام له الصدارة، فلا يصحُّ أن يكون اسم الاستفهام مفعولاً للفعل (انظر).

وقال المرزوقي في بيت سلمة بن الخرشب[3]:

فـأدرَكَهَم شـرقَ المـروراةِ مَقصـراً بقيـةُ نسـلٍ مـن بنـاتِ القُراقِـر

"وقولـه (مقصـراً) انتصـب علـى الظـرف، أي عشـية، وارتفـع (بقيّـةُ نسـل) علـى أنـه فاعـل (أدركهم) توسعاً"[4].

فـيفهم مـن كـلام المرزوقـي أنَّ العامـل فـي (بقيـة) هـو الفعـل (أدركهـم) وعملـه الرفـع علـى الفاعلية، وأضاف (توسعاً) ليبيّن أنَّه من باب المجاز والاتساع في استعمال اللغة في وقوع الفعل على فاعل غير عاقل، وفي نسبة الفعل لغير العاقل، وقد نصّ على ذكر المعمول في هذا البيت لما حصل بين العامل والمعمول من فصل بالظرف، فدلّ بذلك على ترابط الكلام وتماسكه.

ومن إشارته إلى العوامل اللفظية المقدرة قوله في بيت الجميح[5]:

---

[1] من الحماسية الثالثة والخمسين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

[2] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت. 1/220.

[3] المفضلية الرابعة في شرح المفضليات للمرزوقي، مَقصراً: أي عشاءً، والمروراة: اسم موضع، القُراقِر: اسم فرس .

[4] شرح المفضليات: المرزوقي، مخطوط مكتبة برلين، رقم 7446، ص 1/82.

[5] المفضلية الثالثة في شرح المفضليات للمرزوقي.

أمسَــت أمامــةُ صــمتاً مــا تُكلِّمُنــا مجنونــةً أم أحسَّــت أهــلَ خَــرُّوبِ

"ويروى: (ما لأمامة صمتاً) ويكون الكلام استفهاماً، والعامل فيه فعلٌ دلَّ عليه (ما لأمامة)، وفي القرآن ﴿مَا لَكُم فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَين﴾[1]، وصمتاً في موضع الحال"[2]. ويقصد المرزوقي أن العامل في الحال (صمتاً) هو فعلٌ مقدَّر من معنى عبارة (ما لأمامة صمتاً) وكأنَّ التقدير: ما لأمامة تسكت على هذه الحال صمتاً، وتكون هذه الحال لازمة[3]؛ لأنَّ الكلام لا يتمُّ دونها، وضرب المرزوقي لهذا النوع من الكلام مثلاً يستدل به قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَين﴾ ليكون توجيه البيت كتوجيه الآية الكريمة، فـ(فئتين) في الآية الكريمة حال والعامل فيها مقدر، قال أبو حيان: "وفي الْمُنَافِقِينَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ لَكُمْ، وَهُوَ كَائِنٌ أَيْ: أَيْ شَيْءٌ كَائِنٌ لَكُمْ فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ. أَوْ بِمَعْنَى فِئَتَيْنِ أَيْ: فِرْقَتَيْنِ فِي أَمْرِ الْمُنَافِقِينَ. وَانْتَصَبَ فِئَتَيْنِ عَلَى الْحَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ ضَمِيرِ الْخِطَابِ فِي لَكُمْ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الْعَامِلُ فِي لَكُمْ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ أَيْ: كنتم فئتين"[4].

وقال المرزوقي في بيت سلمة بن الخرشب[5]:

فــإنَّ بنــي ذُبيــانَ حيــثُ عهــدتُم بجــزعِ البتيــلِ بــينَ بــادٍ وحاضــرِ

---

[1] النساء: 88.

[2] شرح المفضليات: المرزوقي، 1/59.

[3] والحال اللازمة ما جاءت دالة على وصف ثابت، انظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة ، سوريا، 322.

[4] البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ص4/8، وانظر: الدر المصون: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 4/60، وهذا الوجه الذي بيناه في الآية الكريمة والبيت هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجعلون الاسم بعد (ما لك) و(ما بالك) و(ما شأنك) منصوباً على أنه خبر مثل خبر الأفعال الناقصة، "لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات". معاني القرآن: الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، 1/281.

[5] المفضلية الرابعة في شرح المفضليات للمرزوقي.

"وقوله حيث عهدتم خبر (إن)....وقوله: (بجزع) تعلق الباء بـ(عهدتم) فيكون كلاماً واحداً، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله (حيث عهدتم)، فيكون العامل فيه حينئذٍ ما عمل في (حيث) من معنى الاستقرار، كأنه قال: إنّ بني ذبيان بجزع البتيل، وانتصب (بين) على الظرف، والعامل فيه ما عمل في (جزع البتيل) من الفعل الذي اقتضاه الباء"[1].

فالمرزوقي جعل الظرف (حيث) متعلقاً بالخبر المقدّر، وتقدير الكلام: إنَّ بني ذبيان مستقرون أو نازلون حيث عهدتم، ويكون الخبر عاملاً في الظرف، ثمّ إنَّه جعل للجار والمجرور وجهين في التعليق، فإما أن يتمَّ التعليق بالفعل (عهدتم)، أو أن يكون الجار والمجرور بدلاً من الظرف (حيث) ويتم تعليقهما بالاستقرار المقدر الذي عُلِّق به (حيث)، كما أن عمل الاستقرار المقدر وصل إلى الظرف (بين) فصار متعلقاً به.

ب- العوامل الأصلية والفرعية:

اقتضت طبيعة العوامل ومدى تأثيرها في معمولاتها أن يكون بعضها أصلياً يعمل دون شروط، وأن يكون بعضها فرعاً على العوامل الأصلية يصل تأثيره إلى معموله بشروط خاصة، قال ناظر الجيش: "العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال عاملة، وأما الأسماء فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله"[2].

---

[1] شرح المفضليات: المرزوقي، 1/72.

[2] تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، مصر، ط1، 1428هـ. 3/1302.

وقد كان المرزوقي مُتنبِّهاً لعمل العامل من حيث الأصالة والفرعية، فالأفعال عملها أصلي، أما الأسماء والحروف فعملها فرعي، فمن ذكره للعوامل الفرعية ما قاله المرزوقي في بيت سلامة بن جندل[1]:

زُرقـــاً أســـنتُها حُمـــراً مثقَّفـــةً أطـــرافُهنَّ مقيـــلٌ لليعاســـيب

"وأعمل (الزرق) إعمال الفعل وإن كان جمعاً لأن لفظه لفظ الواحد فهو كقولك: مررت برجل حسان ثيابه، وظراف آباؤه"[2].

فالاسم (زرقاً) اسم مشتق صفة مشبهة باسم الفاعل، وقد عمل الرفع في الاسم بعده (أسنتها) فرفعه على الفاعلية، وعمل الأسماء فرعي، والصفة المشبهة لا تعمل إلا بشروط لأنها فرع على اسم الفاعل، وعمل اسم فاعل فرعٌ على فعله المتعدي، فمن شروط عمل اسم الفاعل أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، فلا يعمل إذا كان دالاً على الماضي، وأن يكون معتمداً على استفهام أو نداء أو نفي، أو أن يكون خبراً أو صفة أو مسنداً، أو أن يكون واقعاً صلة لـ(ال)[3]، وإذا عمل اسم الفاعل فهو يعمل متقدماً على معموله أو متأخراً، ويكون معموله سببياً أو أجنبياً، والصفة المشبهة لما كانت فرعاً على اسم الفاعل، لم يجوزوا أن تعمل فيما تقدم عليها، ولا تعمل إلا في سببي نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهُه)، فلا يجوز أن تعمل في أجنبي كقولنا (زيد حسنٌ عمراً)[4].

ومن العوامل الفرعية التي لا تعمل إلا بشروط خاصة (أفعل) التفضيل، وعمله الرفع، وإذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لعمله وجاء بعده ما يوهم أنه معمول له، قدر فعل من معنى اسم

[1] المفضلية العشرون في شرح المفضليات للمرزوقي.

[2] شرح المفضليات، المرزوقي، 1/399.

[3] انظر: شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1/111-106

[4] انظر: شرح ابن عقيل: 1/143.

التفضيل فعمل في الاسم الظاهر، والمرزوقي في حديثه عن هذه المسألة بدا ضابطاً لهذه الشروط لكنه لم يصرح بها، قال في بيت النمري[1]:

فجَالَ قليلاً واتَّقانِي بخَيرِهِ سَنَامَاً وأملاهُ منَ النَّيِّ كاهلُه

"وانتصب (سناماً على التمييز، وارتفع قوله (كاهله) بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه (وأملاه)، كأنه لما قال: (وأملاه من النيِ) قال (امتلأ كاهله)، ويشبه هذا قول الآخر في إضمار الفعل، وإن كان هذا ناصباً وذاك رافعاً، وهو[2]:

وأضربَ منَّا بالسُيوفِ القَوانِسَا

وانتصاب (القوانسا) بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه (وأضرب منا)، كما أنَّ ارتفاع (الكاهل) بفعل دل عليه (وأملاه)"[3].

فقد أقر المرزوقي أن عامل الرفع في الاسم الظاهر (كاهله) ليس (أفعل) التفضيل، إنما هو فعل مقدر في معناه، وقد قدره بقوله (امتلأ كاهله)، وقد وضع النحاة شروطاً لعمل أفعل التفضيل الرفع، وعمله مشهور بمسألة (الكحل)، قال الأشموني: "أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلًا، حكى سيبويه: "مررت برجل أكرم منه أبوه"، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل، من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يُثنى ولا يُجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلًا، أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه "ومتى عاقب فعلًا فكثيرًا" رفعه الظاهر "ثبتًا" وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا، مفصلًا على نفسه باعتبارين نحو: "ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت

---

[1] وهو منصور بن سلمة بن الزبرقان، كان مقدماً عند الرشيد، مات في خلافة الرشيد، والبيت من الحماسية التاسعة والأربعين بعد السبعمائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[2] هذا عجز بيت وصدره: أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم، وهو للعباس بن مرداس والبيت من الحماسية الواحدة والخمسين بعد المائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، البيت مشهور في كتب النحاة.

[3] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 4/1700.

رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد؛ لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، كما رأيت"[1]، فلما كان أفعل التفضيل في البيت الذي يشرحه المرزوقي خارجاً عن هذه الشروط وجب تقدير فعل في معنى اسم التفضيل ليعمل في الاسم الظاهر، ثم مثل المرزوقي لهذه القضية لتكون أكثر وضوحاً بقول الشاعر: (وأضرب منا بالسيوف القوانسا)، وهذا الشاهد دليل على إجماع النحاة على عدم عمل (أفعل) التفضيل النصب، وأن ما جاء من شواهد يوهم فيها جواز ذلك قدر فيها فعل من معنى أفعل التفضيل ليعمل النصب بالاسم الظاهر[2].

ومثل ذلك قولُه في قولِه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَاته﴾[3].

"لا يجوز أن يكون انتصاب (حيث) على حد انتصابه إذا كان ظرفاً لأنّ علمه تعالى في جميع الأماكن على حدّ واحد لا يدخله التّزايد والتّناقص، وإذا لم [يستقم[4]] حمل أفعل على زيادة علم في مكان فيجب أن يحمل على انتصابه انتصاب المفعول به، ويكون العامل فيه فعلا مضمرا يدلّ عليه قوله: (أعلم) ويحصل الاكتفاء بقوله: اللَّهُ أَعْلَمُ، ثم (أعلم) يدل على (يعلم) مضمر أو التقدير: الله أعلم العالمين يعلم حيث يجعل رسالاته فيختار لأدائها من يصطفيه"[5].

وهذه الآية تضاف إلى البيت السابق من الشواهد التي يستشهد بها النحاة على عدم إعمال اسم التفضيل النصب في الاسم الظاهر بعده، وتقدير فعل من معنى اسم التفضيل، والحكم

[1] شرح الأشموني لألفية ابن مالك: نور الدين الأشموني، تحقيق ونشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 2/311.

[2] شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/312-313.

[3] الأنعام: 124، وقراءة (رسالاته) بالجمع هي قراءة جميع القراء إلا ابن كثير وحفص عن عاصم فقد قرؤوا بالإفراد (رسالته) والمثبت في نسخة الأزمنة والأمكنة القراءة بـ(رسالاته)، انظر: الدر المصون: السمين الحلبي، 5/139.

[4] الموجود في الكتاب (يسقم) وهو خطأ طباعي من أخطاء كثيرة لا تعد ولا تحصى في نسخة (الأزمنة والأمكنة) المطبوعة في دار الكتب العلمية وهي المتداولة بين أيدي الناس.

[5] الأزمنة والأمكنة: المرزوقي، ضبطه وخرج آياته: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996، ص 80.

الإعرابي الذي ساقه المرزوقي في أن (حيث) مفعول به لفعل مقدر من معنى (أعلم) قد أخذه من أستاذه أبي علي الفارسي، وهو التوجيه الذي سار عليه النحاة والمفسرون في الآية الكريمة بعد أبي علي الفارسي[1].

ج- تنازع العاملين:

كان المرزوقي متنبِّهاً للخلاف بين البلدين في العامل الذي يحدث الأثر في المعمول في بعض المسائل ومن أهمها مسألة التنازع، فقد ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول وذلك لأوَّليته في الكلام، أما البصريون فقد أعملوا الثاني لقربه، وكان السماع موافقاً لهم[2]، وقد سار المرزوقي على خطى البصريين في إعمال الفعل الثاني، وكان يصرح بتفضيله مذهبَ البصريين على مذهب الكوفيين، قال في بيت العباس بن مرداس[3]:

إذَا طَالَتِ النَّجوَى بغَيرِ أُولِي القُوَى أضَاعَت وأصغَت خدَّ من هو فارِدُ

"وقد جمع بين فعلين في قوله " أضاعت " و " أصغت " فأعمل الثاني، وهو المختار عند أصحابنا البصريين"[4].

وقال المرزوقي في بيت مسجاح بن سباع[5]:

وأفنَانِي ولا يَفنَى نَهَارٌ وليلٌ كلَّما يَمضِي يَعُودُ

---

[1] انظر: الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين القهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993. 1/28-25. والدر المصون: السمين الحلبي، 5/139-137، ومغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة البعث، سوريا، 2005، 177-176

[2] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو بركات الأنباري، قراءة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة البعث، 1989، ص71-1/80.

[3] البيت من الحماسية الخمسين بعد المائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[4] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 1/438.

[5] شاعر جاهلي من المعمرين، والبيت من الحماسية الثانية والخمسين بعد المائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

"وقوله (أفناني ولا يفنى نهار) جمع بين فعلين على قوله (نهار) لكنه أعمل الثاني وهو المختار"[1].

غير أن المرزوقي يقف في هذا المسألة عند قرينة المعنى، فإذا كان المعنى يقوي إعمال الأول أجازه منبهاً على أن الأجود إعمال الثاني، كما في قوله في بيت أبي الرُّبَيس التغلبي[2]:

هل تُبلِغَنِّي أمَّ حَربٍ وتَقذِفْ على طَرَبٍ بَيُّوتَ همٍّ أُقاتِلُه

مُبِينَةُ عِنقٍ حُسنَ خَدٍّ ومِرفَقاً به جَنَفٌ أن يَعرُكَ الدَّفَّ شاغِلُه

"قوله (على طرب) يجوز أن يتعلق بـ(تبلغني)، ويجوز أن يتعلق بـ(وتقذفن)، والفعلان جمعا على قوله (مبينة عنق) وهي ناقة، والاختيار عند أصحابنا البصريين أن يرتفع بالأقرب، وهو تقذفن، ويجوز أن يرتفع بتبلغني، وعلى هذا: جاءني وأكرمني زيد"[3].

وإذا كان المعنى مناصراً لإعمال الأول وقف عنده دون أن ينبه على رأي غيره، بل يدعمه بشواهد تجيزه، وذلك في شرحه لبيت جزء بن ضرار[4]:

أتَانِي فلم أُسرَر به حِينَ جَاءَني حديثٌ بأعلَى القُنَّتين عجيبُ

قال المرزوقي: "وقد اجتمع فعلان أتاني وجاءني، فأعمل الأول، ومثله قول الآخر:

ولَم أمدَح لأرضِيَهُ بشعرِي لَئيماً....." [5]

---

[1] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 2/1009.

[2] شاعر إسلامي من شعراء تغلب، والأبيات من الحماسية الخامسة والسبعين بعد الأربعمائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[3] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 3/1256-1255.

[4] شاعر مخضرم وهو أخو الشماخ بن ضرار، والبيت من الحماسية الخامسة عشر بعد المائة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[5] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 1/343. وبيت الشاهد الذي أجازه لذي الرمة، وتمامه: (لئيماً أن يكون أصاب مالا)، انظر: التنبيه على مشكل أبيات الحماسة: ابن جني، تحقيق: د.سيدة حامد عبد العال ود. تغريد حسن عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010، ص121.

د- تعليق العامل وإلغاء عمله:

ومن القضايا التي أشار إليها المرزوقي وتتعلق بالعامل مسألة تعليق عمل العامل أو إلغاء عمله، و"التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، والإلغاء هو إبطاله لفظاً ومحلاً"[1]، فكان يبين خلال شرحه ما يعلق عمل أفعال القلوب، قال المرزوقي في بيت زياد الأعجم[2]:

ومَــن أنــتُمُ إنَّــا نســينا مَــن انــتُمُ ورِيحُكُــمُ مِــن أيِّ ريــحِ الأعاصِــرِ

"قوله (إنَّا نسينا منَ انتمُ) يجوز أن تجعل من استفهاماً، وقد كرّره، وعلّق (نسينا) قبله، وإن لم يكن من أفعال الشكّ واليقين، لأنّه أجراه مجرى نقيضه، وهو عرفت وذكرت؛ وهم يجرون النظير مجرى النظير، والنقيض مجرى النقيض"[3].

فبـيَّن أن الاسـتفهام قـد علَّـق عمـل الفعـل (نسـينا) فـي اللفـظ، لكنَّـه بقـي فـي محـل جملـة الاستفهام، وبيَّن ما يلغي عمل العامل، وذلك في قوله في بيت أبي كبير الهذلي[4]:

مـــا إنْ يَمـــسُّ الأرضَ إلا جَانـــبٌ منــه وحَـرفُ السَّـاقِ طـيَّ المِحمَـلِ

"(إن) زيد لتوكيد النفي، ويبطل عمل (ما) بانضمامه إليه في لغة من يعمله"[5].

فقد نبـه المرزوقـي أن (مـا) إن كانـت عاملـة علـى لغـة أهل الحجـاز، فقد أبطـل عملهـا لزيـادة (إن) بعدها، وقد اشترط النحاة في إعمالها شروطاً جعلها ابن عقيل ستة، وهي:

1- ألا يزاد بعدها (إن)، فلا يقال: ما إن زيد قائماً.

2- ألا ينتقض نفيها بإلا، نحو: ما زيد إلا قائم، فلا يجوز نصب (قائم).

---

[1] شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/363.

[2] الحماسية السادسة والستين بعد الستمائة من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، وفي البيت تخفيف الهمز في قوله (من انتم) بحذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها

[3] شرح ديوان الحماسة: 3/1539.

[4] البيت من الحماسية الثانية عشر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[5] شرح ديوان الحماسة: 1/90.

3- ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

4- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم هو غير ظرف ولا جار ومجرور.

5- ألا تتكرر (ما)، فلا يجوز: ما ما زيد قائم.

6- ألا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به[1].

والمرزوقي لم يذكر إلا الشرط الأول.

هـ- الحذف والتقدير:

لا تسير اللغة على نسق واحد جامد بل تكتنفها أحوال عدة تؤثّر في صياغة تراكيبها لتقدم المعنى بصور مختلفة، وهذه الأحوال كالتقديم والتأخير والاتساع والتضمين والحذف والتقدير ترتبط مباشرة بأمرين مهمين أولهما ما ذكرناه من تقديم المعنى في قوالب مختلفة، والثاني تفسير القواعد النحوية لهذه الظواهر، وقد كان للعامل النحوي نصيب وافر في تعليل هذه الظواهر ولاسيما الحذف والتقدير.

وقد اعتنى النحاة بالحديث عن الحذف وأدلته وشروطه، مبينين أسبابه قال سيبويه: "وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَراً استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير عليك"[2].

ولما كانت مفردات اللغة في إطار نظرية العامل النحوي لا تعدو أن تكون إلا عاملة أو معمولة ووجد النحاة في تراكيب اللغة كثيراً من الحذف كأن تكون الكلمة عاملة ولم يظهر معمولها، أو معمولة ولم يظهر عاملها على مستوى النص الظاهر، اضطروا إلى تقدير المحذوف وافتراض وجوده نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد.

[1] انظر: شرح ابن عقيل: 1/306-303.

[2] الكتاب: سيبويه، ص1/224.

وقد رأى الدكتور علي أبو المكارم أن الحذف والتقدير "يلتقيان أولاً في أن كلاً منهما أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية، ويتفقان في بعض مواضع الحذف، إذ يتحتم فيها تقدير المحذوف دون أن يكتفى بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض إعادة صياغة المفردات. ويختلفان في:

أولاً: أن الحذف عند النحاة يقتصر على حالة حذف العامل، سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أو تغير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد. أما التقدير عند النحاة وكما تحدده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول، وكذلك حذف الجملة بأسرها، أي العامل والمعمول معاً.

ثانياً: أن الحذف عند النحاة مقصور على حالة افتراض سقوط أجزاء معينة من النصوص اللغوية المؤولة، هي العوامل. أما التقدير... فإنه يشمل أيضاً حالات أخرى لا حذف فيها، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية".[1]

وقد تنبه المرزوقي خلال شروحه للشعر وبعض آي القرآن الكريم لمواضع الحذف وأثرها في سبك النص، فكان يسعى لتبيان المحذوفات وتقديرها وبيان عملها، أو أن يبين ما عملت به، وقد كان التقدير عنده يسير بمنحيين، أولهما:

مراعاة الصناعة النحوية:

كان المرزوقي يسير بهدي القواعد النحوية والأصول المقررة فيطبقها على النصوص الشعرية في شرحه، من ذلك قوله في بيت قريط بن أنيف[2]:

---

[1] الحذف والتقدير في النحو العربي: د. علي أبو المكارم، ص 209.

[2] الحماسية الأولى من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

إذاً لقَـــامَ بنَصـــرِي مَعشَـــرٌ خُشـــنٌ عنـــدَ الحفيظَـــةِ إن ذُو لُوثـــةٍ لانَـــا

"وقوله إن ذو لوثة يرتفع ذو عند حذاق النحويين بفعل مضمر، الفعل الذي بعده تفسيره، وهو (لان). والتقدير: إن لان ذو لوثة لانا. وإنما قالوا هذا لأن (إن) لما كان شرطاً كان بالفعل أولى، وعمله الجزم فيجب أن لا يفارق معموله في اللفظ والتقدير"[1].

فقد قدر المرزوقي فعلاً رافعاً للفاعل (ذو) لأن أدوات الشرط تدخل على الأفعال، فلما جاءت الأداة (إن) وبعدها اسم كان لا بد من تقدير فعل حتى تستقيم القاعدة، قال السيرافي: "قال سيبويه: (وأعلم أنه لا ينتصب شيء بعد " إن " ولا يرتفع إلّا بفعل لأنّ " إن " من الحروف التي يبنى عليها الفعل). يعني أنّ " إن " التي للمجازاة إنما تدخل على الأفعال؛ لأن الأفعال التي بعدها هي شروط والشروط لا تكون بالأسماء، وذلك أنها بحدوثها توجب المعاني التي ضمّنها الشرط كقولك: " إن تأتني أكرمك " فالإكرام معنى قد ضمّنه الشارط بحدوث الإتيان، فإذا رأيت الاسم بعد " إن " مرفوعا أو منصوبا قضيت على إضمار فعل رافع أو ناصب"[2]، والأخفش والكوفيون يتجاوزون هذه القاعدة ويجعلون الاسم الظاهر مبتدأ وبذلك لا يكون هنالك تقدير لعامل محذوف، لكن المرزوقي يسير على مذهب البصريين.

ومن أمثلة تقدير المحذوف تبعاً للصناعة النحوية ما قاله المرزوقي في بيت الأعرج المعنى[3]:

نحنُ بَنِي ضَبَّةَ أصحَابُ الجَمَلْ

"وانتصاب (بني ضبة) بفعل مضمر، والقصد فيه المدح والاختصاص. وخبر المبتدأ الذي هو نحن (أصحاب)، والتقدير: نحن – أذكرُ بني ضبة – أصحابُ الجمل"[4].

[1] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ص1/26.

[2] شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2/2008.161.

[3] الحماسية الثامنة والثمانون من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[4] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ص 1/292.

فقد بين المرزوقي أن (بني) مفعول به محذوف لفعل مقدر من معنى الكلام، وهذا الفعل تقتضيه الصناعة النحوية، فلا يوجد معمول دون عامل، وهذا العامل يؤدي معنى الاختصاص، وقد عرَّف ابن هشام المنصوب على الاختصاص بقوله: "وهو اسم معمول لـ(أخصّ) واجب الحذف"[1]، فلما كان هذا العامل المحذوف مقدراً في الذهن واجباً للحذف في القواعد كان لا بد من تقديره مع النص حتى يستقيم المعنى للمتلقي، لكن المرزوقي قدر العامل المحذوف بالفعل (أذكر).

ومن أمثلته أيضاً ما قال المرزوقي في بيت سلمة بن الخرشب[2]:

وتُمكِنُنـــا إذا نحـــنُ اقتنَصـــنَا مِـــنَ الشَّـــحَّاجِ أســـعَلَهُ الجَحِـــيمُ

"قوله (أسعله الجحيم) موضعه من الإعراب أنه حال للشحاج، والأجود أن تجعل معه (قد) مضمرة ليبتعد بـ(قد) عن لفظ المضي، كأنه قال: من الشحاج وهذه حاله"[3].

فالمرزوقي يذهب مذهب البصريين في أنه لا يجوز أن تكون جملة الحال فعلها ماض إلا إذا كان معه (قد) لأنها تقربه من الحال، قال العكبري: " الْفِعْل الْمَاضِي لا يكون حَالا إلاَّ بـ(قد) مظهرة أَو مضمرة كَقَوْلِك: جَاءَ زيد ركب، لأَنَّ الْحَال إمَّا مُقَارنَة أَو منتظرة، والماضي مُنْقَطع عَن زمن الْعَامِل وَلَيْسَ بهيئة فِي ذَلِك الزَّمَان، و(قد) تقربه من الْحَال"[4]، أمَّا الكوفيون فكانوا يجيزون مجيء الحال فعلاً ماضياً دون قد ظاهرة أو مضمرة، وبذلك لا يلجؤون إلى التقدير.

مراعاة المعنى:

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، دمشق، 4/66.

[2] المفضلية الخامسة من شرح المفضليات للمرزوقي.

[3] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 96.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، ، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م. 1/293.

قد يكون النص الظاهر فيه حذف، وهذا الحذف راجع لأغراض بلاغية يقتضيها المعنى، فيعمد المرزوقي خلال شرحه إلى تقدير المحذوف وإظهاره، من ذلك قوله في بيت جعفر بن علبة الحارثي[1]:

ولَكِــن عَرتنِــي مِــن هَــواكِ صَــبَابَةٌ كمَا كنـتُ ألقَـى منـكِ إذْ أنَـا مُطلَـقُ

"والتقدير عرت صبابة تشبه صبابة كنت أكابدها فيك في ذلك الوقت، كأنه شبه حاله فيها بعد ما مني به بحاله من قبل، ومفعول (ألقى) محذوف تخفيفاً له، أراد كما كنت ألقاه منك"[2].

فالمرزوقي يحاول تقديم المعنى من خلال تقدير المحذوف وتأويل معاني الأدوات، فبدأ أولاً بتقدير معنى الأداة (الكاف) فبين أنَّ معناها التشبيه، وقدَّر معناها بـ(صبابة تشبه صبابة)، ثم التفت إلى الفعل (ألقى) الذي حُذِفَ مفعوله فهو عامل ويحتاج إلى معمول يقع أثره عليه، وبين أنَّ المفعول وهو معمول الفعل محذوف والقصد منه التخفيف، وهذا الحذف لغرض بلاغي.

ومن ذلك أيضاً ما قاله المرزوقي في بيت (ذو الإصبع العدواني)[3]:

عِنــدِي خَلائِــقُ أقــوَامٍ ذَوِي حَسَــبٍ وآخــرونَ كثيــرٌ كلُّهُــم دُونِــي

"قوله (وآخرون كثير) محمول على المعنى، وارتفع بالابتداء، و(كلهم) يرتفع بالابتداء أيضاً، و(دوني) خبره، والجملة في موضع الصفة لـ(آخرون)، وخبر (آخرون) محذوف كأنه قال: وآخرون بهذه الصفة عندي أخلاقهم أيضاً"[4] فلما كانت مهمة المرزوقي تقديم المعنى كاملاً مع إظهار الوظائف النحوية للمفردات شرع يبين كل أركان الجمل من مسند ومسند إليه ليربط أجزاء الجمل بعضها ببعض، ثم بين أن المبتدأ (آخرون) خبره محذوف مفهوم من سياق الكلام وبين تقديره.

[1] الحماسية السادسة من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

[2] شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ص 55-1/56.

[3] المفضلية الرابعة والعشرون من شح المفضليات للمرزوقي.

[4] شرح المفضليات: المرزوقي، ص 481.

نتائج البحث:

لعلنا بعد ما عرضناه من صور لتناول المرزوقي لفكرة العامل وتطبيقها على النصوص اللغوية خلال شروحه نصل إلى عدة نتائج وهي:

1- لم يشر المرزوقي إلى قسمة العوامل إلى لفظية أو معنوية، ولم يقسم العوامل اللفظية إلى ظاهرة أو مقدرة، لكن عبارة المرزوقي كانت توحي بهذه القسمة دون تصريح.

2- كان المرزوقي يشير إلى العامل اللفظي الظاهر في النص ويبين أثره في المعمول، وإذا كان العامل مقدراً يذكره في شرحه ليبيّن الذي عمل في اللفظ فأثر فيه.

3- تنبَّه المرزوقي خلال شروحه للعوامل الفرعية فكان يذكر شروط عملها ليبين مدى تأثيرها في المعمولات.

4- كان المرزوقي متنبهاً للخلاف بين البلدين في العامل الذي يحدث الأثر في المعمول في بعض المسائل ومن أهمها مسألة التنازع، وقد كان قوله في هذه المسألة موافقاً لمذهب البصريين في أغلب الأحيان إلا في بعض المواضع التي اقتضى المعنى فيها موافقة مذهب الكوفيين في إعمال العامل الأول.

5- أشار المرزوقي في شروحه إلى قضية إلغاء عمل العامل حسب ما أقره النحاة، فكان ينبه على العامل الملغى عمله، أو العامل المعلق عن العمل.

6- تنبه المرزوقي خلال شروحه للشعر وبعض آي القرآن الكريم لمواضع الحذف وأثرها في سبك النص، فكان يسعى لتبيان المحذوفات وتقديرها وبيان عملها، أو أن يبين ما عملت به.

مصادر البحث ومراجعه

Research sources and references

1- القرآن الكريم

2- ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1997،.

3- الأزمنة والأمكنة: المرزوقي، ضبطه وخرج آياته: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

4- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو بركات الأنباري، قراءة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة البعث، 1989.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، دمشق.

7- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

8- تاج العروس: الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، 1971.

9- التعريفات: الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983.

10- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، مصر، ط1، 1428هـ.

11- التنبيه على مشكل أبيات الحماسة: ابن جني، تحقيق: د.سيدة حامد عبد العال ود. تغريد حسن عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010.

12- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين القهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993.

13- الحذف والتقدير في النحو العربي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.

14- الدر المصون: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

15- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979.

16- شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

17- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: نور الدين الأشموني، تحقيق ونشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

18- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1997م.

19- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

20- شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة ، سوريا.

21- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

22- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988.

23- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م.

24- مراجعات في النحو العربي: د.محمد عبدو فلفل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2018.

25- معاني القرآن: الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1.

26- مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة البعث، سوريا، 2005.

27- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984.

المخطوطات:

1. شرح المفضليات: المرزوقي، مخطوط مكتبة برلين، رقم 7446.

المعنى المعجميّ وأثره في توجيه المعنى النّحويّ عند سيبويه والجرجانيّ وابن هشام

د. فاطمة حسن بلّة*

الملخّص

تعدّ اللغة وعاء يعبّر عن العلاقة الّتي تربط الفكر الإنسانيّ بالعالم المحيط به، وهي أداة فعّالة للتّواصل والتّخاطب بين جماعة من النّاس، تنقل أفكارهم وعواطفهم، وتساعدهم على التّفكير؛ لذلك سخّرت اللّغة كل إمكانيّاتها لإيصال المعنى المراد من دون لبسٍ.

ولمّا كان التّبليغ من أهمّ وظائف اللّغة كان لابدّ من الاهتمام بالصّور الأدائيّة لبناء الجملة لتكون أداة فعّالة في تحقيق الاتّصال بين أفراد المجموعة البشريّة الّتي تواضعت عليها؛ ولأنّ اللّغة متعدّدة الأنظمة فقد أفرزت قرائن تعين على الوصول إلى الفهم الصّحيح للمعنى المراد، لذلك وجب الاهتمام بالنّظام الصّوتيّ والصّرفيّ والنّحويّ من دون إهمال المعنى المعجميّ الّذي يستوجب معرفة دلالات الكلمات قبل البدء في نظام الجمل وإلّا فقدت معناها.

وبناءً على ما تقدّم يقوم هذا البحث بإظهار أهميّة المعنى المعجميّ في النّظام النّحويّ، وآراء العلماء القدامى فيه من أمثال: سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وابن هشام.

كلمات مفتاحيّة: اللّسانيّات ـ الصّوت ـ المعنى ـ الصّور الأدائيّة.

* ـ مدرّس في قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة تشرين – اللّاذقية – سوريّة.

The lexical meaning and its impact on directing grammatical meaning according to Sibawayh, Al-Jurjani and Ibn Hisham

Dr. Fatema Hassan Ballah*

Abstract

Language is a container that expresses the relationship between human thought and the science surrounding it, and it is an effective tool for communication and communication between a group of people, who communicate with it, convey their thoughts and emotions, and help them think; Therefore, the language harnessed all its capabilities to convey the desired meaning without ambiguity.

Since communication is one of the most important functions of language, it was necessary to pay attention to the performative forms of syntax to be an effective tool for achieving communication

* Dr. Department of Arabic، Faculty of Arts and Humanities، Tishreen University، Lattakia، Syria.

between members of the human group that was humbled by it; And because the multi-system language has produced clues that help to reach the correct understanding of the intended meaning, it is necessary to pay attention to the phonetic, morphological and grammatical system without neglecting the lexical meaning, which requires knowing the semantics of the words before starting the sentence system, otherwise it will lose its meaning.

Accordingly, this research shows the importance of the lexical meaning in the grammatical system and the opinions of ancient scholars about it, such as: Sibawayh - Abdul Qaher Al-Jurjani - Ibn Hisham.

Keywords: linguistics − sound − meaning − performative images.

مقدّمة البحث:

اللّغة عند اللّسانيين نظام من الأدلّة والعلامات تواضع عليها مجموعة من البشر للتّواصل فيما بينهم، والتّعبير عن حاجاتهم؛ لذلك كانت أهمّ وظيفة للّغة هي التّبليغ، وقد أدرك ذلك غير واحد من علماء العربيّة القدامى من مثل ابن جنّي عندما عرّف اللّغة بأنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.

ولكي تحقّق اللّغة وظيفتها في التّبليغ لابدّ من أن تتضافر جميع مستوياتها، ولا تتحقّق هذه الغاية بتحقّق المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة فقط، بل لابدّ من أن يتحقّق المعنى المعجميّ لإنتاج المعنى المطلوب، وإلّا تحوّل الكلام إلى نسق هرائيّ غير مفهوم.

المشكلة العلميّة في مشروع البحث:

- ما أهميّة المعنى المعجميّ في النّظام النّحويّ؟.
- هل عرف النّحاة القدامى المعنى المعجميّ وأثره في النّظام النّحويّ؟.
- هل يمكن صياغة الجمل أصلاً بين مفردات لامعنى لها؟.

أهميّة البحث:

تأتي أهميّة البحث من كونه يركّز على دور المعنى المعجميّ وأهمّيته في النّظام النّحويّ، مع عرضه آراء النّحاة القدامى الّذين عرفوا أهميّته في بناء نظام الجملة.

منهج البحث:

إنّ المنهج المتّبع في دراستنا هو المنهج الوصفيّ الّذي يقوم على تتبع أثر المعنى المعجميّ في النّظام النّحويّ عند النّحاة القدامى، واستقراء آرائهم وتحليلها وتوصيفها.

أوّلاً ـ المستويات اللّغويّة:

تهتمّ اللّغة بمستوياتها الصّوتيّة والصرفيّة والنّحويّة والمعجميّة إضافة إلى المقام بالكشف عن المعنى الدّلاليّ للكلام.

"فالمعنى الدّلاليّ الّذي يستخلصه المرء من الكلام اللّغويّ أشبه ما يكون بالمركّب الكيماويّ الّذي تنحلّ فيه عناصر متعدّدة لتعطي شيئاً واحداً ليس فيه أجزاء متلاصقة أو أقسام متمايزة، بل فيه صورة جديدة تولّدت من جماع ذلك كلّه"[1]، وقد انتهى تمام حسّان في درسه للمعنى أنّ الكلام يقسم إلى المستوى الصّوتيّ والصّرفيّ والنّحويّ والمعجميّ ويضاف إلى ذلك المقام.

وقد جاء هذا التّقسيم ضمن كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها"؛ إذ أشار إلى " أنّ المعنى على مستوى النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ والنّظام النّحويّ هو معنى وظيفيّ أي إنّ ما يسمّى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التّحليليّ، ثمّ تأتي الكلمة المفردة (المعنى المعجميّ) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعيّة الكبرى الّتي نرتضي لها إصلاح البلاغيين(المقام) Context of (situation)، وكلّ ذلك يصنع (المعنى الدّلاليّ)[2] .

لقد جعل تمّام حسّان المعنى المعجميّ مستوى مهمّاً بين المستويات اللّغويّة، وكي يبرهن على أهميّته ساق نسقاً من ألفاظ هرائيّة لا معنى لها في المعجم، لكنّه نسق يحقّق المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، مع أنّه لا يقدّم كلاماً عربيّاً مفهوماً بأيّ حال من الأحوال، وقد ذكر تمام حسّان المثال الآتي ثمّ شرح مبتغاه:

[1] – مبادئ اللّسانيّات، أحمد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط2، 1999، ص227.

[2] – اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط2، 1979 م، ص182.

" قاصَ التجينُ شحاله بتريسه الـ ـفاخي فلم يستف بطاسية البرن إنّ من حسن الخطّ أنّ ابن اسحق (رضي الله عنه) لم يتأخر به زمانه حتّى يقرأ ما يبدو هنا أنّه أريد به أن يكون من قبيل الشّعر، ولو حدث هذا لعدّه من شعر الجنّ أو لزعم أنّ آدم قاله قبل أن يعلّمه اللّه الأسماء كلّها، وربّما دون أن يردف ذلك بقوله: واللّه أعلم"[1]، هذا البيت الشّعريّ حقّق جميع المستويات اللّغويّة ماعدا المعنى المعجميّ؛ لذلك لا يمكن أن يكون شعراً أو حتّى كلاماً عربيّاً.

ولأنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وتبليغيّة إضافة إلى نظامها التّركيبيّ فقد دعت الحاجة المنهجيّة إلى تقسيم المعنى عند تمّام حسّان إلى ثلاثة معانٍ فرعيّة " أحدهما المعنى الوظيفيّ وهو وظيفة الجزء التّحليليّ في النّظام أو في السّياق على حدٍّ سواء، والثّاني المعنى المعجميّ للكلمة وكلاهما متعدّد ومحتمل خارج السّياق، وواحد فقط في السّياق، والثالث المعنى الاجتماعيّ أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيه ويتّصل بهما عن طريق المكامنة لأنّه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبّراً عن معنى السّياق في إطار الحياة الاجتماعيّة"[2]

وبناءً عليه ترتبط المستويات اللّغويّة في اللّغة ارتباطاً وثيقاً فلا نصل إلى الدّلالة الحقيقيّة والمعنى المطلوب ما لم تتضافر جميع المستويات بما فيها المعنى المعجميّ.

ثانياً – المعنى المعجميّ وأهميّته: دلالة الكلمة الأصليّة [3]

المعنى المعجميّ، أو المعجم، أو الدّلالة المعجميّة، أو الدّلالة المركزيّة، أو الدّلالة الوضعيّة. مصطلحات أطلقها اللّغويون على المعجم الّذي " هو الدّلالة الاجتماعيّة للكلمة الّتي يفهمها الفرد في الجمع من ألفاظ لغته، ويتّفق معه على هذا الفهم بقيّة أفراد

[1] – المرجع السابق، ص 183.

[2] – المرجع السّابق، ص 28 – 29.

[3]– علم الدّلالة العربيّ – النّظريّة والتّطبيق، فايز الدّاية، دار الفكر – دمشق، ط2، 1417 هـ/1996 م، ص77.

المجتمع"[1]، ويعرّف المعنى المعجميّ " بأنّه المعنى الّذي يقدّمه المعجم أو القاموس لمفردات اللّغة، شارحاً لها شرحاً عامّاً يوضّح معانيها الأصليّة"[2].

ولأنّ المفردات اللّغويّة تتألّف من دالٍ يدلّ على مدلولٍ معيّن رأى بعضهم أنّ الدّلالة المعجميّة "تمثّل وحدانيّة المعنى، وثبوت العلاقة بين الكلمة (الدّال) والمسمّى (المدلول)، فكلّ لفظ يقابله معنى مركزيّ أو مسمّى ثابت في المحيط الخارجيّ"[3].

وذكر إبراهيم أنيس أكثر من تعريف في كتابه دلالة الألفاظ، فعرّفه أوّلاً "بأنّه الدّلالة الاجتماعيّة أو الصّورة الذّهنيّة الّتي يوضع بإزائها اللّفظ في اللّغة"[4]، ثمّ يقدّم تعريفاً شاملاً بأنّه " القدر المشترك من الدّلالة الّذي يسجّله اللّغويّ في معجمه، وقد تكون واضحة في أذهان كلّ النّاس، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم، وكان موفّقاً حين شبّه الدّلالة بتلك الدّوائر الّتي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكوّن منها أوّلاً يعدّ بمنزلة الدّلالة المركزيّة الألفاظ، ويقع فهم بعض الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدّائرة أو على حدود محيطها، ثمّ تتسع تلك الدّوائر وتصبح في أذهان القلّة من النّاس، وقد تضمّنت ظلالاً من المعاني لا يشاركهم فيها غيرهم" [5]

ورأى (أولمان) أنّ المعنى المعجميّ يعدّ المعيار الّذي يعرّفنا إلى ما يطرأ على معنى اللّفظة من إضافة أو اختلاف في غير الاستعمال الحقيقيّ لها، ويؤكّد أنّه ليس هناك علاقة مباشرة بين الكلمات والأشياء " لذلك وصفت النّقط في قاعدة المثلث لتدلّ على علاقة مفترضة، فالدّورة يجب أن تبدأ من طريق الفكرة أو الرّبط الذّهني؛ أي من طريق

---

[1] – المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، د. محمّد احمد أبو الفرج، دار النهضة العربيّة بيروت، ط1، 1966، ص18.

[2] – معاجم الموضوعات في ضوء علم اللّغة الحديث، محمّد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة للطّبع والنّشر والتّوزيع، الإسكندريّة، مصر د.ط، 2002، ص329.

[3] – علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ، هادي نهر، دار الامل للنّشر والتّوزيع، إربد . الأردن، ط1، 2007، ص 216، 217.

[4] – دلالة الألفاظ، إبراهيم انيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط3، 1976، ص44.

[5] – المرجع السّابق، ص 106.

المحتوى العقلي الّذي تستدعيه الكلمة، والّذي يرتبط بالشّيء"[1]، ويرى تمّام حسّان أنّ المعنى المعجميّ هو " معنى الكلمة المفردة، ولا يمكن إخضاعه للتقعيد وفي نطاق هذا المعنى نجد العلاقة بين الرّمز (وهو الكلمة المفردة) وبين معناها علاقة عرفيّة اصطلح عليها المجتمع الّذي تعارف على الأنماط في النّظام ومعاني المفردات في المعجم، وليس هناك من سند طبيعي أو ذهنيّ منطقيّ للعلاقة بين الكلمة ومعناها، فهي علاقة اعتباطيّة"[2].

ونرى أنّ التّعريفات جميعها تشترك في أنّ المعجم هو معاني الألفاظ الموجودة في الألفاظ اللّغويّة، ولها أهميّتها على المستويين النّحويّ والدّلاليّ؛ إذ إنّه " يجري تحديد دلالة جملة ما في إطار نظريّة علم الدّلالة من خلال إسقاط المعنى المعجميّ لكلّ مفردة في الجملة على معنى ما يليها من مفردات وتراكيب، كما يمكن تحديد إبهاميّة المعنى (Ambiguity) بالطريقة ذاتها"[3]، ويطرح مثالاً " أكره العنب بعد العصر"، إذ نجد أنّ دلالة الجملة تأتي من إسقاط معنى الفعل (أكره) على معنى الاسم (العنب) على معنى الظّرف (بعد) على معنى الاسم (العصر)، ولكنّ كلمة (العصر) تحمل أكثر من معنى؛ فإمّا أن تنصرف إلى دلالة زمنيّة، وإمّا أن تنصرف إلى استخلاص العصير من العنب، وبذلك يكون للجملة دلالتان: أكره العنب بعد دخول وقت العصر من النهار، وأكره العنب بعد تحويله إلى عصير"[4]، فالعلاقات العرفيّة الاعتباطيّة التي تنشأ بين المفردات ومعانيها هي المعنى المعجميّ.

أمّا على المستوى النّحويّ فتأتي أهميّة المعنى المعجميّ في الكشف عن المعنى النّحويّ الّذي ينتظم الكلام، فلكلّ كلمة في الجملة أهميّة ووظيفة معيّنة فإذا قيل: قتل

---

[1]- دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، تر. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، لا. ط، لا. ت، ص64.

[2] – الأصول، دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب ـ النّحو ـ فقه اللّغة ـ البلاغة، د. تمّام حسّان،1420هـ، 2000م، ص 292.

[3] – علم الدلالة السيمانتيكيّة والبراغماتيّة في اللّغة العربيّة، شاهر الحسن، دار الفكر، عمان، ط1، 2001م، ص12.

[4] – المرجع السّابق، ص 12.

الأسد الرّجل مكان قتل الرجل الأسد لاختلف المعنى، فالتّرتيب الأوّل مع الإعراب يجعل الأسد قاتلاً، والتّرتيب الثّاني مع الإعراب يجعل الأسد مقتولاً، وشتّان بين القاتل والمقتول[1] ومعنى هذه الجملة لا يكون صحيحاً إلّا إذا وقفنا عند المعنى المعجميّ، وعلى الرّغم من أنّ المعنى المعجميّ يمتاز بالتّعدّد وكثرة الاحتمالات إلّا أنّه يعدّ الفاصل الرّئيس للتّفريق بين الكلمة في المعجم واللّفظ في السّياق وهذا ما جاء به تمّام حسّان " يكون المعجم صامتاً كصمت اللّغة ويكون ذلك منسجماً مع كونه جزءاً من اللّغة، وحين يتكلّم الفرد يغترف من هذا المعين الصّامت، فيصيّر الكلمات ألفاظاً، ويصوغها بحسب الأنظمة اللّغويّة، فالمتكلّم إذاً يحوّل الكلمات والنّظم من وادي القوّة إلى وادي الفعل، ونقول إنّ معنى الكلمة في المعجم متعدّد ومحتمل، ولكن معنى اللّفظ في السياق واحد لا يتعدّد[2]؛ لذلك عدّ بعض اللّغويين المعاجم قاصرة عن تحديد معاني الألفاظ؛ لأنّها منفردة وبهذا الأمر؛ يقول محمود السّعران: " إنّ المعنى المعجميّ أو المعنى القاموسيّ ليس كلّ شيء في إدراك معنى الكلام فثمّة عناصر غير لغويّة ذات دخل كبير في تحديد المعنى .... وذلك كشخصيّة المتكلّم، وشخصيّة المخاطب وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به"[3]، وقد وجد تمام حسّان أيضاً أنّ المعنى المعجميّ يفيد في دلالات الكلمات الّتي تشكّل اللّغة، أمّا سياق الكلام فهو يهتمّ بالكلمات الّتي تشكّل الكلام، وفي هذا يقول: " نعم ألفاظ لأنّ الكلمة الصامتة صورة صوتيّة مفردة في ذهن المجتمع أو صورة كتابيّة مفردة بين جلدتي المعجم، والصّورة دائماً غير الحقيقة فحين يلتقطها المتكلّم يحوّلها (أ) من الصّورة إلى الحقيقة الحسيّة (سمعيّاً وبصريّاً)، (ب) من الإفراد وهو طابع المعجم إلى السّياق الاستعماليّ، (وهو طابع الكلام)"[4] عندئذ يحرّك

[1] – ينظر: علم الدّلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، الأردن، د.ط، 2001، ص 68.

[2] – ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، ص316.

[3] – ينظر: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، محمود السّعران، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، ط2، 1999، ص 215.

[4] – اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، ص 317.

بها لسانه ناطقاً أو يده كاتباً فيتحوّل اعتبارها من كلمة إلى لفظ وذكر إلى اعتبار مقولة النّحاة (الإعراب في المعنى) أنّ المقصود هو المعنى الوظيفيّ وليس المعجميّ؛ وخطّأ الدكتور تمّام حسّان الجرجانيّ وغيره لكنّه تراجع في كتابه بعد أن درس نظريّة تشومسكي الّتي تتعلّق بالوحدات المعجميّة، وشرح أنّ الإعراب فرع من المعنى، وهو دليل على معرفة النّحاة بالتّوارد المعجميّ بين معاني الكلمات، وأشاد بعبارة عبد القاهر الجرجانيّ الّتي تأثّر بنظريّة النّظم في قوله: " ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الّذي اقتضاه العقل، وكيف يتصوّر أن يقصد على توالي الالفاظ في النّطق، بعد أن ثبت أنّه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض"[1].

ورأى محمّد حماسة عبد اللّطيف أنّ " المعنى الوظيفيّ يحدد اختيار المفردات الّتي تشغل الوظيفة النّحويّة لتصبح صالحة للدّخول في علاقة نحويّة معيّنة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة، وفي كلّ لغة قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كلّ متكلّم مزوّداً بها، وبناءً على هذا الاختيار الّذي تتوقّف عليه الوظائف النّحويّة تتحقّق درجات الصّحة النّحويّة، إذ بعض الكلمات أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فإذا قلنا مثلاً: (طار الطّائر)، فإنّ هذه الجملة أصحّ من (طار القلب)؛ لأنّ (طار) إحدى خصائص الطّائر"[2].

إنّ التّفاعل بين العلاقات النحويّة والنّظام المعجميّ يدلّ على أهميتهما معاً وتضافرهما مع المستويات الأخرى لإنتاج المعنى الدّلاليّ المطلوب وتوجيه الإعراب وكشف الملابسات.

ثالثاً ـ أثر المعنى المعجميّ في توجيه المعنى النّحويّ عند النّحاة القدامى:

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، تح. السّيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، لا.ط، 1398 هـ / 1978 م، ص49، 50.

[2] – النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشروق، ط1، 1420 هـ، 2000 م، ص43.

اهتمّ النّحاة القدامى بالمعنى المعجميّ لأهميّته في توجيه المعنى النّحويّ وتحديد دلالته؛ ومن أبرز من تكلّم على هذا الموضوع:

3 .1ـ سيبويه:

بدا اهتمام سيبويه بالمعنى المعجميّ في الكتاب إضافة إلى مجموعة من القضايا الّتي بدت واضحة في كتابه، وهي " مراعاة المقام، المعنى المعجميّ، البنية الصرفيّة، وعناصر السّياق اللّغويّ للجملة، إلى جانب كثير من الأمور الأخرى، مثل: الشّرح والتّمثيل للمعاني الأسلوبيّة، ومعاني العناصر النّحويّة في العبارة، كالأدوات والأبواب النّحويّة الّتي قعّد لها وغيرها، فقد وقف عندها وشرحها ومثّل لها"[1]

إنّ اهتمام سيبويه بالمعنى المعجميّ" يقتضي أن تتوالى في التّركيب الّذي يناسب بعضها بعضاً، وإذا وجدوا بعض الأساليب المجازيّة الّتي تمثّل الاتّساع والإيجاز، بالعدول عن الأصل ـ أشاروا إليها ـ وبيّنوا أصلها مستدلّين بالمعنى المعجميّ والصيغة الصرفيّة والعلاقات النّحويّة"[2].

وأهمّ ما ذكره سيبويه في الاعتماد على المعنى المعجميّ لتوجّه التّحليل النّحويّ ما ورد ذكره في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) في تقسيم الكلام؛ إذ جاء فيه:

" فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: آتيتك غداً، وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه؛ وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[3].

[1] – المعنى وبناء القاعدة النّحويّة، محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة دمشق م25، ع 1و2، 2009.

[2]– المعنى وبناء القاعدة النّحويّة، محمود حسن الجاسم، ص2.

[3] – الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988، 1/ 25، 26.

وقد اعتمد تقسيم الكلام عند سيبويه على مناسبة المعنى المعجميّ لتركيب الجملة، لذلك عدّ المستقيم الحسن كلاماً نحويّاً سليماً، فالفعل (آتيك) ناسب معناه فاعله ومفعوله وكلمة (أمس)، فلا تنافر في المعنى المعجميّ لهذه الجملة، وجعل الكلام المستقيم الكذب أن يقال: حملت الجبل وشربت ماء البحر، والكذب هو في عدم التّوقّف في المعنى المعجميّ بين مفردات الجملة. أمّا المثال في الكلام المحال فمتنافر معجميّاً؛ لأنّ الفعل أتى في زمنه الماضي لا تناسبه كلمة (غداً) الّتي تدلّ على الزّمن المستقبل. والإحالة الّتي توجد في الكلام المحال عند سيبويه" لم ينكسر فيها النّظام النّحويّ، بل جاءت من كسر الاختيار في المستوى المنطوق...، لذلك صار تقييد زمن الإتيان ـ الّذي حدث فعلاً ـ بالظّرف الدّال على المستقبل نقضاً أدّى إلى أن صار الكلام محالاً؛ لأنّ صيغة الماضي أتت في هذا التّمثيل تفيد أنّه وقع، وتقييده بالظّرف المستقبل (غداً) تفيد أنّه لم يقع [1].

وقد أشار سيبويه في باب ما ينتصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو إلى " أنّ جميع ما ينتصب في هذا الباب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو، والدّليل على ذلك أنّك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً ممّا انتصب في هذا الباب؛ لأنّه جرى في كلام العرب أنّه ليس منه ولا هو هو،... واعلم أنّ الشّيء يوصف بالشّيء الّذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطّويلُ. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذاهباً، ويوصف بالشيء الّذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهمٌ وزناً، لا يكون إلا نصباً"[2]، ومكان الشّاهد هو هو يقصد به المعنى المعجميّ، فمفردات التّركيب النّحويّ تتساوى مع المعنى المعجميّ؛ أي (هو هو) في هذا زيد الطّويل (الطويل نعت لزيد، فرفعت، ونصبت (وزناً) لأنّه ليس هو هو الدّرهم في المعنى المعجميّ.

وفي باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار ورد قول سيبويه: ""هذه الظُّهرُ أو العصْرُ أو المغرب" إنّما يريد: صلاةَ هذا

[1] – ينظر: النّحو والدّلالة – مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمد حماسة عبد اللّطيف، ص84.

[2] – ينظر: الكتاب، سيبويه، 2/ 121.

الوقت، و "اجتمعَ القيظُ"، يريد اجتمع النّاس في القيظ"[1]، فالمعنى المعجميّ لكلمتي اجتمع والقيظ يوجّهان بوجود اجتمع النّاس في القيظ.

وفي باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللّفظ على المعنى ذكر سيبويه: " فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً. فيقول: اليوم أو غداً، أو بعد غد أو يوم الجمعة. وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس أو أوّل من أمس، فيكون ظرفاً، على أنّه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيان اليوم. ويكون أيضاً على أنّه يكون السير في اليوم كلّه، لأنّك قد تقول: سير عليه في اليوم ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كلّه"[2].

وفي باب ما ينتصب من الأماكن والوقت قال سيبويه: " واعلم أنّ الظّروف بعضها أشدّ تمكّناً من بعض في الأسماء، نحو القبل والقصد والنّاحية. وأمّا الخلف والأمام والتّحت فهنّ أقلّ استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار"[3]

وممّا جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى:﴿ بَل مَكْرُ اللَّيل والنَّهار﴾[4]، "وإنّما المعنى: بل مكركم في اللّيل والنّهار"[5].

وفي باب الفاعل قال سيبويه:" وسميته زيداً، وكنيّت زيداً أبا عبد اللّه، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته الّتي تجري مجرى سميّته، وإن عنيت الدّعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً"[6] فالفعل دعا يمكن أن يضمّن معنى سمّى وكنّى.

إنّ هذه الأمثلة وغيرها [1] تؤكّد "أنّ سيبويه أعطى الاختيار من المفردات أو من الحقول الدّلاليّة المناسبة الّتي تقبل التواؤم والاستجابة أهميّة كبرى لا تقلّ عن اهتمامه

[1] – الكتاب، سيبويه، 1/ 215.

[2] – المصدر السّابق، 1/ 216.

[3] المصدر السّابق، 1/ 411.

[4] – سبأ، آية 33.

[5] الكتاب، سيبويه، 1/ 212.

[6] – المصدر السّابق، 1/ 37.

باستواء النّظام النّحويّ، فليس النّظام النّحويّ نظاماً معدّاً للكلمات الهرائيّة أو للفراغ، ولكنّه معدٌّ لأن تتحقّق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأوليّة الّتي تتفاعل مع الوظائف النّحويّة تفاعلاً يكسبها معناها المناسب ويتحقّق به المعنى النّحويّ الدّلاليّ"[2].

3. 2 ــ عبد القاهر الجرجاني:

أكّد عبد القاهر الجرجاني في نظريّة النّظم أهميّة المعنى المعجميّ في الوصول إلى الدّلالة الصحيحة وصحّة توجيه النّظام النّحويّ، فوضّح أنّه " ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الّذي اقتضاه العقل وكيف يُتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النّطق، بعد أن ثبت أنّه نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنّه نظير الصّياغة والتّحبير و التفويف والنّقش، وكلّ ما يقصد به التّصوير، وبعد أن كنّا لانشكّ في / أن لا حال للّفظة مع صاحبتها تعتبر/ إذا أنت عزلت دلالتهما جانباً؟ وأيُّ مَسَاغ للشكّ في أنّ الألفاظ لا تستحقّ من حيث هي ألفاظ، أن تنظم على وجه من دون وجه؟"[3]

وتابع الجرجانيّ حديثه عن أهميّة المعنى المعجميّ فأشار إلى أنّنا " لو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ، الّتي هي لغات، دلالتها، لما كان شيء منها أحقّ بالتّقديم من شيء، ولا تصوّر أن يحبّب فيها ترتيب ونظم، ولو حفظت صبيّاً شطر " كتاب العين، أو الجمهرة، من غير أن تفسّر له شيئاً منهن وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهيئتها، ويؤديها كما يؤدّي أصناف أصوات الطّيور، لرأيته ولا يخطر له ببال أنّ من شأنه أن يؤخّر لفظاً ويقدّم آخر، بل كان حاله حال من يرمي الحصى ويعد الجوز، اللّهم إلّا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب"[4].

---

[1] – للمزيد ينظر: الكتاب، سيبويه، ص 121، 211، 213، 216، 353، 411.

[2] – النّحو والدّلالة – مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص85.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، تح. السّيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، لا. ط، 1398 هـ / 1978 م، ص49، 50.

[4] – المصدر السّابق، ص 50.

إنّ بعض الألفاظ لها معان متعدّدة، هذا التّعدّد في الدّلالة يؤدّي إلى تعدّد في الأوجه الإعرابيّة ويرجع هذا التّعدّد إلى تعدّد الدّلالة المعجميّة ومن ذلك ما جاء في تعدّد إعراب كلمة (شيباً) في قوله تعالى:﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾[1] فيجوز أن تكون مصدراً للفعل شاب، فتكون مفعولاً مطلقاً، وأن تكون بمعنى الشّعر الشّائب فتكون تمييزاً.

وقد ذكر الجرجانيّ "أنّ هناك فرقاً بين أن تكون المزية في اللّفظ، وأن تكون في النّظم...، فلا تزال ترى مستحسناً قد أخطأ بالاستحسان موضعه، فينحَلُ اللّفظ ما ليس له، ولاتزال ترى الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسُن من لفظه ونظمه، فظننت أنّ حسنه ذلك كلّه للفظ منه دون النّظم"[2].

وقد تكلّم الجرجانيّ على قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ ، فوضّح "أنّ روعة الأمر ليس لمجرّد الاستعارة، ولكن لأن يُسلك بالكلام طريق ما يُسند الفِعل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالّذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده، مبيناً أنّ ذلك الإسناد وتلك / النّسبة إلى ذلك الأوّل، إنّما كان من أجل هذا الثّاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة، كقولهم: "طاب زيد نفساً"،...يبيّن أنّ الشّرف كان لأن سُلك فيه هذا المسلك، وتُوُخِّي به هذا المذهب أن تدع هذا الطّريق فيه، وتأخذ اللّفظ فتسنده إلى الشّيب صريحاً فتقول: اشتعل شيب الرّأس ، أو الشّيب في الرأس، ثمّ تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ ولك أن تقول: اشتعل البيت ناراً فيكون المعنى: أنّ النّار قد وقعت فيه وقوع الشّمول، وأنّها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول " اشتعلت النّار في البيت، فلا يفيد ذلك، بل يقتضي أكثر من وقوعها فيه، وإصابتها جانباً منه، فأمّا الشّمول، وأن تكون قد استولت على البيت وابتزّته فلا يُعقل من اللّفظ البتّة"[3].

[1] – مريم، آية 4.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، ص 98.

[3] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 100، 101.

وبيّن الجرجانيّ أنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم مجرّدة من معاني النّحو " فلا يقوم في وهم ولا يصحُّ في عقل، أن يتفكّر متفكّر في معنى "فِعل" من غير أن يريد إعمال في "اسم" ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال" فِعل" فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك/ من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأً، أو خبراً، أو صفةً، أو حالاً..."[1].

وقد بيّن الجرجاني " أنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكنّي أقول إنّه لا يتعلّق بها مجرّدة من معاني النّحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النّحو وتوخيّها فيها، كالّذي رأيتك، وإلّا فإنّك إذا فكرت في الفعلين أو الاسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشّيء أيهما أولى أن تخبر عنه وأشبه بغرضك، مثل أن تنظر أيّهما مدح أو ذم"[2]

إنّ ما سبق ذكره من آراء الجرجانيّ تؤكّد أنّ صحّة النّظام النّحويّ مرتبطة بصحّة المعنى المعجمّي، فما فائدة جملة صحيحة نحويّاً لكن لا معنى لها، وقد ذكر ذلك في أكثر من مكان في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز [3].

3.3 ابن هشام:

اهتمّ ابن هشام بأثر المعنى المعجميّ في تحديد الوظيفة اللّغويّة للكلمة، ومنحه أهميّة كبرى، فقد وقف كثيراً عند المرجعيّة المعجميّة في تحليليه الشّواهدَ بغية الوصول إلى المعنى الدّلاليّ، وترجيح الرأي الصّواب.

وقد عدّ ابن هشام معرفة المعنى واجباً للوصول إلى المعنى؛ إذ أكّد أنّه من الواجب أن يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصّناعة، ولا يراعي المعنى؛ ووصفه بأنّه كثيراً ما

---

[1] – المصدر السابق، ص 410.

[2] – المصدر السّابق، ص 411.

[3] – للمزيد ينظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص 10، 11. وينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، الصفحات (50، 51،52 54، 100، 101).

تزلّ به الأقدام، وذكر أنّ أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركّباً[1].

إنّ اعتماد الصّورة السّطحيّة لنظم الجملة وما فيها من علائق تركيبيّة وترتيب مواقع الكلمات الّتي يفرضها النّظام النّحويّ للّغة، سيقود إلى تناقض ومعنى متناقض؛ لذلك يجب معرفة معاني الألفاظ والمفردات للكشف عن المعاني الدّلاليّة " فالأصل الّذي جرّده ابن هشام في بيان دور المعنى المعجميّ للّفظ أصلٌ عامٌ؛ إذ درس التّراكيب على هدى منه من دون أن يتّخذ ذلك منطلقاً لدراسة دلالة الألفاظ دراسة تفصيليّة شاملة تقوم على تحديد طبيعة الوظائف الّتي يمكن للّفظ أن يعبّر عنها ورصد العلائق التّركيبيّة الّتي لا تصحّ أن تكون طرفاً فيها"[2]

وعرض ابن هشام الأمثلة على صحّة وجوب الوقوف على المعاني المعجميّة للمفردات من أجل الوصول إلى الإعراب الصّحيح، من ذلك قوله: " اعتراض ابن مالك الثّاني بقوله تعالى:﴿ وإنَّ ربَّك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾[3]، و﴿ إنّي ليحزنني أن تذهبوا به﴾[4]، فإنّ الذّهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثره، والجواب أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لامحالة فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأنّ التّقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنّه يقتضي حذف الفاعل؛ لأنّ (أن تذهبوا) على تقدير منصوب"[5].

وهذا شاهد على أهميّة المعنى المعجميّ في تحديد العلاقة بين المفردات، وإزالة اللّبس الحاصل للمتلقّي ومن ثمّ الوصول إلى الوظيفة النّحويّة لكلّ مفردة في التّركيب، ومن الأمثلة الكثيرة الّتي ظهر فيها اهتمام ابن هشام بالمعنى النّحويّ عند تعدّد الأوجه

[1] – ينظر: مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ابن هشام، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1964، 7/6.

[2] – مغني اللّبيب، ابن هشام، 121.

[3] – النّحل، آية 124.

[4] – يوسف، آية 13.

[5] – مغني اللّبيب، ابن هشام، 251.

الإعرابيّة ليصل إلى الوجه الصّحيح لأنّ العلاقات النّحويّة تتغيّر بتغيّر المعاني المعجميّة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وما كان لبشر أن يكلّمه اللّه إلّا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾[1]، فتحتمل الأوجه الثلاثة: فعلى النّاقصة: الخبر إمّا لبشر، ووحياً استثناء مفرّغ من الأحوال، فمعناه موحياً أو مُوحىً، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصّلاً ذلك من وراء حجاب، أو يرسل بتقدير أو الإيحاء، أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، ولبشر على هذا تبيين، وعلى التّمام والزّيادة، فالتّفريغ في الأحوال المتعدّدة في الضمير المستتر في (لبشر)"[2]. فالمعنى المعجميّ أن تفيد كان النّقصان، فتكون الوظيفة التّركيبيّة أنّ (بشر) في وضع نصب خبر كان، والتّقدير إيحاءً وإيصالاً وإرسالاً، والمعنى المعجميّ الآخر على إتمام الزّيادة، فتكون وظيفته التّركيبية الحال المقدّرة في الضّمير المستتر لبشر.

وممّا ورد في المغني من مراعاة " ما يقتضيه ظاهر الصّناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك. وأوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركّباً ونظير هذا سواء أن يتوهّم في قوله:

لن، ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاءَ

أنّ الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وهذا خطأ، لأنّ أدع منصوب بلن، وأشهد معطوف على القتال"[3].

ومثل ذلك قوله تعالى:"﴿ وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرَاً أَوْ كَبِيْراً إِلَى أَجَلِهِ﴾[4]، فإنّ المتبادر تعلّق (إلى) بـ (تكتبوه)، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدّين، وإنّما هو حال؛ أي مستقرّاً في الذّمّة إلى أجله"[5]، وقد عرض ابن هشام في

---

[1] – الشورى، آية 51.

[2] – مغني اللّبيب، ابن هشام، ص 618. وهناك أمثلة في 616، 628.

[3] – ينظر: مغني اللّبيب، ابن هشام، ص 584.

[4] – البقرة، الآية 282.

[5] – مغني اللّبيب، ابن هشام، ص 585.

الأمثلة العديد من الأقوال ثمّ عرض الوجه الصّحيح الّذي يراعي فيه المعنى المعجميّ ليلاحظ المتلقّي الفرق؛ وليدرك أهميّة المعنى المعجميّ على تحديد الصّيغ، ومن ثمّ تحديد الوظيفة النّحويّة للمفردة.

وفي النّهاية يمكن الإشارة إلى تعدّد المعنى في المغني لابن هشام، فهناك المعنى المعجميّ، المعنى النّفسيّ للأداة، المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد، المعنى التّصريفيّ، المعنى الزّمنيّ، المعنى العام والدّلالة المنطقيّة، وقد أدرك ابن هشام أهميّة المعنى المعجميّ في إدراك المعنى النّحويّ من دون ذكره للمصطلح،" فصورة نظم العناصر في الجملة وظهور بعض المواقع متتالية فيها قد يوحي بوجود علائق نحويّة بين عناصر معيّنة، إلّا أنّ النّظر في دلالة الكلمات في الجملة كثيراً ما يؤدّي إلى رفض تلك العلائق الظّاهريّة"[1].

[1] – منزلة المعنى في نظريّة النّحو العربي، لطيفة إبراهيم النّجار، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ نهاد الموسى، الجامعة الأردنيّة، ك1/ 1995، ص125.

الخاتمة:

توصل البحث إلى نتائج، أهمّها:

1- للّغة ثلاثة أنظمة (الصّوت والصّرف والنّحو) والمعنى المعجميّ نظام رابع من أنظمة اللّغة؛ وهو نظام دلاليّ لتوظيف المعنى المعجميّ للمفرد خارج السّياق وارتباطاته لفهم معنى النّصّ وملابساته.

2- للمعنى المعجميّ أثر في بناء الجملة وتحديد التّوافق بين مفردات الجمل في سياق معيّن.

3- للمعنى المعجميّ أثر في تحديد المعنى النّحو، وقرينة تمنع اللّبس، فبالمعنى المعجميّ نميّز الفاعل من المفعول نحو قولنا: أكل الكثمرى موسى.

4- إذا جاء المعنى المعجميّ مخالفاً لصحّة النّظام النّحويّ في الجملة فسد المعنى.

5- أهميّة المعنى المعجميّ في توجيه المعنى النّحويّ وتحديد دلالته، أمر تنبّه إليه النّحاة القدامى وذكروه في تضاعيف كتبهم.

6- بدا اهتمام النّحاة القدامى منذ سيبويه بالمعنى المعجميّ ، فقد اهتمّ سيبويه في الكتاب بالمعنى المعجميّ في توجيه التّحليل النّحويّ.

7- أكّد عبد القاهر الجرجانيّ في نظريّة النّظم أهميّة المعنى المعجميّ ومعرفة دلالات الكلمات قبل الشّروع في نظمها في جمل وإلّا فقدت الجملة معناها.

8- تعدد المعنى عند ابن هشام من دون الاقتصار على المعنى المعجميّ، ومثّل ابن هشام مرحلة متقدّمة من الدّرس اللّغويّ العربيّ، إذ عدّ المعنى المعجميّ أصلاً مهمّاً في الوصول إلى المعنى الحقيقيّ المطلوب وتوجيه الإعراب.

ثبت المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**

1. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجانيّ، تح: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، لا. ت.
2. الأصول، دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب ـ النّحو ـ فقه اللّغة ـ البلاغة، د. تمّام حسّان،1420هـ، 2000م.
3. دلالة الألفاظ، إبراهيم انيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط3، 1976.
4. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، تح. السّيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت – لبنان،
لا . ط، 1398 هـ / 1978 م.
5. دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، تر. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، لا. ط، لا.ت.
6. علم الدّلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، الأردن، د.ط، 2001.
7. علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ، هادي نهر، دار الأمل للنّشر والتّوزيع، إربد . الأردن، ط1، 2007.
8. علم الدلالة السيمانتيكيّة والبراغماتيّة في اللّغة العربيّة، شاهر الحسن، دار الفكر، عمان، ط1، 2001م.
9. علم الدّلالة العربيّ – النّظريّة والتّطبيق، فايز الدّاية، دار الفكر – دمشق، ط2، 1417 هـ/1996 م.
10. علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، محمود السّعران، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، ط2، 1999م.
11. الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988.
12. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط2، 1979 م.

13. مبادئ اللّسانيّات، أحمد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط2، 1999.
14. المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، د. محمّد احمد أبو الفرج، دار النهضة العربيّة بيروت، ط1، 1966.
15. معاجم الموضوعات في ضوء علم اللّغة الحديث، محمّد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة للطّبع والنّشر والتّوزيع، الإسكندريّة، مصر د. ط، 2002.
16. المعنى وبناء القاعدة النّحويّة، محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة دمشق م25، ع 1و2، 2009.
17. مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ابن هشام، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1964.
18. منزلة المعنى في نظريّة النّحو العربي، لطيفة إبراهيم النّجار، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ نهاد الموسى، الجامعة الأردنيّة، ك1/ 1995.
19. النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشروق، ط1، 1420 هـ، 2000 م.

Establish sources and references:

❖ The Holy Quran
1. Al ketab, Sibawayh, Tah Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1988.
2. Al-Osoul, an epistemological study of the linguistic thought of the Arabs - grammar - jurisprudence - rhetoric, d. Tammam Hassan, 1420 AH, 2000 AD.Semantics, Ibrahim Anis, Anglo-Egyptian Library, 3rd Edition, 1976.
3. Applied Semantics in the Arab Heritage, Hadi Nahr, Dar Al-Amal for Publishing and Distribution, Irbid - Jordan, 1, 2007.

4. Arab Semantics - Theory and Practice, Fayez Al-Daya, Dar Al-Fikr - Damascus, 2, 1417 AH / 1996 AD.
5. Asrar Al-Balagha, Abdel-Qaher Al-Jarjani, edited by: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press, Cairo, no. NS.
6. Dictionaries of Subjects in the Light of Modern Linguistics, Muhammad Suleiman Yacout, Dar al-Ma`rifa al-jamiya for printing, publishing and distribution, Alexandria, Egypt d. i, 2002.
7. Evidence of Miracles, Abd al-Qaher al-Jurjani, p. Mr. Muhammad Rashid Rida, House of Knowledge, Beirut - Lebanon, no. I, 1398 AH / 1978 AD.
8. Grammar and Semantics: An Introduction to the Study of Grammatical Semantic Meaning, Muhammad Hamasah Abdel Latif, Dar Al-Shorouk, 1, 1420 AH, 2000 AD.
9. Linguistic dictionaries in the light of modern linguistics studies, d. Muhammad Ahmad Abu al-Faraj, Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut, 1, 1966.
10. Linguistics Principles, Ahmed Kaddour, House of Contemporary Thought, Beirut - Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 2nd Edition, 1999..
11. Linguistics: An Introduction to the Arab Reader, Mahmoud Al-Saaran, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt, 2nd Edition, 1999 AD.
12. Mughni Al-Labib in the Books of Arabs, Ibn Hisham, T. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Beirut, 1, 1964.
13. Semantics (The Science of Meaning), Muhammad Ali Al-Khouli, Dar Al-Falah for Publishing and Distribution, Jordan, d.T, 2001.
14. Semantics and pragmatics in the Arabic language, Shaher Al-Hassan, Dar Al-Fikr, Amman, 1, 2001 AD.
15. The Arabic language, its meaning and structure, Tammam Hassan, The General Egyptian Book Authority, 2nd Edition, 1979 AD.

16. The Meaning and the Building of the Grammatical Base, Mahmoud Hassan Al-Jassem, Damascus University Journal, Vol. 25, Vol. 1 and 2, 2009.
17. The role of the word in language, Stephen Ullman, tr. Kamal Muhammad Bishr, Youth Library, no. T, no. T.
18. The Status of Meaning in the Theory of Arabic Grammar, Latifa Ibrahim Al-Najjar, PhD thesis, supervised by Professor Nihad Al-Mousa, University of Jordan, 1/1995.

أثر التَّداعي في بناء الحُقول الدَّلاليَّة في معجم "فقه اللُّغة وأسرار العربية" للثعالبي(429هـ)

الدكتورة وصال الحميد
كلية الآداب/ جامعة البعث

الملخص:

يتناولُ هذا البحثُ العلاقةَ بين التَّداعي النَّفسيِّ ونظريةِ الحُقول الدَّلاليَّة، وما قامَ به علماءُ اللُّغة المحدثون من تنظيمٍ لهذا التَّداعي وضبطٍ بحيث أمكنَ توظيفُه في الحقلِ المعجميِّ لبناءِ ما يُعرَفُ بمعجماتِ الحُقول الدَّلاليَّة، وما للتَّداعي من أثرٍ في بناءِ معجماتِ المعاني قديماً. وتقييداً لحدودِ البحثِ اخترنا **فقهَ اللُّغة وأسرارَ العربيَّة للثَّعالبي (ت:429هـ)** لما امتازَ به هذا المعجمُ من محاولاتٍ جادَّةٍ في ضبطِ العمليَّةِ النَّفسيَّةِ لخلقِ أبوابٍ وحقولٍ مُنظَّمةٍ إلى حدٍّ كبير.

الكلمات المفتاحية: التَّداعي ، الحُقول الدَّلاليَّة، معجمات المعاني، الثَّعالبي، فقه اللُّغة.

The Impact of Association on the Construction of Semantic Fields in the Dictionary of "Philology and Secrets of Arabic" by Al-Tha'alibi(d.429AH)

Abstract

This research deals with the relationship between psychological association and the theory of semantic fields and what modern linguists have done in organizing and controlling this association so that it can be employed in the lexical field to build what supports the dictionaries of semantic fields and the effect of association in building dictionaries(of meanings) in the past. In order to constrain the limits of the research, we chose the Philology and Secrets of Arabic by Al-Thaalibi (D. 429 AH) because of the serious attempts of this dictionary to control the psychological process to create highly organized entries and fields.

Keywords: association, semantic fields, lexicons of meanings, al-Tha'alibi, philology.

المقدَّمة:

ما الكلامُ إلا تعبيرٌ عن الفِكْرِ، إذ تختزلُ الكلمةُ فكرةً أو مفهوماً أو ارتباطاً نفسيَّاً، والأفكارُ والمفهوماتُ تتصلُ في دماغِنا في شبكةٍ معقّدةٍ من العلاقاتِ، وكذا الكلماتُ المعبِّرةُ عنها. وقد حاولَ الفلاسفةُ وعلماءُ النَّفسِ ومن ثَمَّ علماءُ اللُّغة فهمَ هذه الشَّبكةِ من العلاقاتِ المركَّبةِ بين الفكرةِ والفكرةِ والمفردةِ والمفردة؛ فتكلَّمَ الفلاسفةُ على تداعي الأفكارِ وتحدَّث فرويد عن التَّداعي الحرّ، وأفاد علماءُ اللُّغة المحدثون من هذه الفكرةِ، فقد تحدَّثَ دُه سوسور عن مفهومِ التَّداعي في سياقِ حديثِهِ عن العلاقاتِ النَّظميَّةِ السِّياقيَّةِ والعلاقاتِ الجَدوليَّةِ الاستبداليَّةِ، إذ ربطَ بين التَّداعي وقدرةِ اللُّغة على استبدالِ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ أخرى بحيث تستطيعُ تشكيلِ جداولٍ من خلال العلاقاتِ الجدوليَّة الاستبداليَّة، وأضافَ المحدثون بعده ما يُعرَفُ بالحُقولِ السِّياقيَّة، فاجتمعَ عندنا نوعانِ من الجداولِ أو من الحُقولِ أسهمَ في تشكيلهما نوعانِ من التَّداعي: تداعٍ أفقي وتداعٍ عمودي، أحدُهما على المحورِ النَّظميِّ والآخرُ على المحورِ الجدوليِّ أو العموديّ.

يُعدُّ المعجمُ الميدانَ التَّطبيقيَّ لنظريةِ الحُقول الدَّلاليَّة، فقد سعى المحدثون في القرنِ التاسع عشر إلى بناءِ معجماتٍ تقومُ على مبدأ تجميعِ الألفاظِ ذاتِ المعاني المترابطةِ في حقلٍ واحدٍ تتفرَّعُ أحياناً إلى حقولٍ أصغرَ، وكانَ العربُ قد اهتدَوا إلى هذا النَّمطِ من التَّأليفِ في وقتٍ مبكِّرٍ فيما سمَّاه الدَّارسون بمعجماتِ المعاني، وقد مرَّ التَّأليفُ في هذا النَّوع بمراحلَ إلى أن وصلَ إلى النُّضجِ، ويمثِّلُ معجمُ **فقهِ اللُّغة للثَّعالبيِّ** تنظيماً ينمُّ على وعيٍ لمنهجِ التَّأليفِ وإن كان لم يعتمدْ تسلسلاً أو ترتيباً واضحاً للأبوابِ بخلافِ الهمذانيِّ وابن سيده مثلاً.

منهجُ البحث:

اتَّبعَ البحثُ المَنهجَ الوصفيَّ الذي يرمي إلى وصفِ الظَّاهرةِ وصفاً آنياً لا تاريخيَّاً بعيداً عن المقارنةِ، والاكتفاءِ بالاستنتاجِ بعدَ استقراءِ عناصرِ الظَّاهرة.

هدفُ البحث:

وصفُ الحُقول الدَّلاليَّةِ في معجمِ الثَّعالبيَّ، وبيانُ العلاقاتِ الدَّلاليَّةِ بين الحُقولِ وبين المفرداتِ داخلَ الحقلِ الواحدِ، ومن ثَمَّ بيانُ أثرِ التَّداعي في بناءِ هذه الحُقول.

التَّداعي (Association) في علمِ النَّفسِ (ويُسمَّى أيضاً الاقتران أو التَّرابط):

"علاقةٌ وظيفيّةٌ بين ظواهرٍ نفسيَّةٍ تنشأ في أثناءِ خبرةِ الفردِ، وتؤدي بطبيعتها إلى أن ظهورَ الواحدةِ في العقلِ يستدعي ظهورَ الأخرى، أو عمليةُ تأسيسِ هذه العلاقة."[1] وله عند علماءِ النَّفسِ قوانينُ عِدَّة: الأوَّل قانونُ الاقترانِ، والثَّاني قانونُ المشابهةِ، والثَّالثُ قانونُ التَّضاد[2]. وهو نوعان: تداعٍ مقيَّدٌ وتداعٍ حُرٌّ؛ فالتَّداعي المقيَّد Controlled (Association) هو: "العمليةُ التي يتعيَّنُ بها نوعُ الاستجابةِ المطلوبةِ من الفردِ وفقاً لما تحدِّدُهُ التَّعليماتُ كأنْ يُطلَبُ منه ذكرَ الكلمةِ المضادةِ لكلمةٍ ما"[3] أمَّا التَّداعي الحُرّ: " Free Association "فهو: "العمليَّةُ التي ترِدُ فيها الخواطرُ على ذهنِ الفردِ عند تأثرِّهِ بمثيرٍ إذا لم تكنْ هناك تعليماتٌ تحدِّدُ نوعَ الاستجابة"[4].

ويعدُّ التَّداعي الحُرُّ المبدأَ الأساسيَّ في التَّحليلِ النَّفسيِّ، وقد لجأَ إليه فرويد في العلاجِ بعد التنويمِ المغناطيسيَّ، ويقصدُ به فرويد أن يقولَ المريضُ كلَّ شيءٍ في تلقائيَّةٍ

[1] معجم علم النفس والتربية، مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة (لجنة علم النفس والتربية)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م، 16/1.

[2] يُنظَر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، 1982م،263/1.

[3] معجم علم النفس والتربية، مجمع اللُّغة، 16/1.

[4] المرجع السابق، 16/1.

من دون انتقاءٍ أو تعمُّدٍ، أي أن يعبَّرَ عن كلِّ الأفكارِ التي ترِدُ إلى ذهنِهِ بعفويَّة[5]. وفي التَّداعي الحُرِّ يكشفُ استدعاءُ الألفاظِ بعضها لبعض عن التَّرابطِ الشُّعوريِّ واللاشعوريِّ، بين الصَّريحِ والمكبوتِ من الرَّغباتِ والصِّراعاتِ، وبعضُ التَّداعي يأتي عَرَضاً وبعضُه يكونُ متناسباً ومتَّسقاً ومنطقياً[6]. وتداعي الألفاظِ يعني التَّرابط الذي يكون بين الألفاظِ بحيث تستدعي معانيها ألفاظاً أخرى متعلقةً بالمعاني الأولى[7].

تكلم فردينان دُه سوسور على التَّداعي[8]، والتَّداعي جانبٌ نفسيٌّ وهو مصطلحٌ سيكولوجي خارج اللُّغة وليس داخلها، ما جعلَ منه مأخذاً على سوسور، وقد فسَّر مفهوم التَّداعي بوساطةِ العلاقاتِ داخل منظومةِ اللُّغة؛ إذ يميّزُ سوسور بين نوعينِ من العلاقاتِ في منظومةِ اللُّغةِ: علاقاتُ السِّياق (العلاقاتُ النَّظميَّة السِّياقيَّة) وعلاقاتُ التَّداعي (العلاقاتُ الجدوليَّةُ الاستبداليَّة). وترتبطُ علاقاتُ السِّياق syntagmatique بخاصيّةِ الخَطيَّةِ، ويمكنُ تعريفُها بالعلاقةِ التي تقيمها الوحدةُ اللُّغويَّةُ مع الوحداتِ الأخرى العائدةِ للمستوى نفسه، وتأتلف معاً لتشكِّل نظيماً syntagme، وعلى المحور النَّظميِّ تتشكَّل الأنساق، وفي هذه الأنساق تتجلَّى العلاقاتُ السِّياقيَّةُ التي تظهر في قواعدَ لغويَّةٍ تحدِّد الأنساقَ الممكنةَ وتثبتها، فلابدَّ مثلاً للصِّفة من أن تطابقَ الموصوف، ولابدَّ من تعريفِ المبتدأ وتنكيرِ الخبر، ولابدَّ للفعل من أن يتقدَّم على الفاعل، وهكذا... ولكن ماذا إذا وجدنا أنفسنا أمام جملةٍ مثل: (حفريات التِّلفاز اللَّحميِّ والزَّمنيِّ هي حمامٌ صخريٌّ وصغيرٌ عصفوريٌّ يغمزُ خشبيّاً)... إن مثل هذا النسق السليم من الناحية السياقية النظمية يجعلنا

---

[5] يُنظَر: معجم علم النفس والتحليل النفسي، د. فرج عبد القادر طه وآخرون، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ص 109،110.

[6] يُنظَر: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، د. عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000م، ص190.

[7] يُنظَر: المرجع السابق، ص190.

[8] يُنظَر: مدخل إلى اللسانيات، د.رضوان القضماني، جامعة البعث، حمص، 1988م، ص67،68، ومحاضرات في الألسنية العامة، ، فردينان ده سوسور، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصير، دار نعمان للثقافة، بيروت، 1984م، من ص149 إلى ص153.

نتأكد من أن العلاقات النَّظميَّة السِّياقيةَ ليست كل شيء، إذ إن هذه الكلمات لا تشكِّل معاً مجموعاتٍ يستدعيها ذهن الإنسان؛ فالحفرياتُ تستدعي التُّربة والصَّخر...، والتِّلفازُ يستدعي الملَّون والأبيض والأسود لا اللَّحميّ والزَّمنيّ... ومن هنا تأتي أهميَّةُ علاقاتِ التَّداعي: إنَّها علاقاتُ الإبدال بين الوحداتِ القادرةِ على القيامِ بالفعلِ نفسه، وهي تسمح للمتكلِّم بالانتقاء بين قائمةٍ من الألفاظ التي يستدعيها الذِّهن، وتبعاً للإمكانات التي تقدِّمها اللُّغة.

فالتَّداعي مرتبطٌ بالعلاقاتِ الجدوليَّةِ الاستبداليَّةِ، ففي اللُّغة قدرةٌ كامنةٌ على تشكيل ألفاظها في مجموعاتٍ وجداولَ يستدعي بعضها بعضا.

والتَّرابط بين الألفاظ على المحور النَّظميِّ السِّياقيِّ هو ما يسمى المصاحبة عند بعض الباحثين[9] أو الاقتران اللَّفظيِّ (Collocation) الذي يُعرَّف بأنه: "الميلُ الاعتياديُّ لكلمةٍ ما على مصاحبةِ كلماتٍ معيَّنةٍ دون غيرها."[10] أي "التّكرار المشترك لبعض الألفاظ"[11]، فلفظ طويل يمكن أن يقترن بكلمات من مثل رجل، نبات، طريق... ولكنه لا يقترن بلفظ جبل، إذ نقول جبل عالٍ أو جبل شاهق، ولفظ خرير يستدعي لفظ الماء والنهيق الحمار...

وقد يسمّي بعض الباحثين استدعاءَ الألفاظ بعضها لبعض تداعياً على كلا المحورين االنَّظميِّ، والاستبداليِّ، إذ يعرِّف الدكتور إميل يعقوب وزميلاه التَّداعي بقولهم: "التَّداعي(association) في المعنى العام؛ اقترانُ شيءٍ أو مفهومٍ بأشياءَ ومفاهيمَ أخرى في ذهن المتكلِّم أو السَّامع. ويتكلَّم اللسانيون على التَّداعي النظمي أو التركيبي

---

[9] المصاحبة شكل من أشكال العلاقة الأفقية على المستوى المعجمي، وقد دُرِست العلاقات الأفقية(syntagmatic) بين المفردات المعجمية تحت عنوان المصاحبة، كما دُرِست العلاقات الرأسية (paradigmatic) تحت عنوان الحُقول الدَّلاليَّة. يُنظَر: المصاحبة في التعبير اللغوي، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، ص34.

[10] Semantics, Palmer, Cambridge University Press, 1976, p 76.

[11] التحليل الدلالي: إجراءاته ومناهجه، د.كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة،2000م،35/1.

association syntagmatique عند تكرار كلمتين متجاورتين إحداهما بالأخرى في السلسلة الكلامية، مثل تداعي كلمتي(كرسي)، و(جلس). كما يتحدثون عن التَّداعي الاستبداليِّ association paradigmatique عند اقتران كلمتين يمكن استبدال إحداهما بالأخرى في المكان ذاته من السِّلسلة الكلاميَّة، مثل اقتران كلمتي (دفتر)، و(كتاب)."[12]

إن ظاهرتي المصاحبة والتَّداعي تبنيان المعجماتِ القائمةَ على أساس الموضوعات، إذ الموضوع هو مجموعة المفردات التي تنتمي إلى عائلةٍ لغويَّةٍ واحدة، والتَّرادف والصِّلات الدَّلاليَّة هي مما يؤسّس العائلةَ اللغوية.[13] ومن العلماء من حاول الرَّبط بين المصاحبة والحُقول الدَّلاليَّة في التَّأليف المعجميِّ إذ طوَّر بعضهم مفهوم الحُقول الدَّلاليَّة في سبعينيات القرن الماضي، وكانت نظريتُهم تقوم على أساس المركَّبات الزَّوجية، وتتألَّف هذه المركَّبات نمطياً من اسم وفعل أو من صفة وموصوف... وترتبط المفردتانِ من كل مركَّب بدلالةٍ ضروريَّةٍ فلا يمكن أن نفسَّرَ ينبح بلا ذكر الكلب، أو الأشقر من دون ذكر الشَّعْر، والعضّ من دون ذكر الأسنان وهكذا.[14] وقد سمَّى بعضهم الحُقولَ الدَّلاليَّةَ التي تشمل مجموعاتِ الكلمات المترابطة عن طريق الاستعمال الحُقول السنتجماتية Syntagmatic fields أو الحُقول السِّياقية، وقد كان بوزج W.Pozig (عام 1974م) أول من درس هذه الحُقول، وذلك حين وجَّه اهتمامَه إلى كلمات مثل: (كلب_ نباح)، (فرس_ صهيل)، (يرى_ عين)، (يمشي_ قدم)، (سمع_ أذن)،(أشقر_شعر)، (ينتقل_ سيارة)...[15]

---

[12] قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية(عربي_ إنكليزي_ فرنسي)، د. إميل يعقوب، د. بسام بركة، مي شيخاني، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987م، ص114.

[13] يُنظَر: الموضوعية البنيوية: دراسة في شعر السياب، عبد الكريم حسن، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1403هـ/1983م، ص32،33.

[14] يُنظَر: المصاحبة في التعبير اللغوي، د. محمد حسن عبد العزيز، ص42.

[15] يُنظَر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1989م، ص80،81.

الحُقول الدَّلاليَّة:

بدأت فكرة الحُقول الدَّلاليَّة تتبلور في عشرينيات القرن العشرين الميلادي وثلاثينياته على أيدي علماء ألمان وسويسريين، وكان من أبرزهم الألماني ترير Trier عام 1934م إذ استطاع بدراسته التَّنظيميَّة لحقل الذَّكاء(الفِكر) في اللُّغة الألمانية أن يبلور ويجمع في انسجامٍ الأفكارَ الموجودةَ في فترته بطريقة أسست مدرسة أو تياراً أو منهجاً عُرِف بنظرية الحُقول الدَّلاليَّة.[16]

تعتمد هذه النَّظرية على الفكرة المنطقيَّة التي تقول بأن الدَّلالاتِ لا توجد منعزلةً الواحدة تلو الأخرى في الذِّهن، بل لابدَّ لإدراكها من ارتباط كل دلالةٍ منها بدلالة أو بدلالات أخرى؛ فلفظ إنسان لا يمكن أن نعقله إلا بالإضافة إلا الحيوان مثلاً، ولفظ الرَّجل بربطه بلفظ امرأة، ولفظ حار بربطه ببارد...وهكذا. فالكلمة عند أصحاب هذه النَّظرية لامعنى لها بمفردها، ولكنها تكتسب معناها في ضوء علاقاتها بالكلمات الأخرى، ومعنى هذه الكلمة لا يتحدَّد إلا ببحثها مع أقرب الكلمات إليها ضمن مجموعة واحدة.[17]

وبدأت دراسةُ الألفاظ وفقاً لهذه النَّظرية بدراسةِ مجالاتٍ محدَّدةٍ من اللُّغة، شكلَّت فيما بعد المعجماتِ، فقد دُرِست في فرنسا _على سبيل المثال_ مجالاتٌ تتعرَّض ألفاظُها للتَّغيُّر والامتداد السَّريع، وتعكس تطوراً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً مهمَّاً، وقام بهذه الدِّراسة Matore(1953م) وأتباعه في خمسينيات القرن العشرين، وأهم الحُقول أو المجالات التي أقيمت عليها الدِّراسة: ألفاظ القرابة، والألوان والنَّبات، والأمراض، والأدوية، والطَّبخ، والأوعية، وألفاظ الأصوات، وألفاظ الحركة، وقطع الأثاث، والخواصّ الفكرية، والأيدلوجيات، والجماليات، والمثل، والدين، والإقطاع، ومؤيدو البلاط والخارجون عليه،

[16] أصول تراثية في نظرية الحُقول الدَّلاليَّة، د. أحمد عزوز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م، ص10.

[17] يُنظَر: التحليل الدلالي: إجراءاته ومناهجه، د. كريم زكي حسام الدين، 119/1،120.

والأساطير والخرافات، والتِّجارة، والعداوة والهجوم، والاستقرار والإقامة، والحيوانات الأليفة، وصفات العمر، وأعضاء البدن...[18]

وقد رأى كثير من الباحثين أن مثل تلك الدِّراسات لمجالاتٍ محدَّدةٍ من الألفاظ أجدى وأنفع من دراسة الكلمات منعزلةً عن مجالها وعصرها.[19] فكلمات كل لغةٍ _وفقاً لهذه الفكرة_ تُصنَّف في مجموعاتٍ ينتمي كلٌّ منها إلى حقلٍ دلاليٍّ معيَّن وعناصر كلِّ حقلٍ يحدِّد كل منها معنى الآخر، ويستمدُّ قيمته من مركزه داخل النِّظام[20].

وقد أسهم اللُّغويون الأنثروبولوجيون في تقدُّم نظرية الحُقول الدَّلاليَّة عن طريق التَّصنيفات العامَّة التي قاموا بها في مجالاتٍ ثقافيةٍ متنوِّعةٍ، ومنهم من قام بدراساتٍ ترتكز على أساس سؤال الشَّخص أن يصنف الألفاظ داخل مجال ما ، وذلك من أجل تحديد التَّفريعات في داخل التَّركيب المعجمي، وهذه التَّفريعات تكشف عن تصوّر المتكلِّم لكيفية تنظيم الأشياء الموجودة في العالم من حولنا[21].

تعريف الحقل الدلالي:

تطالعنا في الكتب اللُّغوية العربية تعريفاتٌ عِدّة للحقل الدَّلالي نقلها مؤلفو هذه الكتب عن علماء غربيين، ولا سيما أولمان (s.ullmann)، وليونز (J.lyons)، وجورج مونان (G.Mounin)، وتعبّر هذه التَّعريفات في مجملها عن أن الحقل الدَّلاليَّ: "مجموعةٌ من الكلمات المترابطة فيما بينها بعلاقاتٍ دلاليَّةٍ، وتقع تحت لفظ عام يجمعها".

يعرّف ullmann الحقل الدلالي بقوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللُّغوية يعبِّر عن مجالٍ معيَّن من الخبرة"[22]، وLyons بقوله: "مجموعةٌ جزئيَّةٌ لمفردات اللُّغة."[23] أما

---

[18] يُنظَر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1988م، ص83.

[19] يُنظَر: دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1972م، ص8.

[20] يُنظَر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص82.

[21] علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص86.

[22] المرجع السابق، ص79.

جورج مونان فيرى أنَّ الحقل الدلالي: مجموعة من الوحدات المعجميَّة التي تشمل مفهوماتٍ تندرج تحت مفهومٍ عامٍّ يحدِّد الحقل[24]

أنواع الحُقول الدَّلاليَّة والعلاقات داخل الحقل الدَّلاليّ:

حدَّد الباحثون أنواعاً للحُقول الدَّلاليَّة، وأنماطاً من العلاقات التي تربط بين الكلمات داخل الحقل الدَّلاليِّ، فأمّا الأنواع فهي كما يحدِّدها ullmann ثلاثة:

1- الحُقول المحسوسة المتصلة، ويمثلها نظام الألوان في اللُّغات.

2- الحُقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة، ويمثِّلها نظامُ العلاقات الأسريَّة.

3- الحُقول التَّجريديَّة، ويمثلها ألفاظُ الخصائص الفكرية.[25]

أمّا العلاقات فهي التَّرادف synonymy، والاشتمال أو التَّضمن hyponymy، والتَّضاد antonymy، والتَّنافر incompatibility، وعلاقة الجزء بالكلِّ part-whole relation.[26]

قد تحوي بعض الحُقول الدَّلاليَّة كثيراً من هذه العلاقات، في حين أن حقولاً أخرى لا تحوي إلا علاقةً واحدةً، وبعض العلاقات قد يكون ضرورياً لتحليل بعض اللُّغات دون الأخرى.

1- التَّرادف: " يتحقق التَّرادف حين يوجد تضمّن من الجانبين. يكون (أ) و(ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ). كما في كلمة "أم" و"والدة""[27].

2_ الاشتمال: يختلف الاشتمال عن التَّرادف في أنه تضمّن من طرفٍ واحد. يكون (أ) مشتملاً على (ب) حين يكون (ب) أعلى في التَّقسيم التَّصنيفيِّ أو التَّفريعيِّ (Toxonomic)؛ مثل "فرس" الذي ينتمي إلى فصيلة أعلى "حيوان"، وعلى هذا فإنَّ معنى "فرس" يتضمَّن معنى "حيوان".

---

[23] المرجع السابق، ص79.

[24] أصول تراثية في نظرية الحُقول الدَّلاليَّة، د. أحمد عزوز، ص11.

[25] يُنظَر: المرجع السابق، ص107.

[26] يُنظَر: المرجع السابق، ص 98.

[27] أصول تراثية في نظرية الحُقول الدَّلاليَّة، د. أحمد عزوز، ص 98.

3_ علاقة الجزء بالكلِّ: علاقة الجزء بالكلَّ مثل علاقة اليد بالجسم، والعجلة بالسَّيارة، والفرق بين هذه العلاقة وعلاقة الاشتمال أن اليد ليست نوعاً من الجسم ولكنها جزء منه بخلاف "الفرس" الذي هو نوع من الحيوان وليس جزءاً منه.[28]

4_ التَّضاد: هناك أنواع متعددة من التَّقابل ترد تحت ما سمَّاه اللُّغويون بالتَّضاد:

أ_ التضاد الحاد، أو التضاد غير المتدرِّج؛ مثل حي _ ميت، متزوج _ أعزب، وذكر _ أنثى.

وهو تقسيم لا يعترف بدرجات أقل أو أكثر، والنَّقيضان لا يجتمعان، فلا يمكن أن يصدقا معاً أو يكذبا معاً.[29]

ب_ التضاد المتدرِّج: ويمكن أن يقع بين نهايتين لمعيار متدرج؛ كأن نقول: الماء غال، أو دافئ، أو معتدل، أو مائل للبرودة، أو بارد، أو متجمِّد.[30]

ج_ العكس كالعلاقة بين بين باع واشترى، أو كالعلاقة بين زوج وزوجة.[31]

5_ التَّنافر: يرتبط التَّنافر بفكرة النَّفي مثل التَّضاد. ويتحقَّق داخل الحقل الدَّلاليِّ إذا كان (أ) لا يشتمل على (ب)، و(ب) لا يشتمل على (أ)، أي أنه عدم التَّضمين من طرفين؛ وذلك مثل العلاقة بين خروف وفرس وقط وكلب.[32]

نظرية الحقول الدلالية والمعجم:

يعدُّ المجال المعجميُّ من أهم تطبيقاتِ نظريةِ الحُقولِ الدَّلاليَّةِ؛ إذ أصبحت اللِّسانياتُ الحديثةُ طموحةً بعد ظهور هذه النَّظرية لإعادة بناء نظام المعاني، وذلك عندما تلاقت البنيويةُ مع علم الدَّلالة، وشهد هذا اللُّقاءُ بناءَ مجموعاتٍ من الكلمات على أساس

---

28 المرجع السابق، ص100.

29 المرجع السابق، ص102.

30 يُنظَر: المرجع السابق، ص102،103.

31 يُنظَر: المرجع السابق، ص103.

32 يُنظَر: أصول تراثية في نظرية الحُقول الدَّلاليَّة، د. أحمد عزوز، ص105،106.

وجود خصائصَ معيَّنةٍ لهذه الكلمات، وكانت محاولةٌ طموحةٌ لإعادة بناء المعجم ولاسيما بعد أن أعرب اللغويون المحدثون عن عدم رضاهم عن الطريقة الآليَّة في تبويب الكلمات بطريقة الألف باء، ورأوا تصنيفها على أساس المعاني وظهرت محاولاتٌ كثيرةٌ لتصنيف مفردات اللُّغة في معجمات المعاني أو المفهومات Conceptual dictionaries معتمدةً على فكرة الحقل الدَّلاليِّ الذي يفترض وجود مجموعةٍ من المعاني تتفق في الملامح الدَّلاليَّة المشتركة، ويمكننا عن طريق الحقل الدَّلالي أن نقف على البنية الدَّلاليَّة لكلِّ لغةٍ، والتي تختلف من لغةٍ إلى أخرى باختلاف الثَّقافة والتَّجارب للمجموعة اللُّغويَّة...[33]

إنَّ تصنيف معجمٍ وفقاً لنظرية الحُقول الدَّلاليَّة لم ينضج في الغرب إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولعل أشهر معجمٍ أوربيٍّ مبكِّر صُنِّف على أساس الموضوعات أو المفهومات المعجم الذي قدَّمه Roget لكلمات اللُّغة الإنجليزية وعباراتها، وقد طُبِع لأوَّل مرَّة عام 1852م، وأعيد طبعه عشرات المرات، ثم وُجِدت أعمالٌ مشابهةٌ في الألمانية (1933م) والإسبانية(1942م).

وقد كان للعرب في هذا المجال قصب السَّبق، إذ اهتدى العرب إلى التَّصنيف في المعاني مع بداية جمع اللُّغة في أواخر القرن الأوَّل وبداية الثَّاني الهجريين، وظهرت الرَّسائل التي تخصَّصت بموضوعٍ معيَّنٍ في وقتٍ مبكِّرٍ من تاريخ الدِّراساتِ اللُّغويَّة العربيَّةِ، ثمَّ تطوَّرت الرَّسائلُ إلى كتبٍ يمكن عدُّها معجماتٍ ككتاب **الألفاظ لابن السكيت**(ت 244هـ)، و**الألفاظ الكُتَّابية للهمذاني**(ت نحو 320هـ)، وتلا ذلك مرحلةٌ نَضَجَ فيها التَّأليفُ في معجمات المعاني، وكان أشهر معجمات هذه المرحلة **فقه اللُّغة وأسرار العربية للثعالبي** (ت:429هـ)، **والمخصَص لابن سيده الأندلسي**(ت:458هـ).

وقد كان الهدف من تأليف هذه المعجمات رفد الشَّاعر أو الخطيب بما يحتاج إليه من مفرداتٍ في معنى ما، فتكون تلك المعجمات جمعاً لكلِّ ما قد يخطر على بال الإنسان من مفردات قد تتصل فيما بينها بعلاقة التَّرادف أو التَّضاد أو الاشتمال أو المصاحبة أو غيرها...

[33] يُنظَر: المرجع السابق، 121/1،122.

العلاقات داخل الحقول في معجم فقه اللُّغة للثعالبي وأثر التَّداعي في بناء هذه الحقول:

أولاً: التَّداعي المنظم والتَّداعي العشوائي:

يقع كتابُ الثَّعالبي في قسمين؛ الأوَّل فقه اللُّغة والثاني سرُّ العربية، بلغ عدد الحقول الكليَّة(الأبواب) في القسم الأوَّل ثلاثين باباً قسم كل باب إلى فصول(حقول فرعية) حتى قاربت السِّتمائة فصل، وخصَّص القسم الثَّاني لمسائل في العربيَّة وخصائصها الدَّقيقة، وما يعنينا في الدِّراسة القسم الأوَّل.

لا علاقة دلاليَّة أو منهجيَّة واضحة بين الأبواب، أمَّا الفصول فتجمعها غالباً علاقةٌ متينةٌ بعنوان الباب، لكنَّها أحياناً ترتبط فيما بينها بعلاقات التَّداعي المنظَّم، وأحياناً بعلاقات التَّداعي العشوائيّ غير المنطقيِّ الذي يكون تارةً ضرباً من التَّداخل أو غيابِ التَّرتيب والتَّسلسل، وتارةً أخرى يكون ضرباً من الاستطراد؛ فمن التَّداعي المنظَّم ما ورد في باب "**الأصول والرؤوس والأعضاء والأطراف وأوصافها وما يتولد عنها وما يتصل بها وما يُذكَر معها**"[34] إذ نجد تسلسلاً منطقياً للفصول متدرِّجاً من أعلى خلق الإنسان، يبدأ بالرَّأس والشَّعر ثمَّ الحاجب ثمَّ العين ثمَّ الأنف ثمَّ الفم فالأسنان... وهكذا ، ومن ذلك أيضاً الباب الرَّابع عشر[35]، وهو بابٌ غاية في التَّنظيم تحدث فيه عن السِّن، إذ بدأ الثَّعالبيُّ بالإنسان ورتب سِنَّه من الطُّفولة إلى الشَّيخوخة، ثم انتقل إلى صنوف الحيوانات في سنِّها، ففصلٌ في سنِّ البعير وآخر في سنِّ الفرس وثالثٌ في سنِّ البقرة الوحشيَّة ... وهذا التَّداعي المنظَّم ميزةٌ من ميزات موضوعات الثَّعالبيِّ في معجمه إذ اتَّسمت بـ" تدرّجها وتسلسلها من الكليَّات إلى الجزئيات، ومن الأصول إلى الفروع، ومن الهيئات والأشكال الخارجية إلى الأحوال والدَّخائل. ومن الخطوط الكبرى والصُّور المشتركة، إلى الوجوه والعناصر والملامح الدَّقيقة، في تنويعٍ، وتفصيلٍ، وترتيبٍ يستدعي التَّقدير والإعجاب بهذه

فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، 1420هـ/2000م، ص 141 وما بعدها.

35 المصدر السابق، ص133 وما بعدها.

الإحاطة والغنى والعرض..."[36] فأظهرُ العلاقات في تأليف حقول الثَّعالبيِّ كانت علاقةُ التَّدرُّج التي نلمسها في أغلب فصوله أو قل حقوله؛ ومن أمثلة الحُقول التي امتازت بالتَّدرُّج الواعي حقلٌ في ترتيب الطُّول وآخر في ترتيب القِصر، ففي الباب السَّادس الذي حمل عنوان "**في الطول والقصر**" كان الفصل الأوَّل "**في ترتيب الطُّول على القياس والتقريب**" يقول فيه: "رَجُلٌ طَويلٌ ثُمَّ طُوَالٌ* فإذا زَادَ فَهُوَ شَوْذَبٌ وشَوْقَبٌ* فإذَا دَخَلَ في حدِّ ما يُذَمُّ مِنَ الطُّولِ، فَهُوَ عَشَنَّطٌ وَعَشَنَّقٌ* فإذَا أَفْرَطَ طُولُهُ وَبلغَ النِّهايةَ فَهُوَ شَعَلَّعٌ وعَنَطْنَطٌ وسَقَعْطَرَى..."[37] ، وفي الباب نفسه قال الثَّعالبي في ترتيب القِصر: "رَجُلٌ قَصيرٌ ودَحْدَاحٌ* ثُمَّ حَنْبَلٌ وحَزَنْبَلٌ... ثُمَّ حِنْزابٌ وكَهْمَسٌ ... ثُمَّ بُحْتُرٌ وحَبْتَرٌ ... فإذَا كان مُفْرِطُ القِصَرِ يكادُ الجُلُوسُ يُوَازيهِ، فَهُو حِنْتَارٌ وحَنْدَلٌ... فإذَا كان كَأَنَّ القِيامَ لا يَزِيدُ في قَدِّهِ فهو حِنْزَقْرَةٌ..."[38] ومن أمثلة التَّدرُّج فصلٌ في ترتيب هزال البعير[39]، وفصل في خلاء الأعضاء من شعورها يبدأ فيه من الرأس ثم الحاجب ثم الجفن ثم الخد...[40] والأبيض عنده: أَبْيَضٌ ثم يَقِقٌ ثم لَهِقٌ ثم وَاضِحٌ ثم ناصِعٌ ثم هِجانٌ وخالص[41]، والعليل عنده: عَليلٌ ثم سَقيمٌ ومَريضٌ ثم وَقيد ثم دَنِفٌ ثم حَرِضٌ ومُحْرِضٌ وهو الذي لا حَيٌّ فَيُرْجى ولا مَيْتٌ فَيُنْسى[42] وقد بلغ في بعض الفصول غاية من التَّنظيم جمع فيه بين أكثر من أمر؛ ففي فصل الأعضاء، ذكر كل الأعضاء التي تقع بين عضوين وفق تدرُّجٍ منطقيٍّ بدأ فيه بالصُّدْغ (ما بين لحاظ العين إلى أصل الأذن)، ثم الوَتَرَة (ما بين المِنخرين) ثم النَّثْرَة (

[36] فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، ص 10.
[37] المصدر السابق، ص 77.
[38] المصدر السابق، ص 78.
[39] المصدر السابق، ص103
[40] المصدر السابق، ص 111.
[41] المصدر السابق، ص 121.
[42] المصدر السابق، ص 166.

فرجة ما بين الشَّاربين حيال وترة الأنف)... وانتهى فيه بالعِجان(ما بين الخصية والفقحة)[43]

لكن هذا النَّهج يشوبه بعض الخلل المنهجي في بعض العلاقات في بعض الفصول، فيأتي التَّداعي عرضاً غير منظَّم أو قل التَّداعي الحرُّ _ كما يسمَّى في علم النَّفس_ تجلَّى أحياناً في الخروج على الحقل والاستطراد، وأحياناً في العلاقات الضَّعيفة بين عنوانات الفصول وعنوان الباب الذي تقع تحته هذه الفصول؛ ومن أمثلة ذلك الباب السَّابع عشر الذي حمل عنوان "**في ذِكر ضروب الحيوان**"[44]، الذي نجد فيه خروجاً على عنوان الحقل العام كالكلام على النِّكاح والسُّلوك والطَّبائع السَّيئة والحسنة، فبعد فصلٍ تحدَّث فيه أبو منصور عن الجنِّ يستطرد ليتحدَّث في "ترتيب صفات المجنون"، ثم يأتي إلى صفات الأحمق، فيقوده هذا إلى الاستطراد في الحديث عن معايب خلق الإنسان (في النِّكاح، واللُّؤم والخِسَّة وسوء الخُلُق...)، ويتحدث عن أحوال تتعلَّق بالإنسان كالبخل والكرم والدَّهاء وكثرة الأكل وكثرة الكلام... وقد جاء كلُّ ذلك تداعياً حُرَّاً غيرَ منظَّمٍ لأنَّ حقَّ مثل هذه الأمور أن تكون في بابٍ لاحقٍ سمَّاه الثَّعالبيُّ "**في ذِكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان**"[45].

ثانياً: التَّداعي الأفقي والتَّداعي العمودي:

أ) التَّداعي العمودي: نعني بالتَّداعي العموديِّ قدرة اللُّغة على استبدال كلمةٍ مكان أخرى ويظهر هذا في علاقتين من العلاقات داخل الحقل الدَّلاليِّ؛ وهما علاقتا التَّرادف والتَّضاد.

يعدُّ التّرادف من أهمِّ علاقات إنشاء الحُقول الدَّلاليَّة، ومن أهمِّ ما حدا بالعلماء العرب إلى إنشاء رسائل المعاني ثمَّ كتب المعاني ومعجماتها، لما في العربية من أسماء

[43] فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، ص116.

[44] المصدر السابق، ص 179وما بعدها.

[45] المصدر السابق، ص 205.

مختلفة لشيء واحد، وهي أولى سمات العربيَّة التي سجلها علماء العربيَّة القدماء، ويكفي أن نرجع إلى ابن فارس (ت: 395هـ) في كتاب الصَّاحبي في "باب القول في أن اللُّغة العربية من أفضل اللُّغات" لنعرف مدى اعتزازهم بهذه السَّمة ومدى عنايتهم بها؛ إذ يقول:" وإن أردت أنَّ سائر اللُّغات تبيّن إبانة العربية فهذا غَلط، لأنا لو احتجنا أن نعبِّر عن السيف وأوصافه باللُّغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفاتٍ كثيرةً، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسمّاة بالأسماء المترادفة. فأين هذا من ذاك، وأين لسائر اللغات من السَّعة ما للغة العرب؟ وهذا ما لا خفاء به على ذي نُهيَّة[46]"[47]

فكان هذا الذي ذكره ابن فارس مبعثَ اهتمامهم بجمع الألفاظ التي تخصُّ شيئاً ما في رسالةٍ واحدةٍ، ومردَّ تأليفهم لعظيم الكتب والمؤلفات في ميدان المعاني، يُضاف إلى ذلك غايتهم الأدبيَّة المعروفة، وهي أن يجد كلُّ باحثٍ عن قافيةٍ أو سجعٍ أو معنىً دقيقٍ في مجالٍ ما ليوظِّفه في شعرٍ أو نثرٍ، ومعروف مبلغ عناية العرب في الإبانة شعراً أو خطابة.

والتَّرادف عند الثَّعالبي لم يكن سرداً للمترادفات فحسب بل كان تمييزاً بين المسميات في الاستعمال، تمييزاً لا يقبل الخلط بين المعاني المتقاربة، وتلك سمةٌ بارزةٌ في معجم الثَّعالبيِّ، لا يكاد يوازيه فيها أحد، فلا نجد هذا الالتزام وهذه الدِّقة في كتاب آخر أو معجم آخر حتى في مخصَّص ابن سيده الذي يلي معجم الثَّعالبي زماناً والذي يعدُّه الدَّارسون قمَّة نضج هذا النّوَع من المؤلفات وأغزرها مادة وأحصاها للمترادفات أو قل الكلمات ذات المعاني المتقاربة، لكنه لم يلتزم دائماً ببيان الفروقات بين هذه الألفاظ، ولم يبزَّ الثعالبي بهذه السِّمة، والأمثلة كثيرة في فقه اللُّغة، ونكتفي بإيراد بعض الأمثلة للتَّدليل

[46] النُهيَّة: العقل.

[47] الصاحبي في فقه اللُّغة العربية ومسائلها سنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت: 395هـ)، أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م، ص19.

عليها، من ذلك "**فصل في تفصيل الخرق**": " القَماطُ والمِعْوَزُ: الخِرْقَةُ التي تُلَّفُ علة الصَّبيِّ إذا قُمِّطَ* الضِّمادُ، الخِرقَةُ التي يُلَفُّ بها الرَّأْسُ عند الادِّهانِ والعِلاجِ ... * الشِّمالُ، الخِرْقَةُ التي يُجْعَل فيها ضَرْعُ الشَّاة* الرَّبْذَةُ، الخِرْقَةُ تُطْلَى بها الجَرْبَى ...* الجُعالَةُ، الخِرقَةُ تُنْزلُ بها القِدْر...* الوَقيعةُ، الخِرقَةُ يَمْسَحُ بها الكاتِبُ قَلَمَهُ...* الغِفارةُ، الخِرقَةُ تَجْعلها المرأَةُ دون الخِمار* الصِّقاعُ، الخِرقَةُ تَقي بها المَرأَةُ خِمارَها من الدُّهْنِ* الغِمامَةُ، الخِرقَةُ يُشَدُّ بها أَنْفُ النَّاقَةِ إذا ظُئِرَتْ[48] على غير ولَدِها...* المِعْبَأَةُ، الخِرقَةُ تتنَظَّفُ بها الحائِضُ* المِنْلاةُ، الخِرقَةُ التي تُسِكُها النَّائِحةُ في يَدِها عن النِّياحةِ* الرَّبابة: الخِرقَةُ التي تُشَدُّ بها القِداحُ* الهِرْشَفَةُ، الخِرقَةُ يُنَشَّفُ بها الماء من الحَوْضِ... "[49]

ومن حقول الترادف في معجم الثعالبي فصل في تفصيل الرياح: "إذا وَقَعَتِ الرِّيح بين الرِّيحَيْنِ فهي النَّكْباءُ* فإذا وَقَعتْ بين الجَنوبِ والصَّبا فهي الجِرْبِياءُ* فإذا هَبَّتْ من جِهاتٍ مُختلِفةٍ فهي المُتَناوِحَةُ* فإذا كانت ليِّنَةً فهي الرَّيْدانةُ* فإذا جاءَتْ بنَفسٍ ضعيفٍ ورَوْحٍ فهي النَّسيمُ* فإذا كان لها حَنينٌ كَحَنينِ الإبلِ فهي الحَنونُ... "[50]

لم يغب أبداً التَّضاد عن حقول الثَّعالبيِّ، إذ اللفظة تستدعي نقيضها كما تستدعي مرادفها، لكنَّه لم يبنِ حقلاً على التَّضاد بل يأتي التَّضادُ في حقل بُني على علاقات أخرى مثالاً فريداً بين باقي عناصر الحقل؛ من ذلك مثلاً في باب الكليات "كُلُّ ما عَلاكَ فأَظَلَّكَ فهو سَماءٌ* كُلُّ أَرْضٍ مُستويةٍ فهي صَعيدٌ"[51]، فذِكْرُ السَّماء استدعى ذِكْرَ الأرض، وفي باب أوائل الأشياء وأواخرها فصل في سياقة الأوائل يبدأه بـ : "الصُّبْحُ أَوَّلُ النَّهارِ* الغَسَقُ أَوَّلُ اللَّيْلِ"[52]

---

[48] ظُئِرَتْ: اُسْتُحِنَّت لإرضاع ولدها.

[49] فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، ص262.

[50] المصدر السابق، ص301.

[51] المصدر السابق، ص 43.

[52] المصدر السابق، ص 65.

ب) التَّداعي الأفقي: نعني بالتَّداعي الأفقي تلك العلاقة التي تربط بين المتلازمات، والتي مال كثير من العلماء والباحثين إلى تسميتها بالمصاحبة، وقد تحدَّث عنها منظرو الحُقول الدَّلاليَّة في سياق حديثهم عن الحقول السِّياقية أو السيجمانتية، ويُمَثَّلُ لها بالعلاقة بين (يمشي وقدم) و(يرى وعين)و(ينبح وكلب)و (أشقر وشعر)، و(زهر وتفتح)... وغيرها.

فالألفاظ أحياناً لا تستدعي تلك التي تصلح أن تكون بديلة لها كما في التَّرادف أو تلك التي تناظرها في التَّضاد بل تستدعي لفظةً اعتادت على الارتباط بها في سياق، فالألفاظ المتلازمة منظَّمةٌ في دماغ الإنسان في علاقاتٍ أفقيَّة تُضافُ إلى العلاقات العموديَّة لتشكِّلَ شبكةً معقدَّةً من العلاقات يستدعيها الإنسان تداعياً مقيَّداً عندما يُطلَب منه ذلك أو عندما يُذكَر أمامه لفظٌ ما، وهذا التَّداعي مطلوبٌ في التَّأليف، ولا سيما في تأليف المعجمات، وقد كان التَّداعي عند الثعالبي في معجمه فقه اللُّغة منظَّماً في أغلب حقوله، وقد بنى طائفةً من فصوله على هذا النَّوع من العلاقات الأفقيَّة؛ فالمَعِدةُ للإنسان، والكَرِشُ لكلِّ ما يَجْتَرُّ، والرَّجْبُ لذوات الحافِر، والحَوْصَلةُ للطَّائِر[53]. والجَدْعُ للأَنْفِ، والصَّلْم للأُذُنِ، والشَّرْمُ للشَّفَة، والجَذْمُ لليَدِ، والجَبُّ للذَّكَرِ[54]. ولا يُقال بعج الرَّأس بل فَلع الرَّأس فالبَعْجُ للبطن والشَّقُّ للجَيْبِ والشَّكُّ للدِّرْعِ والهَتْكُ للسَّتْرِ ...[55] وإذا قلْتَ نَسَجَ تداعى إلى ذهنك الثَّوب، أما إذا قلْتَ ضَفَرَ فالشَّعر هو ما يأتي على الخاطر ومثل ذلك فَتَل الحَبْلَ وجَدَلَ السَّيْرَ ومَسَدَ الجِلْدَ...[56] وسَرِيرُ المَلِكِ عَرْشٌ، وسَرير المَيْتِ نَعْشٌ، و سَرِيرُ العَروسِ أريكة...[57]

خاتمة ونتائج:

[53] فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، ص154.

[54] المصدر السابق، ص257.

[55] المصدر السابق، ص264.

[56] المصدر السابق، ص269.

[57] المصدر السابق، ص276.

ترتبط الألفاظ في ذهن الإنسان في علاقاتٍ على شكل جداول وحقول، يستدعيها المرء عندما يحتاج إليها، وقد أفاد من ذلك علماء النَّفس في المعالجة، ووظَّف اللُّغويون التَّداعي في التَّنظير للحُقول الدَّلاليَّة، التي أسهمت في بناء معجمات الموضوعات.

إنَّ العلاقةَ الوطيدةَ بين التَّداعي وبناء الحُقول الدَّلاليَّة جعلت من معجمات المعاني التُّراثيَّةِ التي لم تُسبق بتنظيرٍ أو تقترن بحديثٍ عن منهج الحُقول الدَّلاليَّة، ضرباً من تجلِّي التَّداعي الحرِّ أو المقيَّد، وقد غلب التَّداعي الحرِّ على التَّأليف في معجمات المعاني.

ما يميز معجم فقه اللُّغة وأسرار العربية لأبي منصور الثَّعالبيِّ غلبة التَّداعي المنظَّم أو المقيَّد على التَّداعي الحرّ الذي يأتي عرضاً، ويتجلَّى في الاستطراد والخروج على الحقل أو في العلاقات الضَّعيفة بين الحقول الفرعية والحقول الكليَّة.

ظهر التَّداعي المنظَّم عند أبي منصور في علاقات التَّدرُّج والتَّرادف والتَّضاد والمصاحبة، ويعدُّ التَّدرج أبرز سمات التَّأليف في معجم الثَّعالبي، يليه التَّرادف، والتَّرادف عنده لم يكون سرداً للمترادفات بل كان تمييزاً دقيقاً بين المتقاربات في الاستعمال، ويمثل التَّرادف والتَّضاد التَّداعي العمودي، وقد بنى عدداً ليس قليلاً من حقوله على العلاقات النَّظمية السِّياقيّة، وإن كانت العلاقات العمودية هي الغالبة.

المصادر والمراجع:

* أصول تراثية في نظرية الحُقول الدَّلاليَّة، د. أحمد عزوز، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002م.

* التحليل الدلالي: إجراءاته ومناهجه، د. كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة، 2000م.

* دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1972م.

* الصاحبي في فقه اللُّغة العربية ومسائلها سنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت: 495هـ)، أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

* علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1989م.

* فقه اللُّغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي(429هـ)، د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، 1420هـ/2000م.

* قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية(عربي_ إنكليزي_ فرنسي)، د. إميل يعقوب، د. بسام بركة، مي شيخاني، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987م.

* محاضرات في الألسنية العامة، ، فردينان ده سوسور، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصير، دار نعمان للثقافة، بيروت، 1984م.

* مدخل إلى اللسانيات، د. رضوان القضماني، جامعة البعث، حمص، 1988م.

* المصاحبة في التعبير اللغوي، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة.

* معجم علم النفس والتحليل النفسي، د. فرج عبد القادر طه وآخرون، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى.

* معجم علم النفس والتربية، مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة (لجنة علم النفس والتربية)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م.

* المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، د. عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000م.

* المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، 1982م.

* الموضوعية البنيوية: دراسة في شعر السياب، عبد الكريم حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.

Semantics, Palmer, Cambridge University Press, 1976.